وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية - قطب شتمة -

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

موضوع المذكرة

الشركات متعددة الجنسيات و الإستعمار الجديد

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة :

عماري حسينة

إشراف الأستاذ:

جدو فؤاد

السنة الجامعية :2014 / 2015

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك

ولك الحمد حتى ترضى

الحمد لله الذي به نستعين وإليه المصير

بعونه تعالى وسبحانه هو الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع

وهو الذي أمدنا بالقوة والصبر والعزيمة

أتقدم بخالص عبارات الإحترام والعرفان بالفضل , والإعتراف بالجميل إلى عائلتي التي ساندتني ووقفت بجانبي وبالدرجة الأولى إلى أخي الأكبر الذي حرص على متابعة عملي , كما أتقدم بالشكر إلى أستاذي جدو فؤاد الذي لم يبخل بتوجيهاته وتشجيعه المتواصل , وشكر خالص مني إلى الدكتور نعيم العساف على مساعدته القيمة .

كما أتقدم بالشكرالجزيل وخالص إمتناني إلى كل من مدّ يد العون لي في إتمام هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد

فجزى الله الجميع عني كل خير في الدنيا والآخرة

عرف العالم المعاصر تغيرات أثرت على بنية العلاقات الدولية , وهذا بإنتهاء الحرب الباردة , أين إنتهي الصراع الإيديولوجي بين القطبين , وذلك بعد تصدع الإتحاد السوفياتي وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقطبية الأحادية , هذه الأخيرة التي وجدت حتمية فرض هيمنتها على العالم في ظل التغيرات الراهنة على كافة الأصعدة , أصبح الآن غير ممكن بإستخدام الأسلوب التقليدي وهو فرض السيطرة العسكرية المباشرة على الدول الراغبة في إحتلالها وهذا لما وجدت فيه من حتمية نجاحه أنه يكلف نفقات وخسائر كثيرة هي غير ملزمة بتنفيذها.

هذا مع تنامي فكرة الرأسمالية التى تنادي بها وهي السياسة الإقتصادية التى يمكن من خلالها أن تروج لأفكارها وإستقطاب الآخر إليها , وكذلك مع تطور الإقتصاد العالمي من خلال حجم تدفقات الإستثمار , وبروز الثورة التكنولوجية التى أصبحت في يد الدول المتقدمة وما حققته لهذا الإقتصاد العالمي , فمن خلال هذا عمدت بذلك إلى تكريس لنظام جديد يسير الكل على نهجه وهو النظام الدولي الجديد الذي يقود العالم إلى تبنى سياسة جديدة في ظل القطبية الأحادية التي أعطت من خلاله توصيف جديد للإستعمار.

أين وجدت فيه آليات جديدة للسيطرة على الآخر وبسط النفوذ عليه , ومن بين هذه الأساليب السيطرة الإقتصادية , وهو إستخدام الشركات الأجنبية كوسيلة لإستنزاف ثروات الشعوب خاصة منها دول العالم الثالث , ومع هذه التحولات في ظل النظام العالمي الجديد بمضامينه وأبعاده المبني على إقتصاد السوق , تنامي نوع من هذه الشركات وهي الشركات متعددة الجنسية .

إن مايتميز به السوق العالمي للرأسمالية في تطوره الحالي , هو تزايد دور هذه الشركات في الإقتصاد الدولي , إذ إمتد نشاطها إلى مختلف القطاعات الإقتصادية وعبر مختلف دول العالم , وهذا ناتج عن حتمية خروج أي إقتصاد متطور إلى الدولية , بحيث لم يعد من الممكن لإقتصاد متطور أن يبقى داخل إطاره القومي .

كما أن إرتباط هذه الشركات بالدول الأم وأغلبها دول متقدمة , جعل الدول النامية تتحفظ في علاقتها مع الشركات خوفا من التدخل في شؤونها الداخليه, ومن هنا فموضوع الشركات المتعددة الجنسيات لقي جدالا حول إعتبارها أسلوب مسيطر لكثير من الدول أم عكس ذلك , على إعتبارها قوة إقتصادية تطور معها إقتصاد السوق , لكن يرى الكثيرين أن إستثمارات الشركات متعددة الجنسيات هي بمثابة مباراة من طرف واحد الفائز بنتيجتها تلك الشركات , في معظم إن لم يكن في كل الحالات , وتأخذ أكثر مما تعطيه .

لقد أصبح من المسلم به على نطاق واسع بين علماء الإقتصاد وبين الباحثين في المجالات الإقتصادية , والمالية على إختلاف إتجاهاتهم الفكرية والمنهجية ويعتبر بعض الباحثين هذا التطور ظاهرة كبرى أو الظاهرة الأكبر في الإقتصاد الدولي في يومنا الحاضر , وتتجاوز هذه الأهمية حدود المجال الإقتصادي إلى التأثير العميق في المجالات السياسية والإجتماعية, وفي سير العلاقات بين الدول.

أهمية الدراسة

يكتسي موضوع الإستعمار وخاصة الإستعمار الجديد حيزا مهما لدى الكثير من الباحثين بإعتباره ظاهرة قديمة جديدة , تتطلب الدراسة والفهم وفق مقاربة تاريخية من كل النواحي .

تعد دراسة ظاهرة الإستعمار الجديد وربطها بالشركات متعددة الجنسيات هي دراسة من زاوية تاريخية , لما عرفه هذا الإستعمار من تطور في الأحداث عبر مراحله , والأساليب المتبعة في تحقيق أهدافه , ولما حظيت هذه الظاهرة بالدراسة الإقتصادية من قبل الباحثين

أسباب إختيار الموضوع

تعود أسباب إختيار الموضوع إلى جملة من الدوافع منها والموضوعية والذاتية .

أولا- أسباب موضوعية :

1- التغيرات التي يشهدها الإقتصاد العالمي وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات التي أثارت ما يترتب عنها من آثار سلبية على الدول النامية , وإعطائها قدرا من النقاش حول تلك السلبيات والتكاليف الناتجة عن آلياتها والإنتشار الواسع , وإنتقالها السريع لتتعدى حدود الدول والذى يؤدى بنا للتساؤل حول دورها في تفاقم وإتساع نطاق المشاكل داخل دول العالم الثالث والتمعن جيدا في الأسباب الكامنة وراء حدوثها وإستنباط أهم المؤشرات التي تسبقها حتى نتمكن من وضع السياسات والإجراءات الكفيلة للحد من تغلغلها أكثر في أوساط تلك الدول .

2- أغلب الدراسات قدمت الإستعمار من منظور كرولونوجي سردي للأحداث وما نتج عنه من آثار على العالم عامة ودول العالم الثالث خاصة

ثانيا- أسباب ذاتية :

1- الأسباب التي دفعتنا إلى إختيار هذه الدراسة البحثية هو محاولة إبراز منطق الهيمنة الذي تفرضه الشركات متعددة الجنسيات كظاهرة من ظواهر الإستعمار الجديد , حيث أغلب الدراسات السابقة ركزت على دور هذه الشركات ودرستها من زاوية إقتصادية , والرغبة لنا في إثراء هذا الموضوع ودراسته من منظور تاريخي , ونحن إذ نتناول هذا الموضوع بالدراسة التحليلية فإننا نتبنى طرحا جديدا , من خلال ربطها بالإستعمار الجديد , بإعتبارها أسلوبا من أساليبه المسيطرة .

2- إختيار موضوع الشركات متعددة الجنسيات , وربطها بظاهرة الإستعمار الجديد هو الحداثة في الطرح بالنسبة لقسم التاريخ وما يمكننا من إثراء هذا الموضوع الذي لقي جدلا بين الباحثين والمفكرين الإقتصاديين وإطلاق الضلال حول مسبباته .

3- الرغبة في معرفة دور هذه الشركات وأثرها على الدول العربية خاصة الجزائر بإعتبارها من دول العالم الثالث , ودراستها من خلال مقاربة تاريخية ذات بعد إقتصادي .

أهداف الدراسة :

تشتمل هذه الدراسة البحثية على مجموعة من الأهداف الأساسية , التي تركز على محاولة الإجابة على الأسئلة المتبناة من خلال طرح الإشكالية , هذا بالإظافة إلى وضع نقاط إنسجام بين المتغيرين , التي تنطلق منها الدراسة وتحدد الأهداف وذلك فيمايلي :

1 – يتمثل الهدف من البحث هو معرفة تأثير الإستعمار الجديد بشكل عام والشركات متعددة الجنسيات بشكل خاص على سيادة الدول , في ظل المتغيرات التي يعيشها النظام الدولي في تكريس العالمية .

2 – التعرف على حجم ومستوى ظاهرة الإستعمار الجديد وأبعاده المختلفة والمخاطر الناتجة عنه من خلال قراءة في الآليات المجسده على أرض الواقع .

3- محاولة التعرف عن كثب على مسار الشركات متعددة الجنسيات , ولقد جاءت هذه الدراسة بغية التفصيل في هذه الأخيرة من حيث أبعادها وآلياتها المختلفة .

4 – متابعة كيفية تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات , وكيف إستطاعت الآليات المستخدمة لهذه الشركات أن تؤثر على مكونات ومقومات دول العالم الثالث .

5 –دراسة مستقبلية لدول العالم الثالث في ظل هذه الشركات .

6 – معرفة أسباب ركود دول العالم الثالث ومسببات إستغلاله وجعله بؤرة توتر.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية : إلى أي مدى تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أسلوبا من أساليب السيطرة الإستعمارية الجديدة ؟

التساؤلات الفرعية

وتأتي الأسئلة التالية من أجل التفصيل أكثر في إشكالية الدراسة البحثية وذلك كمايلي :

1 – ماهي أهم العوامل التى أدت إلى ظهور فكرة الإستعمار الجديد ؟

2 – ماهي مظاهر السياسة الإستعمارية الجديدة في دول العالم الثالث ؟

3 – ماهو دور الشركات العالمية متعددة الجنسيات في تجسيد منطق الهيمنة على إقتصاديات الدول النامية ؟

4 – ما مستقبل الشركات متعددة الجنسيات على ضوء المتغيرات الراهنة ؟

ورأينا أن نقسم موضوع بحثنا إلى فصلين :

نتناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة ويتضمن مبحثين , حيث نتطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للإستعمار الجديد والذي تضمن إعطاء مفهوم له ومعرفة أسباب ظهوره وكيف تحول من إستعمار تقليدي إلى إستعمار جديد بكل تداعياته , ومعرفة مظاهره المجسدة على أرض الواقع , ونتطرق في المبحث الثاني إلى الإطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسيات من خلال إعطاء مفهوم لها , وتتبع تنامي تلك الشركات عبر مراحلها تاريخيا .

أما الفصل الثاني فنتطرق إلى علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالإستعمار الجديد حيث جاء في المبحث الأول آليات السيطرة للشركات متعددة الجنسيات والتي تضمنت آليات

إقتصادية وسياسية وثقافية والتي بدورها هذه الآليات كان لها تأثير على دول العالم الثالث والذي تطرقنا له في المبحث الثاني .

المنهج المتبع للدراسة :

والموضوع المعالج يعتبر دراسة وصفية تحليلية , وإعتمدنا في دراستنا على المناهج العلمية المستخدمة في مجال الدراسات التاريخية :

أولا- المنهج التاريخي : وذلك بتتبع الظاهرة تاريخيا وإستنباط مسبباتها وإمكانية الحد منها مستقبلا وذلك من خلال جمع المعلومات وتحليلها ونقدها وإستخلاص أهم نتائجها .

ثانيا - المنهج الإحصائي : وذلك بتتبع أهم الإحصائيات والنشاطات التي تمت من خلال أعمالها التجارية ومدى تجسيد تلك الأرقام على أرض الواقع , و تطبيق المنهج الاحصائي من خلال جمع المعطيات و الاحصائيات و توظيفها في جداول و منحنيات بيانية تسهل عملية استقراء النتائج .

الدراسات السابقة :

يرتبط موضوع الدراسة حول ظاهرة الإستعمار الجديد وتسليط الضوء على أهم المظاهر الأساسية لها , وهي الشركات العالمية متعددة الجنسيات , حيث قامت العديد من الدراسات والكتابات السابقة على التركيز على هذه الأخيرة , إلا أننا من خلال موضوع الدراسة البحثية هذه , حاولنا أن نربط موضوع الشركات متعددة الجنسيات كمظهر إقتصادي الذي لقي كما سبق ذكره جدلا حول إعتبارها قوة فعالة في الإقتصاد العالمي وتنمية الدول المضيفة فيها أو أسلوبا مسيطرا جديدا في ظل التغيرات الإقتصادية الدولية على إقتصاديات دول العالم الثالث .

حيث إستدللت بدراسة هذا الموضوع ببعض الدراسات الهامة من البحوث , حيث تنفرد كل دراسة بخصائصها , إلا أنها تشترك في الإشارة إلى إعطاء تعاريف للشركات متعددة

الجنسيات ونشأتها وخصائصها والتأثير على القطاعات الإستراتيجية في الدول النامية ومنها الجزائر , ومن خلال هذا تم التركيز على أهمها وذلك كمايلي :

أولا : دراسة الباحث بوبكر بعداش (مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات) حالة قطاع البترول , وهي أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الإقتصادية , كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير , قسم العلوم الإقتصادية , جامعة الجزائر 2010 , حيث شملت دراسته على خمسة فصول, حيث الفصل الأول تحدث فيه عن ظاهرة العولمة الإقتصادية بين الواقع والتنظير ولقد جاء في هذا الفصل هادفا إلى تسليط الضوء على مجموعة من الجوانب التي تعنى بدراسة ظاهرة العولمة وذلك من خلال التعرض إلى أبعادها ومسبباتها , كما شمل على مجموعة هامة من المظاهر التي تعكس هذه الظاهرة على حقيقتها وواقعها,و جاء في الفصل الثاني عولمة الإقتصاد بين الإستثمار الأجنبي المباشر والشركات العالمية متعددة الجنسية حيث أشار الباحث في هذا الفصل إلى إختلاف النظريات والرؤى في ما يتعلق بمسألة تفسير طريقة تحرك هذه الشركات وتدويل النشاط, أما الفصل الثالث بعنوان الجغرافية الإقتصادية للشركات العالمية متعددة الجنسية , حيث يوضح فيه سعي الشركات متعددة الجنسية نحو فرض الهيمنة , وذلك في إطار التنافس فيما بينهما من أجل الإستحواذ على القطاعات جاذبية , كقطاع الخدمات وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع المواد الأولية بينما جاء في الفصل الرابع الذي جاء عنوانه واقع وتحديات صناعة البترول في ظل هيمنة الشركات البترولية العالمية مع الإشارة إلى حالة البترول العربي والذى تطرق فيه إلى حالة قطاع البترول والصناعات المرتبطة به والذي أعطاها كمثال حول واقع الهيمنة الذي تفرضه الشركات البترولية العالمية في زمن العولمة والإنفتاح , وكان آخر فصل تطرق له وهو أثر نشاط الشركات العالمية على قطاع البترول الجزائري في ظل سياسة الترويج للإستثمار الأجنبي المباشر والذي تطرق فيه إلى واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومنها قطاع البترول في ظل التشريع الجزائري.

ثانيا : دراسة الباحث طايوش مولود (أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية " دراسة حالة الجزائر " مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر, 2008 , وفيها أربعة فصول , الفصل الأول بعنوان ماهية الشركات متعددة الجنسيات , والذي تطرق فيه إلى مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وتتبع تطورها تاريخيا , كما إعتبر تلك الشركات كمعبر للإستثمارات المباشرة , أما الفصل الثاني والذي جاء عنوانه البطالة والعمل في الفكر الإقتصادي , حيث إعتبر أن البطالة مظهر من مظاهر الخلل في البناء الإقتصادي وتتعرض له معظم الدول كما تطرق الفصل الثالث والذي جاء عنوانه وضعية التشغيل في الجزائر وفي الشركات المتعددة الجنسيات , والذي إعتبر أن الجزائر من بين الدول الساعية إلى التقليل من ظاهرة البطالة وبالإظافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات فيما يخص التشغيل , حيث أكد الباحث على دور مكتب العمل الدولي وضع بعض الشروط والمبادئ الخاصة بالتشغيل على مستوى هذه الشركات وتطرق في الفصل الرابع والذي جاء بعنوان أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الجزائر, وإستند الباحث للدراسات فيما يخص أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الدول المضيفة بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة , و أن هذه الشركات تحقق آثارا مباشرة وأخرى غير مباشرة على التشغيل في تلك الدول .

ثالثا: دراسة الباحث إبراهيم محسن عجيل (الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول) مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي , كلية القانون والسياسة , الدانمارك , 2008

وتطرق في دراسته إلى ثلاثة فصول , حيث إختص الفصل الأول بالشركات متعددة الجنسية في ظل العالمية , والذي تطرق فيه للتعريف بهذه الشركات ليعرج لأسباب ظهورها أما الفصل الثاني فكان إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات , وتضمن الإستراتيجية المتبعة من قبل تلك الشركات وحماية مصالح المساهمين , أما الفصل الثالث فجاء عنوانه الدولة والسيادة

والذي ربط فيها الباحث الدولة بالسيادة الوطنية وكيف تطورت السيادة الوطنية عبر مراحلها المتزامنة .

صعوبات الدراسة :

صعوبة عملية الربط بين ظاهرة الإستعمار الجديد والشركات متعددة الجنسيات , لما لقي هذا الموضوع من جدل لدى الباحثين والمفكريين الإقتصاديين من إمكانية إعتباره وسيلة لتنمية الإقتصاد العالمي ورفع مستوى إستثمار الدول التي تتمركز فيها , أومن إمكانية إعتبارها أسلوبا مسيطرا لإقتصاديات تلك الدول وإستنزاف ثرواتها.

صعوبة عملية التحليل التاريخي بإستخدام أدوات التحليل الإقتصادي مما يجعل عملية الربط بين المعطيات التاريخية وتركيبها وفق التحليل الإقتصادي يحتم لنا دراسة الأحداث وفق تسلسلها الكرولونوجي وهذا ماصعب في عملية جمع المعلومات لإثراء الموضوع .

تمهيد:

عرف العالم عبر مراحله المتعاقبة صراعا على مناطق النفوذ , أين أستعمل فيها أسلوب السيطرة المباشره وهذا بهدف إستنزاف ثروات الشعوب التي تمت السيطرة عليها , وكان الأسلوب في إخضاع تلك الشعوب هو الأسلوب العسكري , وحققت به الدول الإستعمارية مبتغاها غير أنها في المقابل تكبدت هي الأخرى خسائر جراء إنفاقها على تلك الحروب .

بإنتهاء الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفياتي , أصبح العالم بيد الأحادية القطبية التي تغير معها مفهوم الإستعمار , ليتحول لإستعمار جديد بكل تداعياته ويصبح إستعمار غير مباشر ملامحه غير واضحه وهذا مايسمى بالإستعمار المقنع , الذي إستخدم عدة أساليب للسيطرة منها الأسلوب الإقتصادي والمتمثل في الشركات متعددة الجنسيات التي فرضته التطورات والأحداث الراهنة .

وسيتم في هذا الفصل التطرق إلى مبحثين للدراسة من خلال المبحث الأول وهو الإطار المفاهيمي للإستعمار الجديد كظاهرة إستجدت من خلال الظروف والعلاقات الدولية الراهنة وماتجلت فيها من مظاهر على أرض الواقع , والتطرق للمبحث الثاني وهو الإطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسيات كآلية جديدة وجدت لها مكان في ظل النظام الإقتصادي الجديد وأداة من أدوات العولمة .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإستعمارالجديد

إنتهج الإستعمار الجديد أسلوب جديد في السيطرة , مبتعدا عن أساليب الإستعمار التقليدي, ليتحول إلى إستخدام وسائل ربط الدول النامية بشروط تؤدي بها إلى تحقيق أغراض هذه الدول .

المطلب الأول : مفهوم الإستعمار الجديد

يعرف **معجم أكسفورد** الإستعمار بشكله العام بأنه " مجموعة من الناس يستقرون في بلد جديد ويشكلون جماعة خاضعة لدولتها الأم أو مرتبطة بها , وهكذا تتشكل الجماعة وتتألف من المستوطنين الأساسيين وأحفادهم طاما أن الرابط مع الدولة الأم مستمر"[1]

يعرف **قاموس الإستعمار الجديد** هذه الأخيرة " هي ظاهرة طبيعية تجسدت من خلال العولمة التى ينظر إليها أنها غابت فيها العلاقات السلطوية وأدت إلى رفع الحواجز بين الدول بحيث أصبح العالم قرية صغيرة بإعتبار العولمة أفكار وإنتاج المعرفة وتسويقها لمصلحة الدولة ولمصلحة النخب الإقتصادية وهي قوة ناعمة تسهل النهب والإستنزاف [2]

كماعرف **قاموس العربية** الإستعمار الجديد أنه " ففي هذا العالم الذي يتسم بعولمة الليبرالية الجديدة وهيمنة الشركات الكبرى والإستهلاك المتميز تفرض نخب السلطة العالمية على الآخرين أنماطها الثقافية كأداة لسياساتها الإستعمارية الجديدة " [3]

---

[1] آنيا لومبا , **في نظرية الإستعمار وما بعد الإستعمار**, ترجمة إبراهيم غرايبة , معجم أكسفورد ,[د, م, ن] : 2012, ص [3]

[2] سماح إدريس , "من قاموس الإستعمار الجديد" , مجلة الأدب , [د, د, ن] , عدد 6 , 2009 , ص[33]

[3] قاموس العربية , بيروت – لبنان : 2008 , ص [32] .

يرى الدكتور "**ميسون سكرية**" أن الإستعمار الجديد هو " ترويج فكرة تغيير القوانين من أجل التنمية ودمقرطة العالم النامي وفتح أسواقها أمام الإستثمار الأجنبي من خلال التفاوض مع الشركات العابرة للقارات "[1]

يعرف " **دفيد هارفي** " "**David Harvey**" **الإستعمار الجديد** بأنه " ذلك الإستعمار الذي يقوم على تغييب القطاع العام وتحويل الدولة من دولة خدمات إلى دولة أمنية , وفي هذه الدولة يعتمد المواطنون على رعاية أنفسهم , بينما تتهيأ تلك الدولة أولا في تهيئة المناخ لجذب الإستثمارات الأجنبية أي تسهيل عملية النهب , وفي تهيئة الموارد البشرية للعمل عند المستعمرين ثانيا , وفي االمحافظة على الأمن وقمع أي إعتراض على الظلم الناجم عن ذالك النهب المترافق عادة مع فتح الأسواق "[2]

مما يوضح من خلال التعاريف مما يوضح أن العولمة بكل تداعياتها تعتبر سبب في بلورة فكرة الإستعمار الجديد , كما أن الدول الراغبة في السيطرة تقوم بوضع إستراتيجية بكل أبعادها وما تجسد في فكرة الإستثمارات وهذا لتوصيف ملامح الإستعمار الجديد .

يأكد **الدكتور يسرى عبد الله** في مفهوم الإستعمار الجديد ويقول " نحن الآن أمام الموجة الأسوأ من موجات التحالف المشبوه بين الرجعية والإستعمار , حيث يعتمد فيها الإستعمار الجديد على القوة الغاشمة عبر دعم التنظيمات المتطرفة من جهة والخطاب المراوغ من جهة ثانية ." [3]وقد وضح هنا الدكتور على دور التنظيمات وبالإظافة إلى الخطاب الذى يحمل عدة مظامين وأهداف في إبراز بشكل مباشر في بلورة فكرة الإستعمار الجديد .

---

[1]. ميسون سكرية ,**من قاموس الإستعمارالجديد** , مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية, لندن : 2009 , ص[3]

[2]- David Harvey, ABrief History of Neoliberalism,oxford university press2005, p58

[3]يسرى عبدالله , " أمريكا وخطاب الإستعمار الجديد" مؤسسة الأهرام , القاهرة : العدد 4683 , 2015 , ص[3].

يعطي **زيد بن عبد العزيز الفياض** مفهوما آخر للإستعمار الجديد بأنه " هناك إستعمار آخر يفضل الحذر والتخفي على البروز والمجابهة وقد يكون في صورة شركات تجارية , تتدرج من محيطها التجاري إلى نواحي إقتصادية أخرى , ثم لا تكتفي بذلك بل تريد أن يكون لها شأن في كل أمر وهي تجس النبض أولا فإن وجدت إنتباها لها ووقفا لنموها الزاحف جمدت إلى أن ترى لها فرصة سانحة وإن لم تجد مقاومة إستمرت في تدخلها في شتى المجالات الإقتصادية والسياسية وحتى الدينية والعسكرية وحينئذ تصبح إستعمارا مقنعا أشد خطرا من الإستعمار المكشوف والغالب على هذه الشركات أنها تستعمل أدوات لحكومات تقف ورائها وتجعلها ذريعة للتمويه وإخفاء الحقائق ." [1] ومايميز هذا المفهوم هو أن يكون من الأدلة الواضحة أن البلاد تزاول فيها هذه الشركات نشاطها تكاد تعتمد على الدول التى تنتمى إليها .

كما يرى **مصطفى هميس** أن الإستعمار الجديد هو " * **سياسة فرق تسد** مطبقة بشكل متواصل من قبل أنظمة الحكم ومن قبل الغرب والمصالح الكبرى , وهو ما ينهك إقتصاديات بلدان المنطقة ويدفع إلى توجيه أموالها وأولويتها بإتجاه أخر" [2] .

التعريف الإجرائي: الإستعمار الجديد وهو مصطلح يعني السيطرة الغير مباشرة للدول الغنية على الدول النامية وفرض السيطرة علي ممتلكاتها سواء عن طريق الشركات الأجنبية أو بطرق أخرى .

---

[1] زيد بن عبد العزيز الفياض , "الإستعمار المقنع ", جريدة اليمامة , الرياض : العدد 458 , 2010 , ص [2].

*سياسة فرق تسد: تتضمن هذه السياسة مبدأ سياسيا تسلطيا قديما , يقضي بإضعاف الخصوم والأعداء عن طريق شق صفوفهم وإثارة الخلافات والإنقسامات فيما بينهم أو بالحيلولة دون توحدهم وذلك عن طريق تجزئة قواهم وإثارة الواحد ضد الآخر" سياسة التفتيت "وعلى الرغم من هذا المبدأ ينطبق أكثر على سياسة الدول الكبرى الراغبة في فرض الهيمنة وبسط النفوذ على مناطق أخرى.(للمزيد أنظر إلى عزام راشد العزومي , سياسة فرق تسد: الحوار المتمدن , عدد 3872 , 2012,ص[1]

[2] مصطفى هميس , "الإستعمار الجديد والحروب القادمة ", مجلة الخير , [د, د, ن] العدد 4737 , 2013 , ص [4]

المطلب الثاني : أسباب ظهور الإستعمار الجديد

إن التحولات في سياسات العالم وخاصة العالم الثالث والتي عجلت بتدخل موسكو وواشنطن في الحرب الباردة بالإظافة إلى عمليات التغيير خلال فترات مشحونة بالحراك وتسارع الثورة التكنولوجية وماسمي بالعولمة من بين أسباب التحول إلى فكرة الإستعمار غير مباشر , وكان لدوافع ظهوره عدة أوضاع في مختلف الميادين :

أولا – الأوضاع الإقتصادية

أ – الصراع الإقتصادي بين المعسكرين :

جاءت المواجهة الإديولوجية بين الرأسمالية والإشتراكية إستجابة لإعتبارات متناقضة في كل من المعسكرين ولكنها مطلوبة لكل منهما على حد سواء كل لأسبابه الخاصة ووجد الإتحاد السوفياتي ودول الكتلة الإشتراكية في هذه المواجهة الجديدة إستمرارا للحرب الإقتصادية وهي حرب ضد التخلف وراء أسوار من الحماية وبدأت تستقر فكرة أن تحقيق التقدم الإقتصادي هو نوع من إقتصاد الحرب وبقيام الحرب الباردة وإنقسام العالم إلى كتلتين غربية وشرقية إشتراكية عرف العالم واحدا من أهم العوامل المؤثرة في التطورات الإقتصادية العالمية اللاحقة وقد إنعكس ذلك على عديد من القضايا المطروحة[1].

كذلك فقد كان هذا الإستقطاب العالمي بين المعسكرين أحد العوامل التي ساعدت على حركات التحرير السياسية وإستقلال العديد من المستعمرات القديمة وطرح قضايا التنمية الإقتصادية .

---

[1] حازم الببلاوى , **النظام الإقتصادي الدولي المعاصر** , عالم المعرفة للنشر والتوزيع , الكويت : 1990, ص 28 .

[2] زيد بن عبد العزيز الفياض, مرجع سابق , ص[2].

لم يكن بعيدا عن أثر التضخم وإرتفاع الأسعار دول العالم الثالث التي إضطرت إلى الإلتجاء إلى الإستدانة الكبيرة من المؤسسات المالية وبذلك فإن الصدمة النفطية لم تكن فقط أحد الأسباب وراء الإختلالات في موازين المدفوعات وإرتفاع الأسعار بشكل عام وإنما أيضا كانت مناسبة لزيادة حجم المديونية المالية وبشكل خاص مديونية دول العالم الثالث[1] .

ب- العلاقة بين الشمال و الجنوب وظهور قضية التنمية الإقتصادية:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية برزت على السطح قضية التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية أو المتخلفة , وذلك بسبب تداعيات العلاقات الدولية عند نهاية الحرب وكانت معظم المناطق المتخلفة قد خضعت للإستعمار منذ القرن التاسع عشر أو قبله وأدخلت بالتالي في دائرة الإقتصاد العالمي بوصفها مصدرا للمواد الأولية والعمل الرخيص من ناحية , وسوقا للتصريف من ناحية أخرى دون أن يتغير هيكلها الإقتصادي والإجتماعي [2].

ومع العصر الجديد وتزايد في العلاقات الإقتصادية بين المجتمعات المختلفة من ناحية وتزايد في التمايز وفي الفروق بين مستويات المعيشه بين مجموعة من الدول الغنية ومجموعة أخرى من الدول الفقيرة من ناحية ثانية , بل إن الأكثر أهمية هو زيادة الوعي بهذه الفروق حيث مازالت بعض الدول والمجتمعات في مراحلها الأولى من هذه الثورة الصناعية وفي الوقت نفسه الذي لا تزال فيه بعض الشعوب العالم الثالث تغالب حتى تدخل المجتمع الصناعي[3].

---

[1] حازم الببلاوي , مرجع سابق , ص[32] .

[2] عبد السلام جمعة زاهود , **العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد** , دار زهران للنشر والتوزيع , عمان , الأردن ,2013, ص[40] .

[3] مصطفى هميس, مرجع سابق , ص [4].

ج – العولمة :

كحتمية على الدول حيث يرى الكثير من الباحثين والمحللين يرون أن العولمة هي إطار شامل للنظام الرأسمالي الذي تربع على المسرح العالمي بغير منافس بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي عام 1991 مع إرتباط العولمة الوثيق بالديمقراطية , وأنها تشكل ضرورة للإختيار الحتمي بين الفردية والجماعية وبين القطاع الخاص والقطاع العام , وبين العلمانية والدين وبين الإستقلال الوطني والإعتماد المتبادل , ومن هنا أصبحت العولمة ظاهرة متعددة الأوجه ومعقدة للغاية وقد أستخدم مصطلح العولمة على شكل طروحات سياسية وإقتصادية وثقافية متعددة في العقد الأخير من القرن الماضي وقد إكتسبت هذا المصطلح دلالات إستراتيجية من خلال التطورات المتسارعة في العالم [1].

ويتبين أن الدول العالم عامة و دول العالم الثالث خاصة , قد تأثرت بالعولمة في جميع نواحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية , لأنها جزء من دول عالم الجنوب ومن هنا فإن العولمة قد تخطت مجال السياسة والإقتصاد فقط لتدخل إلى خصوصيات المجتمع العربي دون إستعدادات كافية ومن دون أجندة جماعية أو وطنية للتعامل مع التحد يات والمخاطر الجديدة , ولهذا جاءت عولمة العالم العربي من الخارج على شكل ضغوط متزايدة ومتعددة الأشكال والأهداف , قلصت إلى حد كبير من هامش الإستقلالية والمبادرة العربية والإقليمية وعملت على تصدع الكتلة العربية وتفاقم أزمة النظم السياسية وعملت العولمة على التأثير على العالم العربي على مختلف الأصعدة كما سبق الذكر ونذكر منها : [2]

---

[1] سيار جميل , "مزامنات النظام الدولي" , جريدة الزمان , [د, د, ن] , العدد1266 , 2002 , ص [1].

[2] غراهام إيفانز وجيفري نوينهام , مرجع سابق , ص [56].

1- العولمة الإقتصادية : إن التحولات الإقتصادية التي فرضتها العولمة على النظام العالمي عامة وعلى أقطار الوطن العربي خاصة , تركت أشكالا من التغيرات والمظاهر حيث برزت العولمة بعد موجة الحداثة وتطورت مع تطور الراسمالية الحديثة على المستوى العالمي وكان الأساس والجوهر هو إقامة نظام إقتصادي قائم على أسس رأسمالية مركزه الدول الصناعية وهامشة للدول النامية والمصدرة للمواد الأولية , اي كان الهدف هو تقريب العالم من بعضه على أساس إنتاجية واحدة وبناء سوق عالمية واحدة تدار عملياتها من قبل شركات متعددة الجنسيات , حيث تقوم على صهر العالم من خلال التسارع في تكثيف العلاقات الإقتصادية على الصعيد الكوني[1]

أدت التفاعلات الإقتصادية إلى تعميق الوضع الداخلي لدول العالم الثالث, حيث تضم دول العالم الثالث نظما إقليمية فرعية ترتبط بالسوق العالمية في ظل سياسة إنفتاحية عرضتها أكثر من غيرها لرياح العولمة ولقد أصبحت المنظمة العالمية للتجارة أكبر الرموز الدالة على ظاهرة العولمة , ما يعنيه ذلك من تحرير التنافس الدولي وهو ما يشكك في قدرة هذه الدول التي تفتقر إلى عناصر القوة التي تؤهلها إلى الوقوف في وجه المنافسة خاصة في ظل تراجع دور ومكانة الدولة القومية , ذلك أن المرحلة من العولمة تحولت من تجاوز الحدود ونطاق السيادة الوطنية إلى إختراق النطاق الوطني والإقتصاد والسوق المحلي في المقابل تنفرد الدول المتقدمة بقدرات تنافسية كبيرة جدا تحد من فرص دول العالم الثالث وخاصة الدول العربية من مجموع الناتج العالمي [2]

---

[1] عبد الله عويدات, **آثار العولمة على النظم في الوطن العربي** ,جامعة عمان العربية للنشر والتوزيع , الأردن : 2014, ص5

[2] غربي محمد , "تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي" , مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ,[د, د, ن], العدد 5 , ص17

بحيث حققت العولمة لأصحابها الكثير وهذا من خلال السيطرة على رؤوس الأموال للدول النامية وإستثمارها في الغرب فالعالم العربي الذي هو جزء من دول العالم الثالث تتفاقم ديونه بمقدار **(50) ألف دولار** في الدقيقة الواحدة , فنتيجة لعدم الإستقرار السياسي والإقتصادي والتبعية للغرب , بالإظافة إلى الهيمنة الأمريكية على إقتصاديات العالم من خلال القضاء على سلطة الدولة الوطنية في المجال الإقتصادي[1] .

2- العولمة السياسية : تشتمل الأوضاع السياسية في بلدان القوى المهيمنة من حيث السياسة الداخلية والخارجية التي تنتهجها , والتوجهات والمبادئ التي تقوم عليها تلك السياسة حيث قادت الضغوط السياسية إلى تفريغ النظم الوطنية من محتواها الإجتماعي والسياسي والثقافي وعمل التفاهم بين النخب الحاكمة والدول الكبرى صاحبة النفوذ منذ السبعينات على ولادة نظم تسلطية وأنماط حكم وإدارة تعمل خارج قواعد السياسة والقانون ومعايير العقلانية الحديثة وتتعامل مع الموارد الوطنية كما لوكانت ملكا خاصا بها , وهذا من خلال سياق سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية , التي تفرضها على العالم بإسم الشرعية الدولية وتمررها عبر جسور هيئة الأمم المتحدة وقنواتها المختلفة في جميع الأصعدة , بل الموجود لا شرعية ولا دولية , ولكنها تصرفات دول قوية تعلن رغبتها في الهيمنة والسيطرة على العالم , ولا نقول هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية فقط ولكنها هيمنة وسيطرة قوى الشمال [2].

---

[1] غربي محمد , مرجع سابق , ص 17 .

[2] جيلالي بوبكر , **البعد السياسي للعولمة وتداعياتها في التاريخ المعاصر**

[2] www.arabrenewal.info/..36705/2012 -1-27/09:43htmp

مانتج عنه القضاء على القوميات وتحويلها إلى كيانات ضعيفة وظهور النزاعات العرقية والطائفية من خلال السعي للتذويب الحضاري لسائر الحضارات التي تحمل قيما مضادة لقيم الحضارة الغربية وعلى رأسها الحضارة الإسلامية وإعادة بناء هيكلة أقطار العالم السياسية في صيغ التشتت وتفكك الأوطان والقوميات إلى كيانات قائمة على نزعات قبلية عرقية أو دينية [1].

3- العولمة الإجتماعية : لقد عززت مرحلة العولمة التي يعيشها العالم من موقف الدول الكبرى لأنها تهدف إلى سيادة نمط واحد من القيم الإجتماعية في العالم من خلال فتح الأسواق والحدود وإزالة القيود والعوائق الجمركية أو حدود جغرافية وفعلا تم لها ما أرادت حيث إنفتح العالم على القيم الغربية وذلك من خلال إنصهار كثير من الدول , حيث بدأت الأفكار والعادات الغربية تغزو العالم خاصة العالم العربي حتى الدول التي تعتز بقوميتها , بدأت العولمة تغزو شبابها وشوارعها وبدأ إيقاع الحياة السريعة يدخل إلى عالمها من أوسع أبوابه , إن مما عزز وسهل إندماج الدول في إطار العولمة هو التطورات التقنية الحديثة التي ترافقت مع بداية العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الجديد كإنتشار الإنترنت والفضائيات ونظم الإتصال والمواصلات الهائلة . , مما سهل إنفتاح الأجيال على ما يدور في أرجاء المعمورة بكل سهولة ويسر , فظهرت الموضة سواء كان ذلك في اللباس أو الطعام أو الأثاث أوالسيارات أو الهواتف المحمولة .... إلخ [2].

---

[1] عبد الناصر جرادات وآخرون , **قراءات في العولمة وأثرها على دول وشعوب العالم** , المؤتمر العلمي الدولي , جامعة الجنان طرابلس – لبنان : 2012 , ص[7]

[2] برهان غليون , **تأثير العولمة على الوضع الإجتماعي في المنطقة العربية** , اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا , باريس : 2005 , ص [3] .

أدت العولمة إلى تحويل تلك المجتمعات من ثقافاتها ومفاهيمها الغربية بالقوة أوكوسيلة غير مباشرة من خلال تحطيم القيم والمثل الدينية والإجتماعية والثقافية لتلك الدول وبذلك بهدف الإطاحة بأفكار وسياسات تلك الحكومات بشكل أو بآخر.

4- العولمة الثقافية : دفعت الضغوط الداخلية والخارجية إلى تعميق أزمة الهوية والتراجع عن سياسة بناء الثقافات الوطنية السابقة القائمة على تعزيز إطار بناء الكوادر الوطنية وتوطين الحداثة وإستنباطها في الثقافة والبيئة وتزداد في المقابل موجة التبعية الثقافية لأسواق ت نتهك بعض الخصوصيات وسيادة الدول والشعوب في الشرق الوسط على سبيل المثال , مما ترتب عليه ظهور ردود أفعال معارضة لتلك المفاهيم الغربية وبالتالي صدمات داخليه كان السبب فيها الحرب الفكرية والثقافية كإمتداد لمفهوم العولمة [1] .ويؤكد بعض الخبراء , أن العولمة ليست إلا عالمية للراسمالية الغربية , والتي تهدف إلى قبول كل شيئ وجعل العالم في نمط الذي تراه وخدمة المصالح الرأسمالية بكل ماتملك , وذلك من خلال تلك الشركات متعددة الجنسيات , التي تريد من المستهلك في العالم أن يشتري ماهو ذات طراز عالمي[2].

فالعولمة الثقافية تسعي إلى خلق ثقافة عالمية عن طريق توحيد الآراء في المسائل العالمية وفرض أذواق واحدة , عن طريق سوق إستهلاكية عالمية , ليس لها سابقة في العادات المحلية وتؤدي بالناس إلى العالمية في الفكر والسلوك [3].

---

[1] هانس بيتر مارتين و هارولد شومان , **فخ العولمة (الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية)** , دار عالم المعرفة انشر والتوزيع , الكويت : 1998 , ص[10].

[2] زكريا طاحون , **بيئات ترهقها العولمة** , جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة , عمان – الأردن : 2003 , ص[38]

[3] السيد ياسين , **العالمية والعولمة** , دار النهضة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع , القاهرة : ط[2], 2002 , ص [313]

أي من دون أن يكون مرتبطا بمشروع مجتمعي واضح وواعي للتنمية , أو للتجديد الذي أدى إلى تضرر البنية الثقافية , وتعميق التشتت الفكري والنفسي والضياع , وتزداد بالقدر نفسه هجرة الكفاءات والكوادر الثقافية التي تفتقر لأي آفاق في بلدانها الأصلية , فالعولمة أدت إلى إنتشار المعلومات وسهولة حركتها وزيادة معدلات التشابه بين المجتمعات , أي تقوم على إيجاد ثقافة عالمية وعولمة إتصالات .[1]

ثانيا – الأوضاع السياسية

مع نهاية الحرب الباردة و الإنهيار المفاجئ للمعسكر الشيوعي في عام 1991 إلى دخول النظام العالمي مرحلة جديدة تغيرت فيها معالم الوضع الدولي التي ساد منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية , حيث أدى إنهيار النظام ثنائي القطبية إلى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقدرة على السيطرة , وتوجيه دقة الأمور على الصعيد العالمي في مختلف المجالات خاصة السياسي , الأمر الذي أسفر عن خلل ملموس في التوازن الدولي الدقيق الذي خلفته الحرب العالمية الثانية وساد ت الحرب الباردة , وأدت إلى إنقسام واضح على المستوى السياسي والإقتصادي بين الدول الأمر الذي إنعكس سلبا على العلاقات في ظل النظام العامي وجعل هذا النظام أداة بيد الدول المؤثرة فيه من الناحيتين وإن إنحصر التنافس عمليا بين واشنطن وموسكو آنذاك على قيادة هذا النظام والذي أدى عمليا إلى تهميش كل القوى الواعدة للمنافسة معها وبالتالي ظلت جميع الأطراف الأخرى دول تابعة بصرف النظرعن قوتها وقدرتها التي تبدو بأنها لايستهان بها كنموذج اليابان وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا كشركاء في الحرب[2] .

---

[1] هاتس بيتر مارتين و هارولد شومان , مرجع سابق , ص 12

[2] عبدالسلام جمعه زاهود , مرجع سابق , ص 40.

[3] خليل حسين , **النظام العالمي والمتغيرات الدولية** , دار المنهل للنشر والتوزيع , بيروت , لبنان : 2009 , ص 85

منذ عام 1991 بدأت مرحلة القطبية الأحادية إذ إستقرت الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم بعد أن شهدت مرحلة القطبية الثنائية والحرب الباردة بينهم وخروج القوى الدولية التقليدية * فالمرحلة الجديدة التي سميت بالقطبية الأحادية والتي إستمرت إلى اليوم شهد فيها عدم التمييز بين الحروب الأهلية بسبب تدخل أطراف خارجية ودورها في إشعال لهيب الفتنة بين الدول وتحول الصراع من خارج الدول إلى داخلها وهذا لتحقيق أطماع المتسبب فيها[1].

حيث بدأت فكرة الإستقطاب العالمي أي إنفراد قوة كبرى وحيدة في العالم تستحوذ عليها الولايات المتحدة الأمريكية التي تبشر بنظام عالمي جديد فهو سع ى أمريكي لإحداث تغيير في العالم من خلال المكونات والخصائص الجديدة وتزايد قبضة الدول الكبرى على المصالح الحيوية في العالم ودخول *كتلة الإتحاد الأوروبي, ضمن هذه التحالفات.[2]

---

*القوى الدولية التقليدية فقد واجهت ضربة قاصمة أفقدتها الكثير من نفوذها السياسي وقدرتها الإقتصادية والعسكرية فبريطانيا خرجت من الحرب مدينة وقد فقدت معظم إستثماراتها الخارجية , أما فرنسا فقد أنهكتها الحرب وخرجت كسيحة إقتصاديا وأما ألمانيا وإيطاليا فقد خرجتا من الحرب مهزومتين , (للمزيد أنظر إلى حازم الببلاوى : النظام الإتصادي الدولي المعاصر , عالم المعرفة للنشر والتوزيع , 1990, ص[30]).

[1] خليل حسين , مرجع سابق , ص [85].

*كتلة الإتحاد الأوروبي : تعتبر تجربة التكامل والإندماج الأوروبي أكبر تغيير في الجغرافيا السياسية لأوروبا , وهي الأهم في التجارب الإندماجية في العالم , وترتبط دول الإتحاد بعلاقات في مختلف المجالات , في عام 1929 تم طلب إقامة إتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم لتشجيع التعاون بين الدول وفي 1992 تأسس بناء على معاهدة ماسترخت إلا فكرته تعود للخمسينيات من القرن الماضي , يضم الإتحاد 28 دولة .(للمزيد أنظر إلى أحمد سعيد نوفل , الإتحاد الأوروبي ..الواقع والتحديات : جامعة اليرموك , الأردن ,(د,س), ص [3]

[2] غراهام إيفانز وجيفري نوينهام , **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** , ترجمة مركز الخليج للأبحاث ,ط2 بنغوين للنشر والتوزيع لندن : 2000 , ص [55] .

أ- النظام الدولي الجديد وتداعياته : أمريكا والتحولات في الشرق الأوسط : لقد بدأ مشروع الشرق الأوسط بالتبلور لدى القيادة الأمريكية بعد إنتهاء الحرب الباردة , ففي عام **1989** تم الإعلان عن فترة سلام طويلة الأمد بين الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب وبين الزعيم السوفياتي جوربا تشوف وذلك في قمة مالطا وفي نفس العام تم إنسحاب السوفيات من أفغانستان , وفي أوت من نفس العام تم إنتخاب حركة التضامن العمالية في بولندا كأول حكومة غير شيوعية في أروبا الشرقية وفي نفس العام حدثت الثروات في أروبا الشرقية وإصلاحات الإتحاد السوفياتي السابق ومن ثم تفككه عام **1989** , وفي عام **1993** تحول السوق الأوروبية المشتركة إلى الإتحاد الأوروبي الذي ضم في عضويته دول أوروبا الشرقية إلى جانب دول أوروبا الغربية هي التي فرضت إستحقاقات كثيرة على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الإتحاد السوفياتي السابق ومنها سحب القوات والقواعد العسكرية من أوروبا[1] .

ب- العلاقات الأوروبية الأمريكية:

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد عملت على حماية ودعم أروبا في مرحلة الحرب الباردة فإن إنتهاء هذه الحرب أنهى الخطر الذي كان يدفع أمريكا للإهتمام بأروبا , فالولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تخفي رغبتها في الهيمنة على العالم وبضمنه أ وروبا لضمان تزعمها للنظام العالمي الجديد , لقد تحولت الدول الأروبية الفاعلة ولا سيما ألمانيا وفرنسا منذ العدوان على العراق عام **1991** , أن يكون لها نوع من الإستقلالية عن الولايات المتحدة ولا سيما بعدما إقتنعت أن هذه الأخيرة تعمل على أن يكون لأ وروبا الموحدة أي تأثير في النظام الدولي الجديد[2] .

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش , مرجع سابق , ص 55

[2] محمود الفقي,"الأخلاق في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط",جريدة الوطن السعودية, الرياض:عدد,20 ,2000, ص

الأوروبية الفاعلة ومستقبل علاقاتها مع الولايات المتحدة الداعية إلى النظام الدولي الجديد فأوروبا أصبحت تشكل مصدر قلق كبير لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية , بينما أصبحت أكثر الدول الأوروبية حذرة من الولايات المتحدة , وأخذت العديد من الدول الأ وروبية ترفض وتتحدى الأمركة كفرنسا وألمانيا , وترفض مقولة أن القرن الحادى والعشرين سيكون أمريكيا , فحاجة الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا كبيرة مثل حاجة أروبا للدعم الأمريكي وتعد أوروبا حليفا تاريخيا يمتلك قدرات سياسية وإقتصادية لمساندة الدور الأمريكي العالمي المهيمن , والحفاظ على المصالح الأمريكية في أ وروبا ومحيطها ومواجهة مخاطر مشتركة والحصول على الدعم الأوروبي في أي عمل عسكري أمريكي دون أن تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر لوحدها [1].

إن البعض يرى أن الخلاف الذي نشب أخيرا بين الولايات المتحدة الأمريكية وأ وروبا هو خلاف حضاري والبعض يراه خلافا عقائديا , بين التي ترى أن العالم مليئ بالأشرار ولا يصلح معهم إلا قانون القوة وبين النظرة الأروبية التي تنظر للشر في العالم ليس كشيئ مطلق أو مجرد , بينما كان العالم كله بعد إنتهاء الحرب الباردة قد ساده إعتقاد أن العالم سيبدأ في قطف ثمار السلام وأن الأزمات الدولية والإقليمية التي كانت غالبيتها تشتعل كجزء من أدوات الصراع بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي سوف تجد طريقها إلى الحل[2] .

---

[1] عاطف الغمري , "أوروبا وأمريكا في النظام الدولي الجديد" , ملفات الأهرام , [د, د، ن] العدد2467 , 2003 , ص [6]

[2] نزار إسماعيل الحيالي , **أروبا وأمريكا (فرضية التنافس على الهيمنة** سلسلة دراسات إستراتيجية , مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد : 2000 , ص[2] .

يمكن التأكد على أن دور الولايات المتحدة الأمريكية الحالي في العالم يشهد بأنها تمارس سيطرة لا يمكن إغفالها على العالم وأنها تتحدى أي سيطرة منافسة كالسيطرة الروسية , القضية التي تشغل كثير من المفكرين ونعني بهؤلاء من كانوا خاصة المعتقلين السياسيين من كافة الإتجاهات الفكرية على حد سواء , يظهرون معارضة للسيطرة الأمريكية العالمية [1] .

ويمكن تلخيص السياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية في بروز النظام الدولي الجديد في النقاط التالية :

- الإرتفاع الشديد في أسعار الطاقة والتقلبات الحادة في أسعار صرف العملات الرئيسية التي أدت إلى تقليص قدرة الدول المتقدمة على معدل نمو إقتصادي كاف لإستمرار توليد فرص العمل وتنفيذ البرامج في الخمسينات والستينات .

- أزمة البترول في السبعينات أثرها البالغ في تفشي حالة من التضخم في الدول المتقدمة وتدهور الإنتاجية والكفاءة .

- التزايد النسبي للقدرة التنافسية لعدد من الإقتصاديات المتوجهة حديثا نحو التصنيع وتزايد نطاق وحجم المنافسة , الأمر الذي عزز من توجهات الدول نحو التكتل الإقتصادي وتكريس مزيد من الحماية ضد الدول خارج نطاق التكتل[2]

---

[1] مالك عوني : "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" , مجلة السياسة الدولية , العدد 142 , مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية , القاهرة : أكتوبر 2000 , ص[19]

[2] مصطفى هميس , "الإستعمار الجديد والحروب القادمة" : مجلة الخبر , العدد 4737 , 2010 , ص 64 .

مما أصاب الإقتصاد العالمي بحالة من التراجع إستوجبت إعادة هيكلة النظام الإقتصادي العالمي*.[1]

تعرضت العلاقات الأمريكية الأوروبية منذ تأسيس حلف الأطلنطي في عام 1949 لعدد من محاولات إعادة التقييم بسبب بروز وتنامي العديد من الخلافات والصراعات بين الدول الأعضاء للحلف وكانت آخر هذه المحاولات , لقاء القمة الأخير في بون يوم العاشر من جانفي نفس العام , والتي تتمحور فيه تلك النظرة الفوقية التي تتعامل بها واشنطن مع الحلفاء الأوروبيين , على أساس أن الدور والقوة الأمريكية هما الدعامتان الرئيسيان لهذا التحالف , بالإظافة إلى التطورات السياسية الأوروبية التي شهدتها دول أوروبا الغربية , ولعل أبرز هذه التطورات , هو وصول الكثير من أحزاب الديمقراطية الإشتراكية إلى الحكم مثل النمسا , والسويد عام 1969 , أما في فرنسا فإن وصول الحزب الديمقراطي الإشتراكي بزعامة ميتران إلى الحكم , بمشاركة الحزب الشيوعي الفرنسي , يعتبر في حد ذاته تطورا وما مدى تأثير هذا العامل الإيديولوجي على العلاقات الأوروبية الأمريكية [2].

---

* النظام الإقتصادي العالمي وتصحيح في الهيكلة وهذا بسبب التطور المذهل والسريع للمعلوماتية في مجال برامج العتاد المعلوماتي و تعرضه للحوادث من خلال شبكات غير آمنة سواء كانت مفتوحة كالإنترنت , وفي مجال تقنيات الإتصال من جهة أخرى منذ بداية التسعينات إلى إنفتاح ملحوظ لإقتصاديات , وإن كان بدرجات متفاوتة أمام الإقتصاد الجديد , غير أن ذلك لم يكن ولحد الآن بدون مشاكل طرحت نفسها ومازالت منذ أولى مراحل تطبيقه , من خلال الحتمية والمعيقة والتي تستوجب تصحيحات وإجراءات جديدة في مناهج الإقتصاد وبيئته .(للمزيد أنظر , عماري عمار , الإقتصاد الجديد (المخاطر والمشاكل) , مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير , سطيف : العدد 05 , 2005 , ص 54).

[1] مصطفى هميس , مرجع سابق , ص 64 .

[2] محمد السعيد إدريس , "الخلافات الأمريكية الأوروبية ", مجلة السياسة الدولية , [د , عدد] , القاهرة : 2015 , ص4 .

المطلب الثالث : مظاهر الإستعمار الجديد

تجسد الإستعمار غير المباشر على الأرض الواقع من خلال عدة ميادين :

أولا- الجانب العسكري

أ- الأحلاف الأمريكية الجديدة :

أدى الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي على سيادة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى ما يعرف بالقطبية الثنائية , وبالتالي إلى إنقسام العالم إلى معسكر غربي وآخر شرقي لكل منهما أحلافه وتجمعاته ولقد أثبتت الوقائع أن الهدف الرئيسي من الأحلاف الغربية وخاصة **حلف جنوب شرقي آسيا** * **وحلف المعاهدة المركزية** ** لا يتعدى حماية الدول الداخلة فيه من الخطر الشيوعي أما ما عدا ذلك من أخطار فقد وقفت هذه وإلا فأين كان الحلفاء يوم إحتلت الهند الباكستان الشرقية وأعلنتها دولة , الأحلاف حيالها مشلولة الحركة .

---

* حلف جنوب شرق آسيا : نشأ حلف جنوب شرق آسيا مع ظهور الصين الشعبية كقوة متعاظمة في القارة الأسيوية وفي السياسة الدولية عموما بعد عام 1949 وكانت الدول التى تبنت الدعوة إلى إنشائه في البداية بإيحاء من الولايات المتحدة وذلك بدافع التخوف من أن تقع تحت سيطرة الشيوعية (لمزيد من المعلومات أنظر , هيئة الموسوعة العربية المجلد 480).

** حلف المعاهدة المركزية : وهو يعتبر حلف بغداد سابقا ليصبح في عام 1955 حلف المعاهدة المركزية (السنتو) عندما عقدت تركيا والعراق ميثاقا دفاعيا بينهما وبموجب المادة الخامسة من هذه المعاهدة ترك باب العضوية مفتوحا أمام الدول الأخرى التي ترغب في الإنضمام إليها والتي يعنيها الدفاع عن السلم والأمن في منطقة الشرق الوسط من الخطر الشيوعي . (أنظر , محمد عزيز شكري , الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ,دار عالم المعرفة , 1990 , ص[3]).

[1] مصطفى أحمد أبو الخير , **النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام** , مركز دراسات الوحدة العربية , الكويت : 2010 , ص[65] .

أما **حلف شمال الأطلسي** * فالهدف منه هو بالطبع مواجهة أ ي إمتداد للنفوذ السوفياتي في مناطق نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية

إرتكزت هذه الحروب على تحالف جيوش دول عديدة , ليس بالضرورة دول قوية وليس كذلك أعداد كبيرة من الجيوش , ففي العراق هناك دول شاركت ب 50% من الجنود أو حتى أقل , المهم إن تكاليف تلك المشاركات كانت تدفع فواتيرها الدول التى تقع عليها الحرب ودول الجوار, التى تسارع لطلب تلك الجيوش كما حصل مع العراق في تحرير * الكويت ومن ثم عام 2003 [1]

---

*حلف شمال الأطلسي : تأسس حلف شمال الأطلسي أو حلف الناتو عام 1949 وإتخذ من بروكسل عاصمة بلجيكا مقرا لقيادته وكان دور الحلف في فترة التأسيس تولي مهمة الدفاع عن أروبا الغربية ضد الإتحاد السوفياتي وتساهم كل الدول الأعضاء في الحلف وقد ضم 28 دولة من بينها دول إنضمت إليه فيما بعد ما أسس وكانت قوات الولايات المتحدة تمتلك القوة العسكرية الأكبر داخل الحلف بالمقارنة مع باقي الدول الأخرى . (لمزيد من المعلومات , أنظر , موقع الجزيرة 2014 .(www.aljazira.net.news intarnational /8.56htm.)

* **حرب العراق على الكويت** إن الإحتلال العراقي لدولة الكويت عام 1990 والذي كان للولايات المتحدة دور رئيسي في حشد تحالف دولي لإدانة العراق وإستعمال القوة ضده لإخرجه من الكويت , وإنتهت بإخراج القوات العراقية من الأراضي الكويتية كان بداية للهيمنة الأمريكية في منطقة الخليج العربي , لتنفيذ مشروعها التوسعي , ففي عام 2003 شنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وعدد من الدول الأخرى عدوانا على العراق , ويعد ذلك خرقا واضحا وجليا لميثاق الأمم المتحدة ويندرج دون أدنى شك تحت تعريف العدوان وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3314 لعام 1974 , وقد أدى هذا العدوان إلى إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق , كما أدى إلى إختلال في توازن القوى في منطقة الخليج وبروز إيران كقوة إقليمية جديدة .(للمزيد أنظر , خالد سعد السهلي , حرب الخليج الثالثة (2003) وإنعكاساتها على دولة الكويت , جامعة الشرق الأوسط ,[د , م , ن] : 2012 , ص [12])

[1] محمد عزيز شكري , **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** , دار عالم المعرفة , الكويت : 1990 , ص [11] .

عملت هذه الأحلاف على تجسيد منطق القوة وخاصة حلف الناتو الذي تدخل في مناطق عديدة منها : ♦ تدخله في البوسنة والهرسك عام 1995 ونشر قوات حفظ السلام فيها .

♦ القيام بضربات جوية على يوغسلافيا بسبب الصراع في كوسوفو عام 1999ودخول حلف الناتو إليها .

♦ إرسال قوات الحلف إلى مقدونيا لمهمة حفظ السلام عام 2001 .

♦ تكليف حلف الناتو بمهمة قوات المساعدة الأمنية الدولية "**إيساف**"*في أفغانستان2003[1]

ب- القواعد العسكرية :

إن مخطط السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية قد وضع عام 1992 بواسطة وزير الدفاع آنذاك "ديك تشيني " وأن هذا المخطط وضع عقيدة جديدة تدعو إلى جعل قوة الولايات المتحدة خلال القرن العشرين وأحادية القطب وتفردا على أعقاب القرن الجديد , وعلى الرغم من عدم إقتصار تواجد قواعد عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في البلدان النامية , حيث لها **81 قاعدة** في ألمانيا **و37 قاعدة** في اليابان منذ الحرب العالمية الثانية , التي إنتهت بإستسلامها لقوات التحالف , وجرى التوسع في إقامة القواعد العسكرية الأمريكية في البلدان النامية بمختلف السبل والوسائل للهيمنة على ثرواتها الطبيعية وعلى شعوبها[2] .

---

* إيساف : أنشأت قوات إيساف في 20 ديسمبر 2001 بمقتضي قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1386 والقيادة المركزية في العاصمة كابل وتتمثل مهمة قوات إيساف في تنفيذ العمليات العسكرية في المناطق المحددة ودعم الحكومة الأفغانية ومساعدتها على بسط نفوذها على مجمل الأراضي الأفغانية لإعلدة إعمار البلاد والعمل على إستقرار المنطقة وتضم قوات إيساف حوالي 61 ألف عنصر من 41 بلدا وتشارك الولايات المتحدة بأكبر عدد قوامه حوالي ثلاثين ألف عسكري ينتشرون بالمناطق القبلية على الحدود مع باكستان .(أنظر, موقع الجزيرة . www.aljazeera.net. news international.2012. 14.25htm).

[1] كريم الربيعي , "الأحلاف الأمريكية الجديدة ", الموسوعة العربية , [د, م , ن] العدد 20 , 2014 , ص

[2] سعاد خيري ,"جبهة عالمية لتحرير العالم من القواعد العسكرية الأمريكية" , الحوار المتمدن , العدد 1855 , 2007 , ص

القاعدة ومن أبرز هذا النوع من القواعد مايمكن أن نسميه القواعد العسكرية الإستعمارية التي بموجبها تستطيع الدولة الإستعمارية الحفاظ على نفوذها بين الدول التي أستقلت وبذلك تكون القاعدة أداة من أدوات الإستعمار الجديد , وقد يكون لا يكون من السهل إحصاء الحجم أو القيمة الحقيقية لهذه القواعد في الخارج , فإستنادا إلى التقرير السنوي لوزارة الدفاع وتحت عنوان " **تقرير بناء القواعد** " لعام 2003 والذي يفصل العقارات الأمريكية المملوكة في الداخل والخارج , وقد قدر موظفو البنتاغون أن بناء وإعادة تأهيل القواعد الخارجية يحتاج إلى **113,2 بليون دولار** فقط ويحتاج إلى **591,5 بليون دولار** لإنجازها كلها وقد نشرت القيادة العسكرية العليا في قواعدها الخارجية حوالي **253,288 عسكريا** , يضاف إليهم عدد مساوي من الجويين والموظفين المدنيين التابعين لوزارة الدفاع , كما تستخدم حوالي **44, 446 ألف** من المستخدمين المحليين .[1]

قررت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء قيادة جديدة في إفريقيا على أن تبدأ هذه القيادة ممارسة مهامها إعتبارا من سبتمبر 2008 , وأن تتولى إدارة وتنفيذ المهام الأمنية الأمريكية في إفريقيا , لا سيما تأمين منابع النفط ومحاربة الإرهاب , وذلك بعد أن كانت القيادة الأمريكية في أوروبا تضطلع بهذه المهام , ولأجل إنشاء القيادة الأمريكية في إفريقيا وإختيار مقرها , تعددت زيارات كبار المسؤولين العسكريين الأمريكيين إلى إفريقيا , ومن ذلك زيارة قائد المارينز الأمريكية في أوروبا في فيفري 2004 , وزيارة نائب قيادة القوات الجوية في أوروبا , حيث إستلزمت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا السعي لإتخاذ بعض القواعد العسكرية في القارة , ومن ذلك **قاعدة** " **كامب ليمونييه** " في جيبوتي [2]

---

[1] محمد السيد غنايم ,**القواعد العسكرية الأمريكية في العالم العربي**, الجزيرة ,[د , عدد] 2014 , ص[3]

(www.aljazera. net .news international.10.23htm)

[2] كريم الربيعي , مرجع سابق , ص[4] .

الكويت : يوجد بالكويت معسكر يطلق عليه "معسكر الدوحة "يتمركز فيه أفراد الفرقة الثالثة الأمريكية , مشاة إضافية "**m-1A12**" مع كامل معداتهم وأسلحتهم .

السعودية : كان يوجد على أرض المملكة السعودية أحد مراكز قيادة القوات الجوية الأمريكية بها **5000 جندي** وسلاح جوي وأكثر من **80 مقاتلة** وقد إستخدمت هذه القاعدة في إدارة الطلعات الجوية لمراقبة حظر الطيران الذي كان مفروضا على شمال العراق وجنوبه أثناء فترة العقوبات الدولية [1].

ثانيا- الجانب الإقتصادي

إرتبطت وسائل السيطرة التي يستخدمها الإستعمار الجديد في بنية النظام الإقتصادي الدولي اللامتكافئ , وهي تتجسد في جملة من المنظمات والوسائل المختلفة التي تعتبر من أهم ملامح العولمة والمتمثلة في العناصر التالية :

أ- الشركات العابرة للقارات التي لعبت دورا هاما في تعميق التوجه العالمي : إذ تتكفل بالإستثمار الأجنبي المباشر وبجزء كبير من الإنتاج العالمي , حيث تقل التكلفة , بل ويمكن أن تقوم بصنع أجزاء منتج ما في أماكن عدة من العالم قبل أن تقوم بتجميعها , والمعيار الوحيد الذي يحكم عملها هو تحقيق الربح , وقد تكاثر عدد هذه الشركات في العقود التالية على الحرب العالمية الثانية , وتعاظم نشاطها, وإتسع مجال حركتها في مختلف أرجاء القارات[2]

---

[1] محمد السيد غنايم , مرجع سابق , ص4.

[3] رضا عبد السلام , **إنهيار العولمة** , دار الإسلام للطباعة ,[د, م, ن]: 1990 , ص 100.

وساعدها على هذا الإنتشار إمكانياتها الإقتصادية والسياسية والفنية والإدارية الهائلة , كما أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة في العالم تعمل بشكل أساسي لصالح الشركات [1].

ب- ظهور أقطاب عالمية معبر عنها بالتكتلات الجهوية والإقليمية : في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا من جهة وتفكك البلدان النامية من جهة أخرى إذ تضائل دورها سياسيا وإقتصاديا بإستثناء البلدان الصناعية الجديد(**كوريا الجنوبية , سنغفورة البرازيل , الأرجنتين , المكسيك**) و بعض الدول الأخرى السائره على دربها كالصين وماليزيا وغيرهما, وإن بقية دول العالم النامي تراجع وزنها الإقتصادي , خاصة بلدان إفريقيا والشرق الأوسط.

ج - البنوك والنظام النقدي الدولي : بعد الحرب العالمية أدت التطورات إلى تكامل الأسواق الأساسية في المصارف الدولية الكبرى وعدد من المؤسسات الدولية الكبرى المتعددة الأطراف على رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للتنمية , وبعد إستحواذ الأزمات في العالم الثالث , رحبت هذه الأخيرة بمقترحات المصارف العملاقة لإقتراضها قدرا من المال , يكفل لها إخماد التذمر المتصاعد , ويبعث نوعا من الحياة في جهاز الإقتصاد .

د- العلاقات التجارية الدولية : بعد الحرب العالمية الثانية ساهمت الإجراءات المتخذة خلال الإتفاق العام بشأن التعريفة الجمركية والتجارة والمعروف بمنظمة الغات " **GATT** " أكتوبر 1947 في تشجيع عمليات التبادل الحر وإضعاف الطابع التنظيمي على السياسات التجارية , بالإظافة إلى جولات الحوار المختلفة , وبحلول 1990 أصبح الغات يضم **105** طرفا متعاقدا يصل إلى **85** %[2]

---

[1] رضا عبد السلام , مرجع سابق , ص100

[2] نور الدين زمام ,**القوى السياسية والتنمية دراسة سسيولوجية العالم الثالث** ,دار الكتاب العربي ,[د,م]: 2003 ,ص 166.

من العوامل التي ساعدت على نجاح أسلوب التبعية الإقتصادية أهمها:

- توسع حكومات الدول النامية في الإنفاق على الأسلحة والإدارة ومشاريع التنمية التي تتجه إليها الدول عادة بعد الإستقلال مباشرة لتعويض مراحل التخلف الإستعماري السابق .

- رغبة الدول النامية في التصنيع ومحاولة إحلال السلع المحلية الوطنية محل البضائع المستوردة وكان من نتيجة هذه السياسة الإعتماد في النهاية على الغرب نظرا لتقدم تكنولوجيا وبما أن هذه الدول لا تملك السيولة المالية فإنها مضطرة إلى القروض بما يتبعها من فوائد وأرباح باهضة[1]

هـ- الإتفاقيات الإقتصادية : إتفاقيات االشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية : قدم الإتحاد الأوروبي إلى دول المتوسط عرض مجموعة من الإتفاقيات الثنائية , التي تقوم على أساس السياسة الأوروبية الجديدة تجاه منطقة المتوسط والتي تجسدت في ما صدر عن القمة الأوروبية في مدينة "**إيسن**" الألمانية في ديسمبر 1994 من قرارات دعت لقيام شراكة أوروبية متوسطية في إطار عقد مؤتمر موازي في برشلونة نهاية نوفمبر عام 1995 [2] أدت إتفاقيات الشراكة بين الدول الأورومتوسطية إلى تبلور خط جديد في العلاقات الإقتصادية والإقليمية هذه وترى دول المجموعة الأوروبية أن أبعاد الشراكة الأورومتوسطية تكمن في :

- توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض المتوسط والشرق الأوسط .[3]

---

[1] رضا عبد السلام , **إنهيار العولمة** : المرجع السابق : ص106

[2] محمد محمود الإمام , إتفاقيات الشراكة الأوروبية وموقعها في الفكر التكاملي , مجلة بحوث إقتصادية عربية , عدد 7 , الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية , القاهرة : 1997 , ص 10

[3] علاوي محمد لحسن , إتفاقيات الشراكة الأوروعربية (شراكة إقتصادية حقيقية .. أم شراكة واردات) , مجلة الواحات للبحوث والدراسات , [د , د,ن] , عدد16 , 2012 , ص 145.

- الإستفادة من مكاسب التوسع الإقتصادي في أسواق الشرق الأوسط , وهي مكاسب وإن ظهرت محدودة في المدى القصير بسبب صغر السوق المتوسطية , إلا أنها تكتسب أبعادا أكبر في المدى البعيد في ظل تزايد حدة المنافسة العالمية بين القوى الإقتصادية الكبرى .
- النفاذ المحدود للسلع الزراعية إلى الإتحاد الأوروبي .
- تقوية إقتصادها بضمان سوق أوسع لمنتجاتها .
- الحد من معدلات الهجرة غير شرعية وغير المرغوب فيها من دول جنوب المتوسط والحد من آثارها السلبية في المجالات الإقتصادية والإجتماعية .
- الوقوف أمام إنفراد الولايات المتحدة بقدرات الشرق الأوسط .[1]

هذا وترى دول المجموعة الأوروبية في هذا التعاون أن الإستثمار الإقتصادي يمثل في الوقت ذاته إستثمارا إستراتيجيا لمواجهة أوروبا للتحديات القادمة من الجزء الجنوبي للمتوسط نتيجة للزيادة السكانية الفقر الهجرة والتطرف.

حيث يجبر الإتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للدول المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط , لكنها شراكة غير متوازنة , فبينما يصدر لها أكثر من 60% من وارداتها فإنه في المقابل يستورد منها أقل من 03% من إجمالي مبادلاته التجارية الخارجية , كما أن صادرات الدول العربية ذات العلاقة أغلبها مواد خام [2]

و- إتفاقيات الشراكة الإقتصادية الأوروإفريقية:

[1] علاوي محمد محسن , مرجع سابق , ص 145-146

[2] محمد محمود الإمام وآخرون , **الشراكة الإقتصادية العربية** , دار الكنوز الأدبية , [د, م , ن] : 2000 ص 112

لقد كانت و لا تزال المبادلات التجارية عبر التاريخ عوامل أساسية لفتح نوافذ إستعمارية لإستنزاف ثروات الشعوب الضعيفة ونفس المنطق يتكرر اليوم في القرن الحادي والعشرين مع إتفاقيات الشراكة الإقتصادية بين الدول الإفريقية والإتحاد الأوروبي , معلوم أن إتفاقيات الشراكة هي إتفاقيات تجارية متمخضة عن **معاهدة لومي*** عام 1975 التي تم إستبدالها بإتفاقية كوتونو عام 2000 الهادفة إلى تطوير منطقة للتبادل الحر بين أوروبا ومجموعة بلدان إفريقيا وجزر الكاريبي **(Acp)** والهادي وهي في صيغتها الأخيرة عبارة عن حزمة من الإتفاقيات بين الدول الأروبية والدول الفقيرة وخصوصا إفريقيا **الفرنكوفونية**** والتي تتمثل في فتح الحدود بين البلدان المشتركة ورفع الضرائب الجمركية على السلع المتبادلة وغيرها من البنود التي تعمل لصالح المؤسسات الأروبية بلا رحمة , وما يجعل السلع الأروبية معفية من الرسوم الجمركية في بلداننا مما يعني الأمر الذي سيخلق عجزا ميزانيا لكثير من البلدان الإفريقية ب **20%**وإنخفاض الواردات مثال ذلك السنغال التي تعتمد على الحركة الجمركية [1].

---

* معاهدة لومي : وقع هذا الإتفاق الإتحاد الأروبي مع حوالي 46 دولة في إفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادي عام 1979 ثم إنظمت إليه دول أخرى مثل موريتانيا والسودان وجيبوتي وتمنح إتفاقية لومي صادرات الدول الإفريقية إلى الإتحاد الأوروبي إعفاء من الرسوم الجمركية وقيود الحماية وهي تضمن للدول الإفريقية تثبيت حصيلة صادراتها إلى أوروبا من المنتجات الأساسية وتعطي إتفاقية لومي للدول الإفريقية مزايا أكثر من مزايا إتفاقيات المشاركة التي وقعتها بعض دول المغرب العربي مع الإتحاد الأوروبي وتهدف الإتفاقية إلى إحداث تغيير جذري في تنظيم العلاقة بين أوروبا وإفريقا , حيث تم إلغاء النظام الذي يمنح تفضيلات لإفريقيا من جانب واحد , أيضا القضاء على الفقر ومساعدتها على الإندماج في الإقتصاد العالمي أنظر إلى محمود مكاوي , ملفات دولية , جريد الأهرام , القاهرة : العدد 44192 ,2007).

** الفرنكفونية : يعود مصطلح الفرنكفونية إلى عالم الجغرافيا الفرنسي " أونزيم ركلو" "onesime reclus " الذي وضعه في أواخر القرن التاسع عشر 1880 , للدلالة على الدول التي تستعمل اللغة الفرنسية , ثم صار فيها بعد ذلك يدل على مجموع المستعمرات الفرنسية القديمة الناطقة كليا أو جزئيا باللغة الفرنسية , مما جعله يحمل كل معني الهيمنة .(للمزيد أنظر إلى إمام الأندلس , الفرنكفونية : الألوكة المجلس العلمي , 2007 , ص [1]) .

[1] أحمد أمين العاج , "إتفاقيات الشراكة الإقتصادية الأروإفريقية" , مجمع الأفارقة ,[د, د ,ن] : العدد 258, 2014 , ص[2]

ثالثا- الجانب السياسي : الحروب الأهلية : نظرية ملأ الفراغ والأحلاف الجديدة ساعد في تجسيد نظريات الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة بعد إن بتهاء الإستعمار الأوروبي فإن الإحتكارات الإقتصادية والنفوذ الفكري لوجه الولايات المتحدة الجديد والنشاط السري لوكالة المخابرات التي أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية يدها في المنطقة إستطاع كل ذلك في النهاية أن يضمن للنفوذ الأمريكي سيطرة وإستقرار طويل وإستنزاف أطول لثروات الشعوب ويضاف إلى ذلك خلافات الحدود بين الدول العربية والإفريقية , ونجح بذلك الإستعمار الجديد في تفتيت كياناتها القومية وتشتيت شعوبها ذات الأصول العرقية والحضارية والثقافية , ومن أسباب إندلاع الحرب الأهلية هو وقوعها تحت تأثير منظومة متكاملة من الدوافع بعضها جاء نتاجا لإختلالات الهياكل السياسية والإجتماعية للدول النامية وفشل السياسات العامة لنظم الحكم في تحقيق هدفين وهما : التوزيع العادل للثروة , وإستعاب قدر أكبر من القوى الداخلية من خلال توسيع عملية المشاركة السياسية [1].

ومن هناك جاءت التدخلات الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية لتزيد من تعقيد الظاهرة ولذلك فإن الجماعات العرقية وحركة الإحتجاج تتطور من معارضة سياسية وشكاوي إلى حمل السلاح والعنف المنظم ضد الدولة ومن أمثلة للحروب الأهلية في إفريقيا نذكر :

- **ساحل العاج :** تواجه ساحل العاج أخطر أزمة سياسية عسكرية منذ إندلاع تمرد مسلح في سبتمبر 2002 ضد نظام الرئيس لوران غباغبو , وإنقسم البلد إلى شطرين ويسيطر المتمردين على الجزء الشمالي ولم تطبق حتى الآن إتفاقات السلام التي تم التوصل إليها في جانفي 2003 .
- **السودان :** إندلاع نزاع في فيفري 2003 في دارفور غرب السودان بين حركتين مسلحتين هما (حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة) وبين القوات الحكومية [2]

[1] صلاح الدين حافظ , **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي** ,عالم المعرفة للنشر والتوزيع , الكويت: 1990, ص149

[2] علاء سالم ,"ظاهرة الحرب الأهلية في إفريقيا" , مجلة السياسة الدولية , [د, د,ن] : العدد356 , 2014 , ص1.

♦ **ليبيريا:** شهدت ليبيريا حربا أهلية إستمرت بدون إنقطاع تقريبا 14 عاما منذ 1989 وأسفرت عن سقوط **300 قتيل** لكنها إستعادت السلام في 2003 مع توقيع إتفاق بين الفصائل المتحاربة ومغادرة الرئيس السابق تشارلز تايلر للإقامة في المنفى في نيجيريا ونشرت قوات تابعة للأمم المتحدة لتثبيت السلام الذي مازال هشا .

♦ **أوغندا:** واجهت أوغندا منذ 1988 تمرد جيش الرب للمقاومة وهو حركة معروفة بإرتكاب تجاوزات ضد المدنيين وأسفر عن عشرات الآلاف من القتلى إظافة إلى **1,6 مليون** نازح وفي آخر 2004 كانت الحكومة على وشك إبرام وقف إطلاق النار مع المتمردين ولكن المحادثات فشل , ولا شك أن الإنقسامات الإثنية والدينية لا تزال تغذي هذه النزاعات الجديدة , غير أنها تتأصل بصورة أساسية في النتائج الناجمة عن العولمة , وإن الحروب التي يشهدها القرن الحادي والعشرين وإن إندرجت في إطار المنافسات الجارية بين القوى العظمى , فهي في معظم الحالات ناجمة عن التفكك المؤسساتي والإجتماعي [1] .

إن ثورات الشعوب وتحركها وخاصة في الأقطار العربية ينطلق من كون هناك ظلما وتعسفا وإستبدادا ومصادرة للحريات وحرمانا وتخلفا وإنتهاكا لحقوق الإنسان وفقدان الخدمات الأساسية للمواطن وتسلط حكام على رقاب هذه الشعوب دون مراعاة لأبسط حق من حقوقهم الأساسية في العيش الكريم والكرامة والعدالة الإجتماعية والأمن الإجتماعي والحرية مما دفع هذه الشعوب للثورة وهذا حق مشروع لها لإنتزاع حقوقها المهدورة على أيدى حكام ظالمين وإن هذه الثورات وهذا الحراك الشعبي في بعض من جوانبه قد إستثمر من قبل قوى سياسية متربصة وذات أجندات أجنبية , حيث قامت هذه القوى بإغتنام فرصة غياب القوى الوطنية والقومية التقدمية وتصدرت المشهد لتقود عملية التغيير السياسي بعد أن أطاحت هذه الشعوب بهؤلاء الحكام [2]

---

[1] مجموعة من المتخصصين , **الحروب الجديدة** ,مؤسسة الفكر العربي للنشر والتوزيع , القاهرة : 2013 , ص 102

[2] السيد ياسين , "الإستعمار الجديد في المنطقة العربية وهم أم مؤامرة" , مكتب القاهرة , القاهرة: العدد 7, 2013 , ص 20 .

والحقيقة الأخرى هو أن سبب الفرقة التي نراها الآن في أكثر من قطر عربي والصراعات والعنف والإنقسام الذي حصل بعد الإطاحة بالحكام كما حدث في تونس أو مصر أو ليبيا أو اليمن , هو أن هذه القوى السياسية المتربصة قد سمحت لنفسها بقيادة الفترة الإنتقالية وأصدرت الدساتير والقوانين وأجرت الإنتخابات طبقا لإرادتها وبما يضمن مصالحها في الهيمنة والتسلط . أعتبرت هذه الأحزاب والحركات متعطشة للسلطة و **تيوقراطية*** أي ذات أيديولوجية دينية , في حين أن أهم أهداف الثورات هو إقامة نظام تعددي ديمقراطي عادل بعد فترة إنتقالية يوضع فيها الدستور والقوانين وبناء المؤسسات بطريقة محايدة من قبل حكومة **تكنوقراط** * مستقلة تحقق مصالح الشعب بأجمعه وليس مصلحة حزب بعينه , والمشروع الأمريكي الغربي الصهيوني الإقليمي الذي يستهدف تفرقة الشعب العربي في جميع أقطار الأمة العربية والتي ترتكز في تحركه لإستهداف الأمه على محورين : **المحور الأول** : هو زرع الفتنة الطائفية في المنطقة ومحاولة تقسيم الأقطار على أسس طائفية وعرقية وقومية خدمة لإسرائيل ذات العقيدة العنصرية , **المحور الثاني** : هو تقسيم الأقطار العربية إقتصاديا والهيمنة على ثرواتها الأساسية وإضعافها وربط مصير شعوبها بمصير الإقتصاد الأمريكي الغربي كما حدث في العراق وليبيا وهذا هو أساس التدخل والدور الأجنبي في زرع بذور الإنقسام في داخل مجتمعاتنا

---

* **تيوقراطية** :هو مذهب يقوم على تعطيل السلطة السياسية لدى الجماعة على أساس الإعتقاد الديني في الحكم التي تعتبر أن الله عز وجل مصدر للسلطة وتقوم عللى اساس العنصرية والكلمة مشتقة من كلمتين ثيو وتعني إله , والثانية تعني الحكم (للمزيد أنظر إلى حيان الخياط , حكم الدولة بين النظام الديمقراطي والنظام التيوقراطي : مجلة الحوار المتمدن : دون عدد , 2013 , ص [3])

* **تكنوقراط** :هم النخب المثقفة الأكثر علما وتخصصا في مجال المهام المنوطة بهم , وهم غالبا غير منتمين للأحزاب , وكلمة تكنوقراط كلمة مشتقة من كلمتين التكنولوجيا وتعني المعرفة أو العلم , وقراط وهي كلمة إغريقية معناها الحكم , وبذلك يكون معنى تكنوقراط حكم الطبقة العلمية الفنية المثقفة المتخصصة (للمزيد أنظر , عاليه المهدي , حكومة تكنوقراط , مجلة الأنتيم , القاهرة : [د,ع], 2013 , ص [1])

[1] السيد ياسين , مرجع سابق , ص [20].

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسيات

تشكل الشركات المتعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة في النظام الإقتصادي والسياسي الدولي الراهن وهي ظاهرة إقتصادية أصبحت مهمة في مجال العلاقات الدولية الإقتصادية .

المطلب الأول : مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات

شهد مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات تعريفات عدة من قبل العديد من الإقتصاديين , حيث أقرت الأمم المتحدة تسمية لهذه الشركات عام 1974 تحت إسم " **الشركات عابرة القوميات**"حيث أنشأت مركزا بهذا الإسم يتبع المجلس الإقتصادي والإجتماعي في الأمم المتحدة ثم أنشأت عام 1992 **مؤتمرالأمم المتحدة للتجارة والتنمية** " **uncatad** " لدراسة هذه الشركات بحيث تم إعطاء مفهوم لها وبـأنها " كيان إقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات و في دولتين أو أكثر تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيط شاملا" وإنتهت اللجنة الحكومية المكلفة بإعداد مسودة ميثاق سلوك دولي للشركات في إطار منظمة الأمم المتحدة لوضع مفهوم مفاده أن هذه الشركات بأنها "تلك الشركات التي تشمل على كيانات تعمل في دولتين أو أكثر بصرف النظر عن شكلها القانوني ومجال النشاط الذي تعمل فيه "[1].

وقد رأت لجنة العشرين التي شكلتها اللجنة الإقتصادية والإجتماعية في تقريرها الخاص المتعلق بنشاط هذه الشركات أن يتم إستخدام كلمة "**TRANSNATIONLA**" بدلامن كلمة "**MALTINATIONA**", وكلمة "**CORPORATIO**" بدلا من كلمة " **ENTERPRISE**"

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) , **تقرير الإستثمار العالمي للشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية** , جنيف : 2002, ص22

كريم نعمة , " أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الإقتصادي العالمي الجديد" , مجلة العلوم الإنسانية, [د, د, ن] العدد27 , 2006 , ص 9.

يمكن إعطاء تعريف حسب رأي الدكتور بن عامر تونسي " بأنها مؤسسة ذات مصالح عالمية تنشط في عدة دول لزيادة أرباحها وهدف الربح هو الذي يفرقها عن *الهيئات غير الحكومية "[2]

الشركات المتعددة الجنسيات هي تلك الشركة التي تمارس نشاطها في عدة بلدان , حيث تتكون من شركة أم في البلد الأصلي وفروعا في البلدان المضيفة [1], ويطلق عليها عدة تسميات الشركات المتعددة الجنسية (**les sociétés multinational**) , تدعى أيضا الشركات عابرة القومية (**les sociétés transnational**), والكوكبية **(planetary)** , والشمولية (**global)** والعالمية **(world)** , والدولية **(internaional)**, أما المنظمة الدولية للعمل فتسميها المنشآت المتعددة الجنسيات , وعرفها الأستاذ مشاليه " **C.A.michalet**" " بأنها الشركة التي تقوم بشكل أو بآخر وحسب إختصاصها بإستثمارات مباشرة في أكثر من دولة , وتنظم نشاطاتها في الحاضر والمستقبل, فيما يخص السير والإستراتيجية على المدى الطويل في إطار دولية" وعرفها **الأستاذ كولده** " **coulda** " بأنها " عبارة عن سلسلة من منشآت الأعمال المترابطة فيما بينها , والتي تمارس وظائفها في بلدان مختلفة في وقت واحد" , وإن مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات هو في الواقع أوسع بكثير, ولا يقتصر فقط على حجم الإنتاج في الصادرات ولا الواردات , بل تعداه إلى تدفق المعارف والأشكال القانونية وأشكال التملك من قبل الفروع[2]

---

[1]leschristianmilli,micheldelapir,vuibert,GeographieEconomique,firmes Multinational(France)1995,p[13].

[2]محمد السيد سعيد, **الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الإقتصادية والإجتماعية** ,الهيئة المصرية للكتاب ,القاهرة: 1978, ص[19]

[3] بن عامر تونسي , **قانون المجتمع الدولي المعاصر** , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر : 2005 , ص .[30]

تعمل هذه الكيانات في ظل نظام لإتخاذ قرار يسمح بشأنه وضع سياسات متجانسة وإستراتيجية مشتركة من خلال مركز أو أكثر وأن ترتبط هذه الكيانات فيها بينها عن طريق الملكية أو غيرها من الروابط الأخرى بحيث يمكن لواحدة أو أكثر ممارسة تاثير فعال على أنشطة الكيانات الأخرى "[1].

يعرفها **محمد صبحي الأتربي** بأنها " كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول ومصانع وما شابهها في دولتين أو أكثر ويمتد نشاط هذه الشركات في كافة نواحي الحياة الإقتصادية في المجال الصناعي والتجاري والمالي " كما يعطيها هذا الأخير تعريف علمي بأنها " تلك الشركات التي تمتد فروعها إلى عدة دول وتحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير السلعي والخدماتي خارج دولها الأصلية وذلك من خلال إستراتيجية عالمية موحدة وتتميز بإستخدامها لأحدث المنجزات التكنولوجية وتدار بصورة مركزية في موطنها الأصلي ".[2]

كما يرى **إبراهيم محسن عجيل** مفهوم من خلال أنها " تعتبر أحد أهم أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر وترجع تسميتها بالشركات المتعددة الجنسيات " **الما نتينا شونال** " لوجود فروع لها في عدة دول ومن ثم تحصل على جنسية الدولة التي تقيم فيها ولهذه الشركات طابع إحتكاري وإستغلالي والسيطرة على سلعة أو خدمة في السوق مما يترتب عليه التحكم في أثمان السلع والخدمات, وعملية الإحتكار ليست مقصورة على الأسواق العالمية فحسب بل أنها تكون أيضا للسوق المحلية "[3]

---

[1] غراهام إيفانز وجيفري نوينهام , مرجع السابق , ص 55 .

[2] محمد صبحي التربي, **مدخل إلى دراسة الشركات الإحتكارية المتعددة الجنسية** , دارالثورة للصحافة والنشر,بغداد:(د,س),ص

[3] إبراهيم محسن عجيل , **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول** , الأكاديمية العربية المفتوحة , الدانمارك : كلية القانون والسياسة , 2009 . ص 70

العالم ". ويشير **ليفنجستون** أنها " الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة وتمارس نشاطها في دول العالم الثالث والدول المتقدمة " [1], ويرى محمد نبيل الهشيمى في نظرة للشركات المتعددة الجنسيات إنطلاقا من أول من صاغ تسمية هذه الأخيرة هو "**ديفيد لينتال**" في بحث قدمه إلى معهد كارينجي عام 1960 ونشر بعنوان الشركة المساهمة متعددة الجنسيات وإستخدم الإسم بعد ذلك وإن كان حتى هناك من يطلق على هذا النوع من الشركات مسميات أخرى وكل من بحث في هذا النمط من الشركات له تعريفه الخاص , فالفكر الإقتصادي حتى يومنا هذا لم يتفق على تعريف موحد وأعطى الهشيمى مفهوم من خلال ذلك وهو " أنها التى تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة ويتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس أعمالها في بلدان أجنبية ... ويتم رسم إستراتيجيتها وخططها في دولة المركز وهذا يعني أن هذه الشركات تعمل على إمتداد واسع خارج نطاق الدولة الأم ". فقد جاءت هذه الشركات في المنشآت , مسميات عدة خاصة لدى الإقتصاديين والقانونيين الذين إختلفوا في وجهات النظر بشأن هذه حيث لايزال بعضها يتداول في تسميتها منها : الشركات المتعددة القومية , والشركات ذات النشاط الدولي والشركات عابرة القارات [2].

بينما يري رولف بأنها " الشركة التي يجب أن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الإستثمار في الدول الأجنبية حوالي **25%** من إجمالي المبيعات أو العاملين" [3]

---

[1] أحمد عبد العزيز وآخرون , "الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية" , مجلة الإدارة والإقتصاد , [د, د, ن] العدد 85 2010 , ص 122 .

[2] محمد نبيل الهشيمي , الشركات المتعددة الجنسيات وبنيان التجارة الخارجية لدول العالم الثالث , وزارة التجارة الخارجية , جريدة الحوار المتمدن ,[د, د , ن] :العدد 2658 , 1990 , ص 5

[3] محسن شفيق , **المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية** , مطبعة جامعة القاهرة ,القاهرة:1998 , ص35-36

جدول رقم : 01 المصطلحات التي أطلقت على الشركات المتعددة الجنسيات .

المصطلح	مراحل النشاط
الشركات الأجنبية "Les sociétés étrangére"	وهوالمصطلح الأكثر شمولية ,فهو يحتوى كل شركة لها تسهيلات للنشاط خارج البلد الأم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومهما كانت طبيعة النشاط .
الشركات متعددة الجنسيات "Les firmes multinationales"	وهو إنتقال النشاط إلى بلدين أو أكثر .
الشركات العابرة الوطنية Les firmes trans- "nationales"	وهي التي تنتقل من بلد قومي إلى آخر .
الشركات متعددة الجنسيات الشمولية Les firmes multinationales les	أن تشتمل على نشاط أوأكثر أي غير النشاط الأصلي .
الشركات متعددة الجنسية العابرة للقارات "Les firmes multinationales trans- continents"	التي تنتقل من قارة لأخرى عكس العابرة للوطنية والتي يمكن أن تتمركز في قارة واحدة وفي عدة دول .

الجدول من إعداد الباحثة: ملحق رقم (01)

المطلب الثاني : نشأة الشركات المتعددة الجنسيات

1 – الخلفية التاريخية للشركات متعددة الجنسيات :

إن الأصول التاريخية للشركات المتعددة الجنسيات تمتد إلى عدة قرون إلى الوراء فقد ظهرت شركة عملاقة في ميدان التجارة الخارجية في بعض المواد الإستهلاكية منذ القرن السابع عشر هي الشركة البريطانية "**شركة الهند الشرقية** " "**British East India company**" والتي أنشأتها الدول الإستعمارية الأروبية لإستغلال مستعمراتها وخلق إحتكار مدعم بالقوة السياسية والعسكرية للحصول على المواد الأولية والغذاء وإرسالها إلى الدول الأم من أجل التصنيع وإعادة التصدير مرة أخرى في شكل منتجات[1].

لم يكن من أهداف هذه الشركات تنمية هذه المناطق أو تصنيعها أو إمدادها بالمعرفة الفنية والإدارية الحديثة , كما أقام الإستيطان البريطاني في المستعمرات الأمريكية شركة إستعمارية عملاقة بإسم "**خليج الهيودسن** "" **Hhdsanbay Company**" , لإحتكار التجارة بين بريطانيا وبعض مستعمراتها في أمريكا الشمالية . وجاءت في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر فترة التركيز الصناعي المكثف للولايات الأمريكية وظهور الشركات الوطنية العملاقة بعضها تحقق من دمج عدة شركات وهذا ما عرف بفترة التروستات الضخمة في مجال الحديد والصلب والبترول والورق والماكنات الكهربائية وماكنات الخياطة وكان بالتحديد في ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر, حيث أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية " **التروستات** " وهي إحدى المؤسسات الكبرى التي نتجت عن التركيز الرأسمالي[2] .

---

[1] آمين السيد لطفي , **المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات** الدار الجامعية , الإسكندرية – القاهرة: 2004 , ص36

[2] أحمد عبد العزيز وآخرون , مرجع سابق, ص 125.

فقد قامت **شركة الهند الشرقية الفرنسية** بتأسيس مراكز تجارية لها في الهند عام **1668** و**1676** في مدن "**سراب وكلكتا ومادراس** " , وقامت شركة الهند الشرقية البريطانية بتأسيس مراكز تجارية لها في الهند عام **1689** في نفس المدن سالفة الذكر , كما قامت بتأسيس وكالة تجارية لها في "**هانوي** "**بفيتنام** عام **1673** . [1]

نشأة الشركات المتعددة الجنسيات جاء نتيجة لتطور ألة الإنتاج والتصنيع وإزدياد حجم الإنتاج الأمر الذي أدى إلى الإحتياج إلى سوق لتصريف تلك المنتجات , وعليه ظهر إنتشار المنشآت الإقتصادية التي يمتد نشاطها إلى عدد من الدول , والتي تسيطر على قطاعات من الإنتاج والخدمات[2] .

بدأت الشركات متعددة الجنسيات بالتوسع تاريخيا خارج حدود دولها في الستينيات من القرن التاسع عشر وهناك من يعتبر أن شركة " **سنجر الأمريكية** " **"singer"** , لماكينات الخياطة هي أول هذه الشركات , فقد أقامت أول مصنع لها وراء البحار في مدينة " **غلاسغو** " البريطانية عام 1860 لتصنيع وتسويق منتجاتها على نطاق واسع , ثم تلتها بعض الشركات الأروبية كشركة "**باير**" "**BAYER" ألمانيا 1863**"التي إجتازت المحيط الأطلسي لتنشأ فرع لها في الولايات المتحدة الأمريكية , وشركة "**نستله**" " **Nestle** " ا **لسويسرية 1867**", وشركة "**سولفاي**" **solvay** "**البلجيكية 1881**" , وشركة " **ليفر**" **lever** "**الإنجليزية 1890** , كذلك شركة الفولاذ" **كوكريل**" **" Cockeril** "البلجيكية قد أقامت مصنعا في بروسيا عام 1815[3]

---

[1] إبراهيم خليل أحمد وعوني عبد الرحمان السبعاوي , **تاريخ العالم الثالث الحديث** , الموصل – بغداد : 1989, ص92

[2] سيف محمد المعمري , **نشأة الشركات المتعددة الجنسيات** ,جريدة عمان للنشر والتوزيع , الأردن : العدد 43 , 2009 , ص 33

[3] أحمد عبد العزيز وآخرون , مرجع سابق , ص 126.

الإنتشار الحقيقي للشركات المتعددة الجنسيات يرجع إلى مطلع القرن الماضي ففي عام **1914** أين كان مفهوم هذه الشركات قد توطد بشكل راسخ وقدر الرصيد العالمي للإستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الشركات ب **14 مليار** دولار وكانت الشركات البريطانية آنذاك المصدر الأكبر للإستثمار في وتأتي بعدها الشركات الأمريكية والألمانية ونزعت الشركات المتعددة الجنسيات بين الحربين العالميتين للسيطرة على المواد الأولية الكامنة في أراضي المستعمرات ومنها المطاط الطبيعي والنفط والنحاس وبعد الحرب العالمية الثانية توسعت هذه الشركات في الأسواق التصديرية الأروبية كما أن تطور الإلكترونيات خلال الثمانينات جعل العالم يعيش الثورة الصناعية الثانية التي أدت لزيادة مثيرة في أرباح الشركات الكبرى نتيجة الإعتماد المتزايد على الآلة على حساب الإنسان ومع بداية التسعينات كثر الحديث على تعاضم دور هذه الشركات وإرتباطها الجوهري بما يسمى العولمة الإقتصادية التي تقوم على إستراتيجية رأس المال المعولم وتسعى لإخضاع الجميع لمقتضيات مشروع الهيمنة[1].

ظهرت الشركات المتعددة الجنسية بشكلها العالمي على يد الشركات الأمريكية الكبرى التي إنتشرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبشكل خاص منذ الخمسينات على زيادة إستثماراتها المباشرة خارج الولايات المتحدة وذلك بإنشاء وحدات إنتاجية في كندا وأروبا وأمريكا اللاتينية في إطار إستراتيجية إنتاجية عالمية موحدة وسرعان ما حذت الشركات الأروبية حذوها بعد أن إستردت أروبا عافيتها بعد الحرب العالمية الثانية وأعادت بناء قوتها وبدأت تنتقل من الإقليمية إلى العالمية بإنشاء وحدات إنتاجية خارج حدودها[2].

---

[1] سيف محمد العمري , مرجع سابق , ص 31.

[2] آمين السيد لطفي, مرجع السابق , ص 40.

وبهذا تكون الشركات متعددة الجنسيات عرفت في ظهورها عدة تطورات مرت بها عبر مراحلها ونلخص ذلك في :

المرحلة الأولى : مرحلة التكوين : تمتد هذه المرحلة منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914 وتمثل هذه الفترة تبلور لفكرة الشركات المتعددة الجنسيات, ولقد ظهرت هذه الشركات وإستقرت في السنوات الأولى من القرن العشرين , حيث كانت القطاعات الإقتصادية الرئيسية في ذلك الوقت هو الفحم , السكك الحديدية , الزراعة مثل زراعة الأفيون أو مايسمى **بحرب الأفيون***

المرحلة الثانية : مرحلة السبات : تمتد هذه المرحلة من بداية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية , ففي هذه الفترة وعلى الرغم من ظهور عدد كبير من الشركات الكبرى في الحياة الإقتصادية الدولية مثل شركة فيلبس الهولندية إلا أن هذا النمو والتطور كان محدود النطاق بحيث بقيت هذه الشركات ظاهرة ثانوية في الإقتصاد العالمي .

المرحلة الثالثة: مرحلة الإزدهار : تمتد هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا , وتمثل بحق فترة إزدهار وإنتعاش وتطور كبير في حياة الشركات متعددة الجنسيات .

---

*حرب الأفيون : هي الحرب التي أعلنتها بريطانيا على الصين بسبب الإجراءات التي قامت بها الصين لحماية تجارتها الزراعية والتى إعتبرتها بريطانيا مخالفة صريحة لمبدأ حرية التجارة وإتخذتها ذريعة لتعلن الحرب عليها , وتلك الحرب التى كانت مابين 1840 و 1842 والتى عرفت بحرب الأفيون , وقد أستخدمت بريطانيا فيها أسطولا, وعبأت جيشا من القراصنة والمرتزقة , وقامت برشوة رجال الجمارك والسواحل الصينية لتسهيل تهريب الأفيون إلى داخل الصين ونشره في كل مكان.
(للمزيد أنظر, منتهى طالب سلمان ,الوجيز في تاريخ آسيا الحديث والمعاصر مكتبة دجلة , جامعة بغداد :2015 , ص [93])

1 نوال بهدين , **علاقة الدولة بباقي الفاعلين الدوليين (الشركات متعددة الجنسيات)** , مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية , القدس , 2013 , ص [4]

المطلب الثالث : خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

أشار بعض الفقهاء إلى أن خصائص الشركات المتعددة الجنسي ات تتمثل في الإنتشارو الضخامة ومركزية إتخاذ القرارات وإدارة عملياتها بإستراتيجية عالمية منسقة والقدرة على نقل التكنولوجيا وتوجيه الإستثمار نحو الدول النامية ... إلخ , وهذا وفق الآتي :

1- **ضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسيا ت :** تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وإستثماراتها بحيث تستحوذ على **80%** من إجمالي مبيعات العالم [1] , ولا يقاس الحجم بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزءا بسيطا من إجمالي التمويل المتاح للشركة , ولا برقم العمالة لأن تلك الشركات في طابعها الجديد ولدت في أجواء ثورة تكنولوجية , رفعت إنتاجية العمل فيها إلى مستويات غير مسبوقة بما يس ويمكن الإستدلال على ضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسية من خلال[2]:

2- **مؤشر حجم المبيعات** : يعتبر حجم المبيعات السنوية للشركات المتعددة الجنسيات من أهم المؤشرات المعبرة عن ضخامة هذه الشركات , و زيادة في حجم مبيعات الشركات المتعددة الجنسية الذي يعبر عن القوة الإقتصادية التي تتمتع بها هذه الشركات والتي جعلها تؤثر في العديد من القرارات التي تأخذ بشأن الإقتصاد العالمي في أروقة العديد من المؤسسات الإقتصادية الدولية , ولا يصلح حجم الإنتاج مقياسا في هذا المجال للتنوع الشديد في المنتجات التي يخضع إنتاجها لشركة واحدة [4]

---

[1] إبراهيم محسن عجيل, مرجع سابق, ص[78].

2 ضياء مجيد الموسوي , **العولمة وإقتصاد السوق الحرة**, ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون , الجزائر:2003,ص[21-22]

[3]kenana online.com /users/ahmed kordy/posts/192620/p2010/ p4/10:34htm

[4] محي محمد مسعد, **ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق** , دار المطبوعات الجامعية , الإسكندرية – القاهرة : 2003 , ص[60]

الجدول رقم :02 والجدول التالي يوضح حجم المبيعات للشركات المتعددة الجنسيات بالسنوات من"1989-2001"

السنوات	حجم المبيعات بالدولار
1989	5503
1990	13564
2000	2509
2001	18500

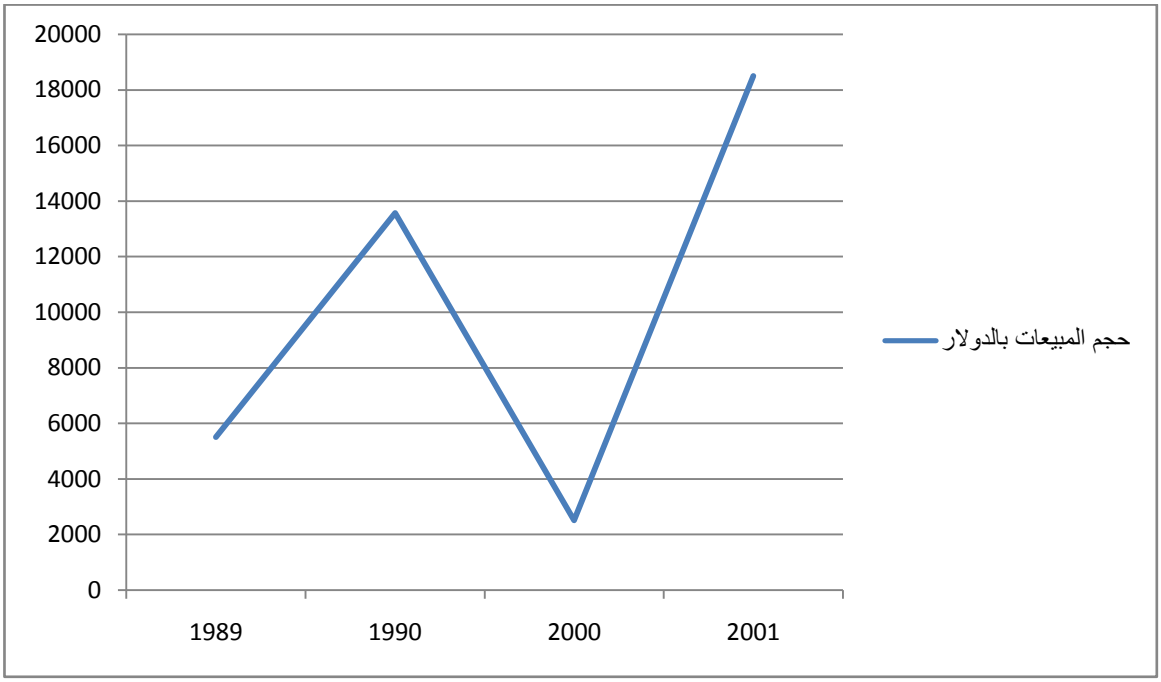

الجدول من إعداد الباحثه: ملحق رقم(02)

ومن هذا نلاحظ تزايد في حجم المبيعات , حيث في سنة 1989 نلاحظ إنخفاض في حجم المبيعات مقارنة بعام 1990 وهذا بسبب إنهيار الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة بين المعسكرين وهذا كان له أثرا في الإقتصاد العالمي خاصة بالنسبة للدول الإشتراكية , ويبين

ويبين الجدول تزايد في حجم المبيعات بداية 1990 إلى غاية 2001 وهو ظهور القطبية الأحادية والتنافس الدولي في ظل النظام الدولي .

وما يتضح بأن حجم المبيعات كانت نتيجة للجودة في منتجاتها وتنوعها وحاجة السوق لها مما أدى بهيمة الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مختلف الصناعات على أحجام ضخمة

والجدول الآتي يوضح ذلك :

الشركة	حجم المبيعات بالدولار
جنرال موتورز	176,6
فورد موتور	162
إكسون موبيل	160
جنرال إلكتريك للإلكترونيات	111

- **مؤشر حجم الإيرادات** : فقد إحتلت شركة ميتسوبيشي بإجمالي إيراداتها الذي بلغ (184,4) مليار دولار المرتبة الأولى بين أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات عام 1995 والتي يصل إجمالي إيراداتها إلى نحو 44 %من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[1] .

- **القيمة المضافة للشركات** : حيث تكون في أغلب الأحيان أكبر من القيمة المضافة للدول ((الناتج المحلي الإجمالي) ويشير إلى أنه تبلغ نسبة ما تملكه أكبر **100 شركة** متعددة من الموجودات الأجنبية ما نسبته **11,99%** من الموجودات الأجنبية التي تملكها كافة الشركات

---

[1] سالم أحمد الفرجاني , **العولمة والدول النامية من منظور إستثماري** , دار الكتب الوطنية , طرابلس : 2004 , ص 87.

[2] نصيرة بوجمعة سعدي , عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي, ديوان المطبوعات الجامعية , بن عكنون , الجزائر 1992 , ص 44

الأجنبية المنتسبة العاملة في الإقتصاد العالمي والبالغة **21102 مليار دولار** في عام 2000 , ووتشير الدراسات إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي بلغ **560 مليار دولار** عام 2003 .[1]

إن هذه الشركات تستثمر في معظم دول العالم وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان نظرا للمناخ الجاذب للإستثمار وإرتفاع عائداته وتوافر البنية الأساسية والطاقة الإستيعابية للإقتصاد القومي **ميزة الوحدة :** تعد الوحدة المميز الأساسي للشركة متعددة الجنسية , فهناك وحدة إتخاذ القرار , ووحدة التصرف , ووحدة الإستراتيجية , ووحدة الموارد المادية والفنية , فوحدة الإستراتيجية تعد عنصرا أساسيا في فكرة المشروع لهذه الشركات .[2]

3- **الميزة التنافسية** : فهي تلك المترتبة على تمتع منتج معين بميزات لاتتوفر لدى المنافسين سواء حيث الجودة في الإنتاج أو إستخدام الأساليب الحديثة في التسويق وما يتصل به من وظائف وهذه الميزة عامة تعتمد على التكلفة وهي بذلك تتشابه مع الميزة النسبية ولكن تتسم بميزة التفضيل على إنتاج المنافسين .

4- **إتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات المتعددة الجنسي ات:** تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق الذي يغطيها , وإمتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم , بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة لها في مختلف أنحاء دول العالم وتشير التقديرات إلى أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يناهز **65 ألف شركة** وقرابة **850 ألف** شركة أجنبية

---

[1] أحمد عبد العزيز وآخرون , مرجع سابق , ص 122

[2] حميد الجميلي , الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الإنتاج الدولي , مجلة أخبار النفط والصناعة , العدد 401, أبوظبي: 2004 , ص 27

تابعة لها في شتى أنحاء العالم وكانت الدول المتقدمة صناعيا موطنا لنحو **77%** من إجمالي الشركات المتعددة في العالم . وتشير إلى أن **50 شركة متعددة** في الدول النامية تماثل في الحجم أصغر شركة من بين **100 شركة في العالم** , أما بقية دول العالم فكانت موطنا لأكثر من **15 ألف شركة** , تمثل ما نسبته **13%** من تلك الشركات وكانت حصة الدول النامية **9246 شركة** تركزت حوالي **65%** منها في جنوب وشرق آسيا و **28%** في أمريكا اللاتينية و**5%** غرب آسيا و **2%** في إفريقيا وتتجسد أهمية هذه السمة لدى الشركات من متعددة الجنسيات من كونها تسهم في صياغة ورسم الإستراتيجية على صعيد العالم ومن تحديد الكميات والنوعيات التي تنتج عالميا وفي ذات الوقت تهدف إلى تحقيق إستراتيجية ومن ثم المحافظة على تقييم المستثمرين للشركة التي قد يتأثر موقفهم نحوها نتيجة توقف بعض نشاطاتها في ميدان الإستكشاف أو الإنتاج أو النقل في منطقة ما لسبب أو لآخر[1].

5- تنوع الانشطة : وهو مايتسم به هذه الشركات وتقوم سياستها على أكثر من منتج وخير مثال على ذلك ميتسوبيشي العالمية فهي تملك شركة لإنتاج السيارات والأدوات الكهربائية والصناعات الثقيلة بخلاف الأنشطة المصرفية وهذا التنوع يساعد على التقليل من إحتمالات الخسارة إلى أقصى حد وهذه الشركات تخطت النمط التقليدي الذي كان يركز على إنتاج سلعة رئيسية معينة إلى الكثير من الأنشطة الإقتصادية الأخرى وعموما إن قيام الشركات متعددة الجنسيات بتنويع أنشطتها يرجع إلى الرغبة الجامحة لهذه الشركات في السيطرة على التجارة الدولية والتى تضمن لها سيطرة متزايدة على الإقتصاد العالمي[2].

---

[1] أحمد عبد العزيز وآخرون , مرجع سابق , ص 123.

[2] كريم نعمة , **أهمية الشركات متعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد** : قسم العلاقات الدولية الإقتصادية ,جامعة فيليكو ترنفو , بلغاريا , (د, س) . ص6

بحيث تمتد أعمالها إلى نشاطات إقتصادية لا تربطها فيما بينها علاقة , فهي تنشط في مجال الأعمال المصرفية , الفنادق , السياحة , إلى الإنتاج الحربي , إلى النفط ومثال ذلك شركة الهاتف والبرقT,T,T التي تسيطر على شركة فنادق الشيراتون .[1]

تتميز هذه الشركات بتعدد نشاطها وتنوع نشاطاتها بهدف تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة اخرى.

فشركة **تايم وانر** تنشط مثلا في عدد كبير من شركات النشر والملاهي والإعلام وإستوديوهات هوليود والشبكة الإخبارية CNN ويبدو لنا أن الشركات المتعددة الجنسيات قامت بإحلال وفرة مجال النشاط التي إنتهجتها هذه الشركات بعد الحرب العالمية الثانية , وهو مإتسم به هذه الشركات وتقوم سياستها على أكثر من منتج وخير مثال على ذلك ميتسوبيشي العالمية فهي تملك شركة لإنتاج السيارات والأدوات الكهربائية والصناعات الثقيلة بخلاف الأنشطة المصرفية وهذا التنوع يساعد على التقليل من إحتمالات الخس ارة إلى أقصى حد وهذه الشركات تخطت النمط التقليدي الذي كان يركز على إنتاج سلعة رئيسية معينة إلى الكثير من الأنشطة الإقتصادية الأخرى وعموما إن قيام الشركات متعددة الجنسيات بتنويع أنشطتها يرجع إلى الرغبة الجامحة لهذه الشركات في السيطرة على التجارة الدولية والتى تضمن لها سيطرة متزايدة على الإقتصاد العالمي.[2]

.

1كريم نعمة , مرجع سابق , ص [6]

[2]عنتر ليلى , **مدى تحفيز إستثمارات الشركات متعددة الجنسيات في القانون الجزائري** , مذكرة ماجستير , إشراف زوايمية رشيد , جامعة محمد بوقرة – بومرداس: 2006, ص[7].

6- التفوق والتطور التكنولوجي في الشركات المتعددة الجنسيات : تعد الشركات المتعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة وإن قوة الشركات متعددة الجنسي ات تكمن في إحكام طوق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة وضعا إحتكاريا تستغله إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح , إن إحتكارها هذا يمكنها من إستغلال نقل التكنولوجيا وهو منبع قوتها المالية [1] , وإن إمتلاك مفاتيح التقدم التكنولوجي هو السلاح الأساسي في يد هذه الكيانات لفرض سيطرتها , فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص تستخدم الشركات العملاقة جزء كبير من مواردها المالية لوضع الطاقة البحثية للجامعات ومراكز البحوث في خدمة مصالحها عن طريق عقود الأبحاث , كما تلعب الشركات متعددة الجنسي ات دورا خطيرا في تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة * بحيث تعمل على تنقية أصحاب الخبرات المختلفة من دول العالم الثالث وغيرها من البلدان وتوجهها إلى المقرات الرئيسية لهذه الشركات [2].

إن التطور التكنولوجي يعتبر العمود الفقري في إحتكار الشركات للتكنولوجيا ويحتاج إلى تمويل ضخم , ولذلك نرى حصول بعض التحالفات بين الشركات متعددة الجنسيات في مجال البحث والتطوير, فالتفوق التقني لهذه الشركات وإمتلاكها تكنولوجيا متطورة ساعدها على إنفاق مبالغ طائلة على التطوير والبحوث , وقد أدى إمتلاك هذه الشركات لرؤس الأموال تراكمية إلى الإنفاق على عمليات التطوير المستمر.

---

[1] محمد نبيل الهشيمي, مرجع سابق , ص[7] .

[2] عنتر ليلى , مرجع سابق : ص[8] .

7- **مركزية الإدارة :** توجد شركة عملاقة تسمى الشركة الأم ولها فروعها أو شركات تنتمي كل منها مختلفة وتتمتع كل منها بشخصية خاصة بها ومع ذلك فإنها من الناحية العملية تخضع لسيطرة إدراة الشركة الأم , فالشركة الأم تمارس سيطرة مركزية كاملة من البلد الأصلي على فروعها المنتشرة عبر أنحاء العالم من خلال نظام دقيق من التخطيط والرقابة , فالسلطة تحدد من خلال الشركة الأم بواسطة شبكة إتصال متطورة تمكن من الوقوف على حركة المبيعات والإنتاج في الدول المضيفة بدقة بالغة كما أن مركزية الإدارة تمكن من المحافظة على الأسرار العلمية والفنية كما أنه يمكنها من وضع إستراتيجية المنتجات وإتخاذ القرارات الإستراتيجية فيما يتعلق بالخطط الإنتاجية والسياسات التمويلية .

8- **ظاهرة الإنتاج عن بعد لا مركزية الإنتاج** : تتسم هذه الظاهرة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية بإعادة رسم خريطة الإنتاج على مستوى العالمي حيث تعمد شركة معينة إلى التخصص في إنتاج سلعة معينة مرورا بكل مراحل إنتاجها .[1]

9- **القدرة على تحويل الإنتاج والإستثمار على المستوى العالم** :إن هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الإستثماري الواسع في العالم وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل والرأسي على الرغم من ضخامة الإستثمارات الدولية التي تقوم بها الشركات المتعددة فإن أكثر من ثلثي إستثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأروبي (إنجلترا , فرنسا , ألمانيا) بالإظافة إلى سوسرا واليابان بمعنى أن الجزء الأكبر من الإستثمارات يذهب إلى الدول الرأسمالية المتقدمة[2]

---

[1] حسان خضر , **الإستثمار الأجنبي المباشر** , المعهد العربي للتخطيط , الكويت : 2004 , ص [3]

[2] نبيل محمد الهشيمي , مرجع سابق , ص[9] .

10- تدويل نشاطها الإنتاجي : وهذا بمعني تعدد جنسيات أو قوميات الإنتاج وإقامة مراكز إنتاجية في دول مختلفة وكما يلاحظ فهذه المراكز متخصصة لا تهتم بجميع نواحي الإنتاج الدولي في الزجاج وهذه الكمية قليلة جدا في صناعة الحديد كبيرة جدا في حقل العقول الإلكترونية حيث تدويل النشاط الإنتاجي يفسر القدرة والمستوى الذي بلغته الشركة بوضع السوق الداخلي وبالتقدم التكنولوجي الكبير الذي تحقق وهذا متزامن مع التحول نحو القطاعات ذات المردودية الكبرى.

11- وجود المراقبة المركزة على جميع الفروع الإنتاجية : فلم يكن بإمكان هذه الشركات أن تتوسع وتنمو بالطريقة التي نشهدها اليوم لولا إرتباطها بنظام هيمنة معين وبوجود عقلية ما قادرة على تصور إستراتيجية للإنتاج بأقل كلفة وهذا ما يفسر نشوء الخلافات بين الدول المعينة والشركات المتعددة الجنسي ات التي تقيم على أراضيها وبين هذه الشركات والنقابات العالمية وإبرام عقود مجحفة بالنسبة لبعض الدول بفعل ضغوط دولية إقتصادية أو سياسية[1].

12- إقامة التحالفات الإستراتيجية : تحاول هذه الشركات المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها , بهدف تحقيق مصالحها الإقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية , وإستفادة كل واحد منها بالمزايا التي تملكها الأخرى , كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الإدارية , ومنها التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتشابهة , التي تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر , وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الإندماج .[2]

---

[1] حسين عثماني , مرجع سابق , ص20.

2 عبد المطلب عبد الحميد , **النظام الإقتصادي والعالمي** , مكتبة النهضة المصرية , القاهرة : 1998 , ص 152

13- هي نتاج التطور غير المتكافئ : إن الشركات العابرة القومية ماهي سوى ظاهرة تمثل القوة والتفوق الذي حصلت عليه الولايات المتحدة الأمريكية في العالم وإذا كانت هذه الظاهرة تهم الدول الرأسمالية بأجمعها لا سيما إنطلاقا من بداية الثمانينات التي شهدت تقدما كبيرا تعمق وضخامة وهو ما يجعلها في مركز إقتصادي تتفوق به على جميع دول العالم لا سيما النامية منها التي تجد في الداخل شركاتها ووحداتها الإنتاجية عاجزة عن المجابهة والمنافسة مما يجعل هذه الشركات تسيطر بقوة [1].

نظرا للتطورات الإقتصادية الجديدة التي حدثت للنظام الإقتصادي العالمي بداية من العمل بإتفاقيات الجات الجديدة التي تعد ثمرة مفاوضات جولة أوروجواي والتي تضم إتفاقيات خاصة بتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وتنظيم وحماية القوى البشرية العاملة مرورا بإنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995 ودورها في حق وإختصاص الفصل في المنازعات التجارية بين الدول والتفاوض حول قضايا التجارة الدولية للخروج بإتفاقيات جديدة لها ,إنتهاء بإستخدام شبكات المعلومات والإنترنت في إبرام الصفقات التجارية فيما يعرف بعصر التجارة الإلكترونية , وظهرت على الساحة **عمليات الإندماج*** كبرى بين الشركات متعددة الجنسية التي تعمل في نفس النشاط مما فرض على الباحثين والمتخصصين في حقل الإقتصاد السياسي ضرورة وضع مصطلح جديد لهذه الشركات بعد تضخم رأسمالها ونشاطها بحيث أصبح يتجه إلى العالم شماله وجنوبه[2] .

---

[1] أحمد سرحال , **قانون العلاقات الدولية** , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر , بيروت – لبنان: 1990 , ص311 .

*عمليات الإندماج : وهو عملية تقع بين إحدى الشركات الوليدة الداخله في مجموعة متعددة الجنسية والتي تعمل في بلد ما ,وتتمتع بجنسيته , وبين إحدى الشركات الوطنية في نفس هذا البلد.(للمزيد أنظر , سيف هشام صباح الفخري, الشركات متعددة الجنسية وأبعادها السياسية والإقتصادية : جامعة حلب , كلية الإقتصاد , 2010 ,ص21)

[2] ليلى عنتر , مرجع سابق , ص10.

ومن خصائصها أنها عبارة عن مجموعة من الوحدات الفرعية لكل منها كيانها القانوني وترتبط بالمركز الأصلي (الشركة الأم) بعلاقات قانونية , ولا يعني هذا أن الوحدات الفرعية أصغر حجما أو أقل نشاطا في كل الظروف من المركز الأصلي , ذلك أن نشاطا مثل شركات أو مشاريع النفط تقوم في إحدى الدول المتقدمة .

إختلاف معايير إرتباط الشركة لجنسيتها كمعيار جنسية الأفراد المكونين للشركة , فقد يكونون من جنسيات مختلفة أو معيار القانون الذي تكونت بموجبه الشركة أي القانون الذي يعطيها شهادة الميلاد أو قانون التأسيس أو معيار مركز القيادة الذي يوجه الشركة , وتبدو أهمية تعيين جنسية الشركة [1].

إن تلك الحماية التي تمارسها الدول لرعاي ة هذه الشركات , سواء كانو أشخاصا طبيعيين أم إعتباريين* كالشركات الدولية التي لا يمكن إسنادها إلا إلى نظام قانوني ينتمي إلى دولة واحدة معينة لينتمي بعدها إلى نظام قانوني دولي , حيث أنها تنشأ بموجب ثقافة دولية بين الحكوما ت تمنحها الوجود القانوني , مما لا ينفي الصفة الدولية عن بعض الشركات التي تنشأ بموجب إتفاقية دولية كالبنك الأوروبي للإستثمار الذي أنشئ بموجب إتفاقية المجموعة الأوروبية [2].

---

[1] عنتر ليلى , مرجع سابق , ص[8]

* الشخصية الإعتبارية : فالشركة تعد شخصا إعتباريا ومن ثم تمنح الشخصية المعنوية بمجرد تكوينها , وتكون مستقلة عن الأشخاص الشركاء فيها ومن مقتضي هذه الشخصية أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذممهم وتعتبر أموالها ضمانا عاما لدائنيها وحدهم .(للمزيد أنظر إلى أحمد عادل , الشخصية المعنوية للشركات التجارية .. بدايتها ونهايتها : مؤسسة قوانين الشرق , القاهرة , عدد 255 , 2015 , ص [3]) .

[2] حسين عثماني , **إستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الإقتصاد** : إشراف صالح عمر فلاحي , جامعة الحاج لخضر باتنة , 2003 ,ص [19] .

وبهذا المعنى تعبر الشركات متعددة الجنسيات عن ميول عميق للتطور الرأسمالي المعاصر نحو تحقيق الآتي :

♦ توحيد سوق التجارة الدولية عن طريق الهدم والإضعاف المستمر للقيود التعريفية والكمية القومية .

♦توحيد سوق المال والإئتمان الدولي .

♦توحيد سوق التكنولوجيا الدولي من خلال حركة قومية نحو نمط معين [1].

وتعبر هذه الميول عن نفسها في الواقع من خلال مكونات مركبة ومعقدة , صارت الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة ساعية إلى تعبئة المدخرات العالمية من خلال :

♦ طرح الأسهم في كل الأسواق المالية الهامة في العالم مثل " طوكيو , زيوريخ , فرانكفورت , ميلانو , باريس , لندن ونيويورك , و في الأسواق الناشئة " سنغافورة , هونغ كونغ بومباي" دات في مجال الإئتمان الدولي , حيث نشأت تحالفات متعددة الجنسي ات* بين المصارف وتفرعت هذه التحالفات في فروع النشاط الإئتماني وإتخذت أنماطا تنظيمية غاية في التعدد والتنوع في إطار درجة عالية من الوحدة التي إرتفعت إلى تكوين ما يشبه الجهاز العصبي الواحد في هذا المجال.

♦إلتزام كل شركة تابعة بتوفير أقصى ما يمكن من التمويل اللازم محليا من خلال طرح أسهم في السوق المحلية.[2]

---

[1] جمال سالمي , **الإقتصاد الدولي وعولمة إقتصاد المعرفة** دار العلوم للنشر والتوزيع , جامعة الجزائر, 2010 , ص 24-26

[2] أحمد سيد كردي , مرجع سابق , ص 5.

خلاصة الفصل الأول:

تبين أن الإستعمار بشكله التقليدي غير مجدي لإعتبارات عديدة منها التكلفة الباهضة , الأمر الذي أدى بالفكر الإستعماري إلى العمل على الدخول في عملية بحث معمقة لإبتكار صور أكثر تعقيدا للقوى الإستعمارية لمواصلة تسطير مسيرتها على صفحات تاريخ الإ نسانية بدروب الإستغلال والمعاناة .

إن من أسس الإستعمار بكل أشكاله قديمها وجديدها وسلاحها القاسي هو منتج الفكر الإستعماري المقنع , وما العولمة التي ينظر إليها بدورها وكأنها ظاهرة طبيعية حصلت من دون تدخل أحد وأدت إلى رفع الحواجز بين الدول , بحيث أصبح العالم قرية صغيرة غابت فيها العلاقات السلطوية من نتاج الإستعمار الأمريكي الجديد , فنجد أن العالم بعد الحرب الباردة عاش تحديات من خلال العلاقات الدولية وإعطاء تفسير جديد للتحكم في الآخر من حيث إبراز شكل الهيمنة بكل أشكالها وأعطت العولمة السبب المقنع لمفهوم السيطرة وما تخلله من إستخدام وسيلة أكثر خطورة على وهي الوسيلة الإقتصادية التي وجدت الدول المتقدمة وحتى بعض النظريات الداعية بفكرة وجود إستعمار جديد بكل تداعياته وتجسده في الشركات متعددة الجنسيات والتى سبق الإشارة لها من خلال مختلف تسمياتها الهادفة من وجودها أو حتى إستغلالها الجديد .

تبين كذلك كيف ذهب مختلف الباحثين ورأيتهم الجديدة للشركات متعددة الجنسي ات وحتى ظهور فكرة الإستعمار الجديد التى برزت من وجود تغيرات حتمية جعلت العالم يأخذ مفهوم الأمركة وأن العالم الجديد أخذ يتوسع بمفهوم واحد وهو السيطرة الموحدة دون منازع وهذا تحت إسم العولمة التى تقضي بجعل العالم داخل نسق واحد , ورأت الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية أن قيادة العالم لابد أن تأخذ شكلا جديدا دون وجود خسائر على مختلف الأصعدة .

تشكل الشركات المتعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة في النظام الإقتصادي والسياسي الدولي الراهن , وهي ظاهرة إقتصادية تتحكم في العلاقات الدولية بحيث اليوم تمثل إحدى القوى المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في العالم المعاصر وبالتالي أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تعد بمثابة الحكومة العالمية , كما أصبحت تلك الشركات تتحكم في موارد طبيعية هائلة وتسيطر مباشرة على أهم النشاطات الإقتصادية في كل المجتمعات في العالم وخاصة العالم الثالث , بما تجسد في إستخدام آليات للسيطرة على تلك الدول وقد تعاضم نفوذ هذه الشركات إلى خلق نوع قوي من المزج بين الوحدات الإنتاجية والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية على الصعيد العالمي .

يدور الجدل بين الإقتصاديين فيما يتعلق بدورها في إقتصاديات الدول المضيفة , ويعد ظهور هذه الشركات وإنتشارها في مختلف مجالات الحياة أحدث مرحلة في تطور الرأسمالية خاصة في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية , بحيث تعد ظاهرة لما يمكن أن يطلق عليها بعملية تدويل الإنتاج ورأس المال , وإن دورها في الإقتصاد العالمي دور هام ومؤثر وإن كان هذا الدور أكثر أهمية وأشد تأثيرا بالنسبة لدول العالم الثالث .

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين من خلال المبحث الأول بعنوات آليات السيطرة للشركات المتعددة الجنسيات , والذي نتناول فيه الوسائل التي إتبعتها تلك الشركات فقد بسط سيطرتها على الإقتصاد العالمي وما توفر معها من تدفق لرؤوس الأموال من خلال إستثمارها في الدول المضيفة على كافة الجوانب , ونتطرق في المبحث الثاني إلى إنعكاسات الشركات متعددة الجنسيات على دول العالم الثالث وما نتج عن إستثمارها في تلك الدول في مختلف الجوانب .

المبحث الأول : آليات السيطرة للشركات المتعددة الجنسيات

أدت ظاهرة الإستغلال المتزايد والهائل لدور الشركات المتعددة الجنسي ات في السنوات الأخيرة محل نقاش وجدل لكثير من الباحثين , حيث إعتبروا الأمر يكاد يهدد الكثير من الدول العالم الثالث من حيث الحجم والتأثير العالمي , وذلك بإستخدامها عدة أساليب لتحقيق مصالحها والذي تجسد في عدة ميادين منها الإقتصادية والسياسية وحتى الثقافية .

المطلب الأول : آليات إقتصادية

تشير الدراسات أن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم عدة آليات للتحكم في الإقتصاد العالمي وأهمها: **1- الإندماج :**

تستخدم الشركات متعددة الجنسيات رؤوس الأموال والإحتياطات النقدية الهائلة لذلك تعتبر أحد الأساليب الهامة لهذه الشركات , وهذا من خلال توظيف حجمها وأهميتها الإقتصادية الكبيرة في الدول المضيفة [1], بينما نجد أسلوب *الإندماج والذي هو الأكثر شيوعا في العالم الرأسمالي نظرا لإرتفاع تكاليف الإندماج بطريق المزج , والواقع أن الإندماج الداخلي هو أحد الأدوات القانونية التي تستخدمها تلك الشركات للقضاء على منافسيها في الدول المضيفة ولإحكام سيطرتها على السوق الداخلية في هذه الدول.[2]

---

[1] رضا محمد هلال , مرجع سابق , ص

[2] سيف هشام صباح الفخري , الشركات متعددة الجنسيات وأبعادها السياسية والإقتصادية : مذكرة ماجستيرفي العلوم المالية والمصرفية إشراف د . عبد الحميد طالب , جامعة حلب , كلية الإقتصاد , 2010 , ص 21.

2- إستراتيجية التحكم في التجارة العالمية :

تتمتع الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا بالسيطرة على صادراتها في الدول العربية والنامية بشكل عام من خلال إما تحكمها في التجارة العالمية للمواد الأولية وخاصة الخامات المعدنية عن طريق التحكم في العمليات الإستخراجية , إما التسويقية , والصادرات الصناعية للدول المتقدمة صناعيا تتحكم فيها الشركات المتعددة الجنسيات سواء بتصنيعها مباشرة أو من خلال العمليات التسويقية لها , ومن ناحية أخرى لو إكتفينا بنظرة على هيكل الواردات الصناعية للدول النامية , وبصفة خاصة التي تمارس فيها هذه الشركات أنشطتها , لوجدناها تتمثل بصفة عامة في السلع الرأسمالية وقطع الغيار والسلع الإستهلاكية , والسلع الغذائية في شكلها الخام[1]

وهنا لا تقتصر فقط على التخصص في إنتاج السلعة بقدر ما يشمل التخصص في إنتاج جزء من أجزاء السلعة .

حيث إن الشركات متعددة الجنسيات تعتمد على إستراتيجية لدراسة المناخ الإستثماري في الدول التي ترغب الإستثمار فيها وكما جاء في الدراسات الإقتصادية مايسمى " **بإستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات بين التدويل والهيمنة**" وهذا من خلال:

إستراتيجيات التوسع الخارجي : وهي تقتضي التخطيط طويل المدى الذي تعده الشركة بغية الحصول على أحسن المدخلات وأفضل المخرجات , مما يساعدها على التوسع الخارجي ودخول الأسواق الدولية , والشكل التالي يوضح ذلك من خلال عملية التصنيع[2] :

---

[1] إسماعيل صبري عبد الله , **الشركات دولية النشاط** , سلسلة كتاب الأهرام الإقتصادي , القاهرة : 1990 , ص. 128

[2] بوبكر بعداش , مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات (حالة قطاع البترول) ,أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية , إشراف د. طواهر محمد التهامي , جامعة الجزائر : 2010 ص 104

الشكل رقم : 03 يوضح عملية التصنيع التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات في البلد المضيفة[1]

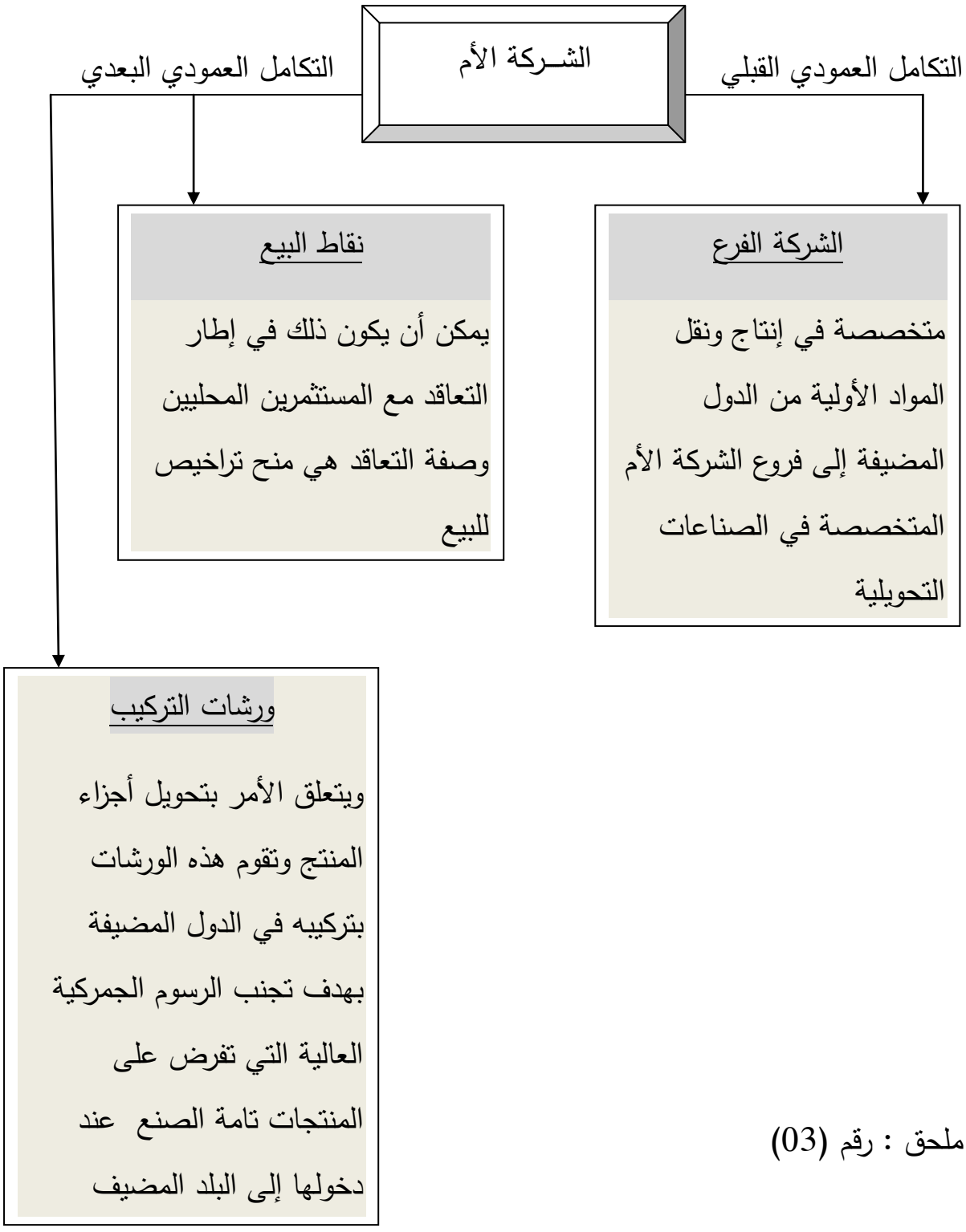

ملحق : رقم (03)

[1] بوبكر بعداش , مرجع سابق , ص105

سجلت سكرتارية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الوسائل الشائعة للممارسات التي تقوم بها الشركات عابرة القومية للدول النامية من أجل تحقيق إستراتيجيتها في التجارة من خلال :

أ – فرض القيود على الواردات نتيجة لإتفاقات توزيع الأسواق والمنتجات التي تعقدها الشركات عبر الوطنية .

ب– تحديد أسعار المنتجات من خلال قوانين السوق (العرض والطلب) .

ج – إتفاق الشركات عبر الوطنية أو تواطؤها على إتخاذ توزيع الأسواق بإمداد البلدان النامية بالواردات وتحديد أسعارها , وتظهر تلك الممارسات في الفروع الصناعية التي تمثل المجالات الرئيسية لواردات البلدان النامية مثل الكيماويات غير العضوية والمعدات الكهربائية ومنتجات الحديد والصلب , وما يمكن من خلالها إقامة عقبات أمام التجارة الدولية إلى جانب التأثير على أسعار التصدير للبلدان النامية .

د– شرط معاملة الشركات الوطنية : وتمثل المطالبة بحقوق المواطنة والحصول على معاملة مماثلة للشركات الوطنية , وسيلة من وسائل المزايا التجارية كجزء من إستراتيجية الدخول إلى الأسواق المضيفة , وتطلب الشركات عابرة القومية المزايا المرتبطة بالمواطنة في مجال التجارة الخارجية للبلد المضيف مثل حقوق الدولة بالرعاية وتفضيلات الإتحادات الجمركية والأسواق المشتركة , وأيضا المزايا المتعلقة بالتسويق الداخلي في البلد المضيف وهكذا تم تضمين شرط المعاملة الوظيفة للمشروعات الأجنبية في إتفاقية روما التي أسست الجماعة الأروبية[1] ,

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الله , **الإستثمار الأجنبي المباشر** : دار الراية للنشر والتوزيع , 2001 , ص 20

هـ- المزايا التجارية : والتي تمثل كجزء من إستراتيجية الدخول إلى أسواق الدول النامية , إذ تمثل المزايا التجارية أحد العناصر الأساسية التي تأخذها الشركات في إعتبارها عند رسم سياسات الإستثمار في البلاد المضيفة خصوصا النامية منها[1].

3- سيطرتها على عملية التصنيع والتكنولوجيا:

تأكد الدراسات أن للشركات المتعددة الجنسيات مصلحة مؤكدة في تعطيل عملية التصنيع في الدول النامية لأن نمو الصناعات في تلك الدول يحد من مبيعات الشركات في أسواقها ولذلك فإن الشركات تتردد في مد الدول النامية بالتقنية ورأس المال اللذين قد يستطيع أن يمكنها من إستغلال مواردها بنفسها , ويؤدي تركيز الدول النامية على الصناعات الإستخراجية التي تخدم أغراض التصدير إلى حرمان نفسها من القيمة المضافة الناتجة من تصنيع المواد الخام وفي الوقت نفسه فإنها تضطر إلى إستيراد السلع المصنعة بما يتضمنه ذلك من تحملها لتكاليف التصنيع والنقل والأرباح المستقطعة في كل مراحل الإنتاج[2] .

إتبعت الدول الرأسمالية أساليب ترمي إلى حماية ودعم المصالح الإقتصادية للشركات المحلية , وكان الدافع الحقيقي لسياسة المعونة الخارجية الأمريكية هو حماية المصالح الأمنية الأمريكية أكثر منه الدفاع عن المصالح الإقتصادية فيما وراء البحار , وتتفاوت الحكومات في درجة سعيها لحماية مصالح شركاتها في الخارج , ففي الدول الديمقراطية تعد الحكومة اليابانية أكثر الحكومات دعما وحماية لمصالح شركاتها المتعددة الجنسية فيما وراء البحار .

من خلال إستفادة شركة الفواكه المتحدة من تدخل مشاة البحرية الأمريكية في جمهوريات أمريكا الوسطى أوائل القرن العشرين , كما تدخلت من أجل الحصول على إمتيازات لشركات البترول الأمريكية في مناطق إمتيازات الشركات البترولية البريطانية والفرنسية , كما مارست

---

[1] محمد عبد العزيز, مرجع سابق, ص 215

[2] عبد السلام قحف,**الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية** ,مؤسسة شباب الجامعة ,الإسكندرية:2000, ص15

ضغوطا شديدة على اليابان من وقت لآخر لدفعها مبالغ ضخمة من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لحماية المصالح الإقتصادية الأمريكية [1]

حيث توجد **500 شركة** منها **418 شركة** تتخذ مقرها الرئيسي في ثلاث مناطق إقتصادية ويتم الناتج الإجمالي فيها إلى :

الناتج الإجمالي	النسبة
إجمالي الإنتاج القومي العالمي	%80
إجمالي التجارة العالمية	%85

وتتوزع المناطق الرئيسية الثلاث كمايلي :

المناطق	عدد الشركات
الإتحاد الأوروبي	155
الولايات المتحدة الأمريكية	153
اليابان	141

الجدول من إعداد الباحثه بالإعتماد على مرجع أحمد السيد كردي , ملحق رقم (04)

ومن خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها تملك عدد كبير من هذه الشركات , وتأتي بعدها اليابان , مقارنة بكتلة الإتحاد الأوروبي وهذا لدورهما وضخامة الإنتاج الصناعي العالمي .

ويتضح أن هذه الشركات تتمركز في مناطق الدول الصناعية فضلا عن الشركات المتواجدة في كوريا الجنوبية , حيث تضم قائمة " **فورشن** " 12 شركة مقرها كوريا

[1] عبد السلام أبو قحف , مرجع سابق , ص .19

تتواجد الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة تحت أنواع منها:

نوع الشركة	نوع النشاط
شركات أفقية التواجد	بمعنى أن الشركة تكون قائمة لإنتاج السلعة أو الخدمة بشكل متكامل .
شركات رأسية التواجد	بمعنى أن الشركة تقوم بإنتاج عنصرا ومدخل إنتاجي وحيد لإستخدامه فرع آخر للشركة في مكان آخر من العالم .
شركات تجمع مابين الإثنين	بمعنى أن الشركة تكون قائمة لإنتاج السلعة أو الخدمة بشكل كامل أو بشكل جزءا أي أنها تجمع بين النوعين .

ويتفق الإقتصاديون على التأثير الهائل لدور هذه الشركات على النظام الإقتصادي العالمي من خلال وسائل مختلفة منها:

- ♦ المشروعات المشتركة وطرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في الأسواق المالية العالمية .
- ♦ تقوم بزيادة معدلات التصدير مع إنخفاض حجم الواردات نتيجة دخول منتجات جديدة كان يتم إسترادها .
- ♦ تستخدم هذه الشركات آلية إستراتيجية وهي عدم إرتباط أنشطتها بالصناعات الوطنية في البلدان المضيفة وخاصة دول العالم النامي , بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات[1].

[1] محمد نبيل الهشيمي , مرجع سابق , ص 4

يبين الشكل التالي أربع شركات متعددة الجنسيات وكل واحدة تعتبر رائدة في المجال الذي تعمل به :

AT & T CORPORATION

الملف الأساسي

*** المؤسسون : Thomas & Gardiner Hobbard**

*** مجال التميز :أطلقت ثورة الإتصالات**

*** المنتجات الأساسية : الخدمات التليفونية والإتصال بالإنترنت والكوابل التليفزيونية .**

*** المبيعات السنوية : 62,391 بليون دولار .**

*** عدد العاملين : 184 ألف عامل .**

*** المنافسيين الرئسيين : أمريكا أونلاين , Sprint & MCI World Com**

*** رئيس الشركة ورئيس مجلس الإدارة : C. Michael Armstrong**

*** المقر الرئيسي : نيويورك .**

*** سنة التأسيس : 1877 .**

– عنوان موقع الشركة على الإنترنت : www.alt. com

MICROSOFT CORPORATION

الملف الأساسي

*** المؤسسان : paul ALLen & wiLLiamH.Gates**

*** مجال التميز : تعد نظم التشغيل التي تشغل جميع أجهزة الكمبيوتر في العالم أجمع تقريبا .**

*** المنتجات الأساسية: برامج الكمبيوتر وخدمات الإنترنت .**

***المبيعات السنوية: 22,956 بليون دولار .**

*** عدد العاملين : 31400 عامل**

*** المنافسين الرئسيين :. AmericaOnline , Oracle , sun Microsystems.**

*** الرئيس ومهندس البرامج الرئيسي : William H. Gates**

*** المدير ورئيس مجلس الإدارة : steven A. Ballmer**

*** المقر الرئيسي : Wash,Redmond**

*** تاريخ التأسيس : 1975**

– عنوان الموقع على الإنترنت : www.micosoft.com

هوارد روثمان , **50 شركة غيرت العالم** , ترجمة بهاء شاهين, مجموعة النيل العربية, القاهرة : 2003,ص[17-25]

FORD MOTOR COMPANY

الملف الأساسي

*** المؤسسون : john W Alexander Malcomson & henry Ford Horace E Dodge & james couzens & Bennet & Anderson & Albert Stelow & Horace H Rakham & johne s Gray & charles j . wodall.**

*** مجال التميز : غيرت عملية التصنيع تغييرا كاملا .**

*** المنتجات الأساسية : السيارات والشاحنات وتمويل صناعة السيارات**

*** المبيعات السنوية : 162,558 بليون دولار .**

*** المنافسين الرئسيين : ديملر كريسلو Daimler chrysler وجنرال موتورز وتويوتا .**

*** رئيس مجلس الإدارة : wiliam c Ford jr وليام سي , فورد الأصغر .**

*** المقر الرئيسي : ديربون , ميتشجان .**

*** سنة التاسيس : 1903 .**

– عنوان الموقع على الإنترنت : www. ford.com

medonads

الملف الأساسي

*** المؤسسون : Steve Jobs & Steven Wozniak & Mike Markkula**

*** مجال التميز : تعريف المجتمعات بالكمبيوتر .**

*** المنتجات الأساسية : أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المساعدة والطرفية وأدوات الوسائط المتعددة**

*** المبيعات السنوية : 6,134 بليون دولار**

*** عدد العاملين : 9736 عامل .**

*** المنافسين الرئسيين : Compaq Microsoft**

*** رئيس مجلس الإدارة : Steve Jobs**

*** المقر الرئيسي : كوبرتينو , كاليفورنيا ميتشجان .**

*** سنة التأسيس : 1976 .**

– عنوان الموقع على الإنترنت : www. medonads. com

هوارد روثمان, مرجع سابق , ص[33]

ركزت الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية في تمركز نشاطها وهذا لتوفرها على اليد العاملة الرخيصة والمادة الأولية , والتخطيط الآتي يوضح عدد الشركات العابرة للقارات في بعض الدول النامية:

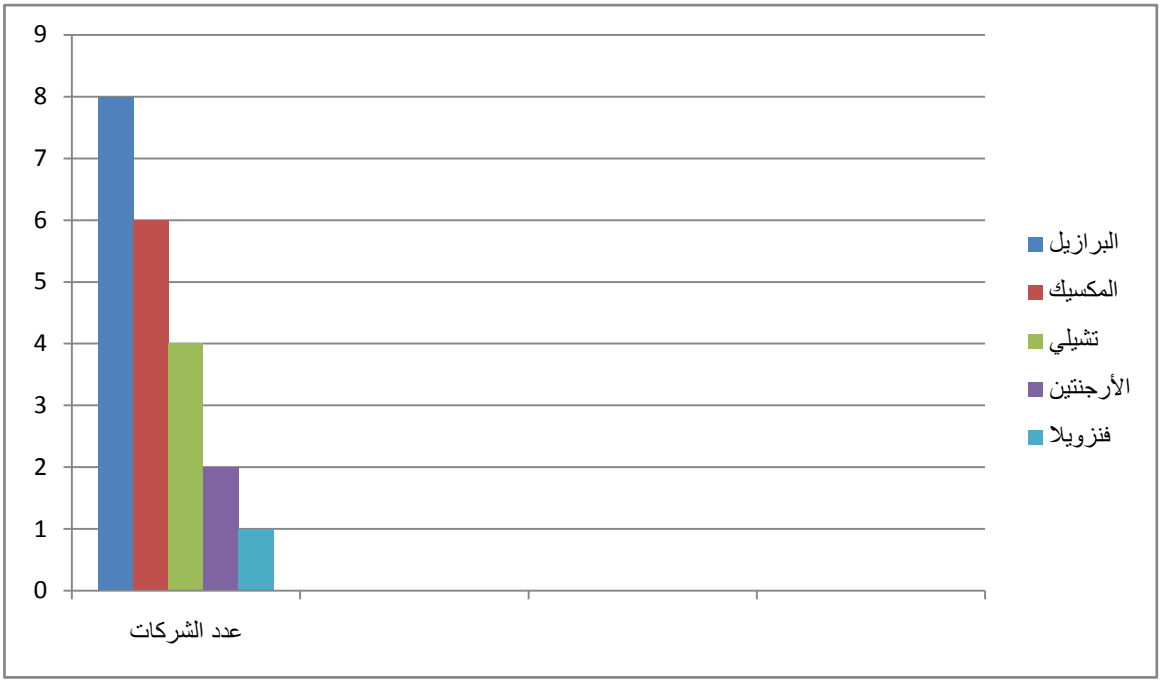

الأعمدة البيانية من إعداد الباحثه: ملحق رقم (05)

من خلال الإحصائيات التي توفرت لنا على تمركز هذه الشركات في هذه الدول على غرار باقي الدول , نلاحظ أن البرازيل يتركز فيها هذا النوع أكثر حيث تواجدت بها منذ السبعينات والتي كان لها تأثير على السلطة آنذاك هي ودولة التشيلي , لتتوالي باقي الدول حسب درجة توفر مصالحها فيها.

كل شركة من هذه الشركات تقوم بالتخطيط الإستراتيجي في أي دولة تريد الإستثمار فيها و عادة ما يؤدي بناء وتنفيذ كل فرع نشاط لإستراتيجية وفق الوظائف المختلفة للمساهمة في تصميم وتنفيذ الإستراتيجية العامة للشركة والشكل الآتي يوضح ذلك وذلك من خلال جمعنا لكيفية تخطيط أي شركة متعددة الجنسيات في أي دولة مضيفة.

الشكل رقم : 06 يمثل نموذج التخطيط الإستراتيجي للشركات المتعددة الجنسيات

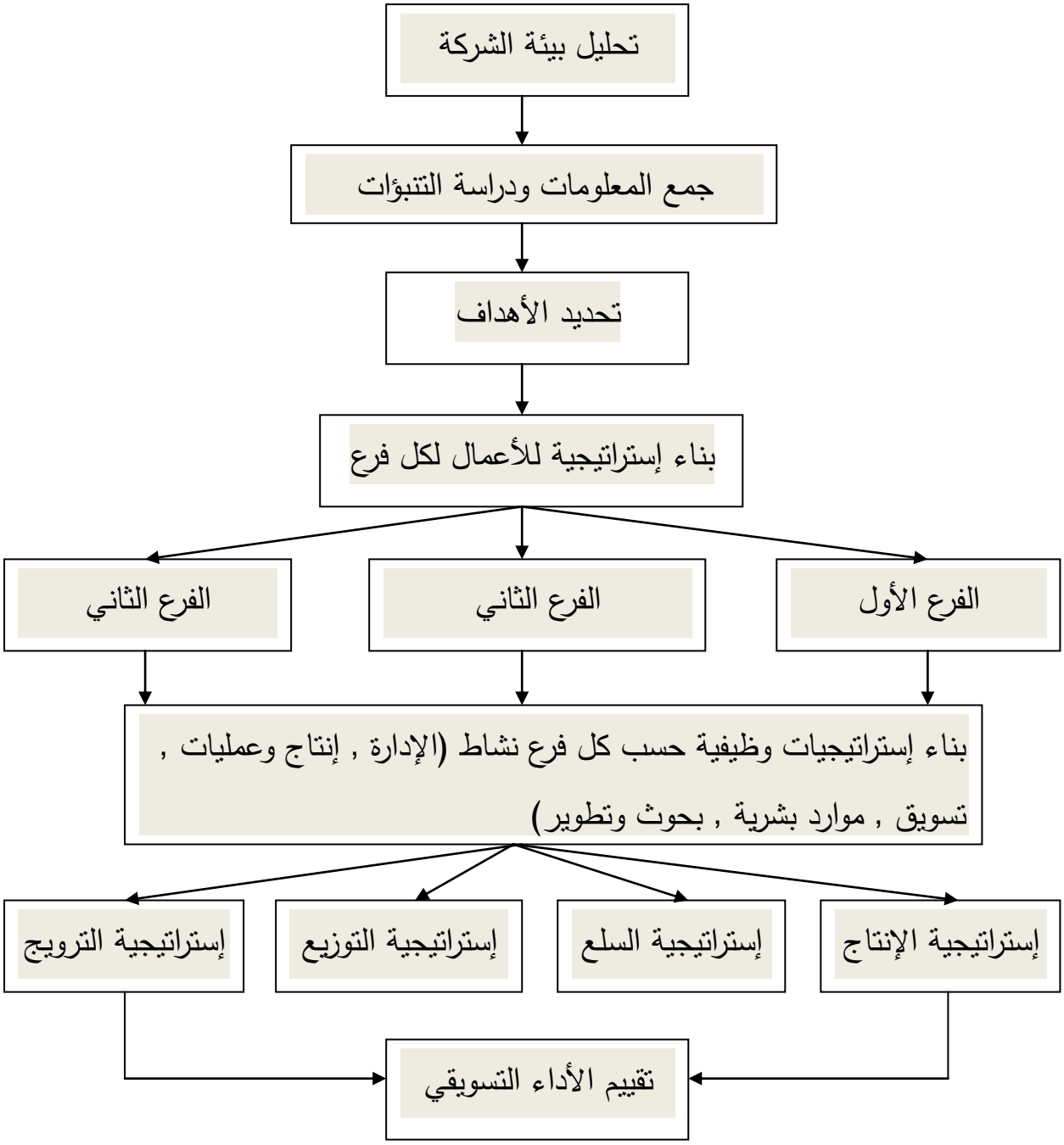

ملحق رقم : (06)

المطلب الثاني : آليات سياسية

تضع الشركات المتعددة الجنسي ات عدة أدوات للعمل داخل فروع شركاتها في الدول النامية الآليات التي تتبعها في محيطي المجتمعي والسياسي الذي تتواجد فيه بالدول النامية وذلك من خلال :

1-إستخدام أداة القيم الديمقراطية :

تقوم الشركات المتعددة الجنسيات على تبني الأفراد القيم الديمقراطية خاصة قيمتي الحرية والمشاركة , ونشير في هذا الصدد إلى تجربة الشركات اليابانية والأمريكية في هذه الدول من خلال مشاركة هذه الشركات في الحراك السياسي الدائر داخل الدولة , إذ ينقسم المجتمع إلى قوى إجتماعية وسياسية بعضها يكون مؤيد ويدعم تلك الشركات وترتبط مصالحه بمصالحها والبعض الآخر يعارضها بحزم , ومن الطبيعي أن تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتدعيم ذلك القسم من المجتمع والقوى السياسية ويتم ذلك عبر أساليب جديدة [1].

فأحد الأساليب الهامة للشركات المتعددة , هو توظيف حجمها وأهميتها الإقتصادية الكبيرة في المساومة مع الحكومات للتوصل إلى أفضل الظروف المناسبة لعملها وفي حالات كثيرة تتقدم بمطالب ذات طابع سياسي من قبل الإ فراج عن المعتقلين السياسيين أو الخطر على توزيع صحف معارضة للنظام السياسي , أو تعيين أحد الغرف التجارية والنقابات للدفاع عن مصالحها

معارضة للنظام السياسي أوتعيين أحد المواطنين في الغرف التجارية والنقابات للدفاع عن مصالحها[2] .

---

[1] رضا محمد هلال , مرجع سابق, ص4

[2] إبراهيم محسن عجيل , مرجع سابق ,ص6

فنتيجة لإفتقار هذه الأخيرة للمؤسسات والكفاءة والأهمية الأعظم للمشروعات الأجنبية في الإقتصاد المحلي يجعل هذا الأسلوب ناجح.[1]

2-علاقتها مع المجتمع المدني : وذلك من خلال :

♦ إنشاء علاقات وثيقة مع العديد من الفئات المحلية التي يمكن تثقيفها سياسيا وإقتصاديا بنقل السياسة الديمقراطية والقيم الإقتصادية التي تحكم عمل هذه الشركات في دول العالم الثالث وتستخدم هذه الشركات عدة أساليب لتحقيق ذلك .

♦ تأسيس منتديات وجمعيات ذات طابع ثقافي خدماتي , حيث تقوم هذه الشركات بتمويل بعض أنشطتها , وتمويل إصدار الصحف التي تتبنى آراء وتوجهات هذه الفئات نحو الشركات المعددة الجنسيات والأنظمة السياسية في دول العالم الثالث , مما يسهم في تحريك وتنشيط حرية الرأي السياسي .

♦ تقديم المساعدات المالية للأحزاب والمؤسسات السياسية في هذه الدول .

♦ إستخدام هذه الشركات أداة تقديم المنح والهبات والتبرعات للأحزاب والمؤسسات السياسية إنطلاقا من تجربة هذه الشركات .

♦ السياسية المؤيدة لإسرائيل والتي تعرقل مصالح الشركات البترولية الأمريكية وغيرها من الشركات في الشرق الأوسط[2] .

---

[1] رضا محمد هلال , مرجع سابق , ص

[2] محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم , **الشركات متعددة الجنسيات** , شبكة الألوكة , الرياض : عدد 3051 , 2014, ص4

3-إستخدام أساليب لفرض سياستها :

تعمل هذه الشركات بالتواطئ مع حكوماتها وإستخدام عدة أساليب رافضة لسياسة الدولة المضيفة أهمها:

- مطالبة هذه الشركات لحكومتها بإتخاذ إجراءات ذات صبغة سياسية وإقتصادية للضغط على حكومات الدول التي تعمل فيها لخدمة مصالحها الخاصة .
- رفضها قبول تطبيق القانون الداخلي المتعلق بالتعويض في حالة التأميم .
- عرقلة جهود الدولة المتخلفة لإستغلال ثرواتها من أجل ممارسة السيطرة على مواردها .
- مخالفة الشركات المتعددة الجنسيات لتشريعات الدول التي تعمل فيها , كمخالفة قوانين الإستثمار الأجنبي والسياسة الضريبية والتجارية المتعلقة بالعمل وسياسة الأسعار .
- رفض اللجوء لمحاكم البلد المضيف في حال نشوب نزاعات نظرا للمكانة الإقتصادية التي تتمتع بها هذه الشركات وتفوقها على تلك الدول من ناحية الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلومات المتاحة[1] .

ثمة العديد من الوسائل التي تمر من خلالها الشركات المتعددة الجنسي ات هدفها القضاء على الثقافة القومية للبلدان المضيفة وخاصة دول العالم الثالث وتتمثل هذه القنوات في مرور العديد من الأفكار بأساليب جد مؤثرة حتى تترك الآثار في عقول ونفسيات شعوب هذه البلدان

---

[1] غسان عيسى العمري , **المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات المتعددة الجنسيات** , جامعة عمان العربية , الأردن 2009 , ص 13 .

المطلب الثالث : آليات ثقافية

لتطوير صناعتها والعمل على التكامل والتنسيق في هذا المجال , عمدت هذه الشركات على عدة أساليب لتحقيق إستقرارها داخل الدول المضيفة عامة ودول العالم الثالث خاصة من بين هذه الأساليب نذكر :

- الإعتناء بمرتكزات التنمية البشرية من تدريب وتعليم وتأهيل , لمواكبة التكنولوجيا الحديثة والإهتمام بمراكز البحوث والتطوير وهذا ماجعلها تتحكم في إقتصاد العالم .[1]

- تحفيز الكوادر من خلال توظيفهم في الشركة الأم أو شركات في الدول المتقدمة ,وما يسمى بهجرة الأدمغة .[2]

- إستخدامها لوسائل الإتصال كشبكة الإنترنت وتقديم عروض مغرية لمشاريعها و أشارت الدراسات أن هذه الشركات إعتمدت على آلية النصب من خلال التجارة الإلكترونية , ففي عام 1955 كان أول ظهور للتعاملات البنكية الإلكترونية وأصبح الإستثمار يتم عبر هذه الشبكة وإزدهرت عمليات النصب عبر البنوك من خلال المواقع غير الموثوق فيها , التي تتفنن في سرقة معلومات البطاقة الإئتمانية وزاد الأمر سوءا مع لجوء الشركات العابرة للقومية للنصب عبر الإنترنت وتحصيل مبالغ مالية من عمليات التسويق الإلكتروني .[3]

---

[1] مجلة الدفاع الوطني , **الآثار الإقتصادية والإجتماعية للشركات متعددة الجنسيات** , [د, د ن] بيروت : 1998 , ص [3]

[2] عبد الحميد ملكاني ,"دور الشركات متعددة الجنسية في ظل العولمة "الحوار المتمدن ,[د, م ،ن]:عدد 1076 ,2005,ص[2]

[3] هاني زايد , شركات متعددة الجنسية والإنترنت , جريدة الوطن , القاهرة: [د, د, ن] , 2015 , ص [3]

♦ أسلوب حياة العاملين بهذه الشركات خاصة الأجانب منهم , قد لا يتفق مع القيم والمبادئ السائدة كما يفوق في مستواه حياة الغالبية من أبناء الدولة المضيفة هذه الصفات كانت مغرية من شأنها و تأثر على المجتمع وعلى القيم والتقاليد .[1]

♦ ثمة العديد من الوسائل التي تمر من خلالها الشركات عابرة القومية , هدفها القضاء على الثقافة القومية للبلدان المضيفة عامة ودول العالم الثالث خاصة , وتتمثل هذه القنوات في مرور العديد من الأفكار منها السلاح الرابع والإستراتيجي في عالمنا المعاصر وهي وسائل الإعلام , كالإعلان عن المنتجات في شكل مؤثر ومتطور, إلى جانب إستغلال وسائل الإعلام من صحافة وراديو وسينما وتلفزيون من خلال أفكار وعادات وقيم البلدان منشأ هذه الشركات , حيث تم تقليد الأفراد بهذه السلوكيات الدخيلة والمغرية , فيما يخص أسلوب العمل وقضاء وقت الفراغ , ولفت الإنتباه للمنتجات الغربية .[2]

ويرجع المفكرين الإقتصاديين لهذه الأساليب تكمن في كون هذه الشركات تلعب دورا خطيرا في تشجيع ظاهرة هجرة العقول العلمية والفكرية والتقنية وأصحاب الخبرات المختلفة من دول العالم الثالث .

♦ إستخدام شركات الإتصال لترويج للمعلومة وبثها في أكثر من موقع مما يحدث في النهاية تجاوبا ملموسا في سلوك الناس .

تشكل الثقافة أشكالا من القيم والإتجاهات التي ركزت عليها هذه الشركات ومعرفة تأثيرهاعلى السلوكات , فعمدت لدراسة البيئة الإجتماعية لتلك الدول ومإمكانية الوسيلة

---

[1] غسان عيسى العمري , المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات متعددة الجنسية , جامعة عمان العربية , الأردن : 2009 , ص 10

[2] شقيرمحمد لبيب,**الوحدة الإقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها** , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت : 1986,ص 300

المبحث الثاني : إنعكاسات الشركات المتعددة الجنسيات على دول العالم الثالث

كرست الشركات المتعددة الجنسيات كل سياستها لخمة مصالح الشركات الأم وفي مقدمتها الحكومات الموالية والتي رأت في تلك الشركات الأسلوب الأنجع في تحقيق أهدافها وإعادة أمجاد الماضي من خلال ما حققته من زعامة فيما يسمى بالإستعمار الغير مباشر . لكن مع ظهور معطيات جديدة مع ظاهرة العولمة وأبعادها وما حققته في إطار الكونية وبروز التكنولوجيا الصاعدة وماتفرضه بالقوة ومازا د معها التنافس من أجل السيطرة من خلال أدوات كان أثرها على الدول النامية كبير .

المطلب الأول : إنعكاسات إقتصادية

من خلال آراء الدارسين والمفكرين فإن الإستثمارات الأجنبية التي تقوم على بها الشركات المتعددة الجنسية تؤدي إلى تشويه البنيان الإقتصادي للدول النامية وإلى خلق أنماط إستهلاكية تعطل النمو الإقتصادي فنتيجة للدعاية المكثفة التي تقوم بها الشركات يتم من خلالها إهدار الموارد النادرة في شراء سلع كمالية من إستثمار تلك الموارد في عملية التنمية الإقتصادية يؤدي إنشاء فروع الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية إلى تهرب تلك الشركات من قيود الحماية التجارية التي تفرضها تلك الدول لحماية منتجاتها المحلية[1*].

لعبت الشركات متعددة الجنسية دورا بارزا في إقتصاد الدول العربية منها الجزائر وهذا لتوفر المناخ الإستثماري فيها كالمادة الأولية , والجدول التالي يوضح بالقيمة تدفق إستثمار هذه الشركات بالجزائر, وقد كان للشركات متعددة الجنسيات تأثيرا على قطاع المحروقات في الجزائر من خلال المشاريع في هذا القطاع والجدول الآتي يوضح ذلك.

---

[1] زيد بن محمد الرماني , "الشركات عابرة القارات", شبكة الألوكة , [د, م , ن]: عدد13013 , 2010 , ص 3 .

*

الجدول رقم 07: يوضح مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر, من سنة 2008 – 2013 .

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	4562	3920	3937	4973	6341	5500

الوحدة : مليار دولار

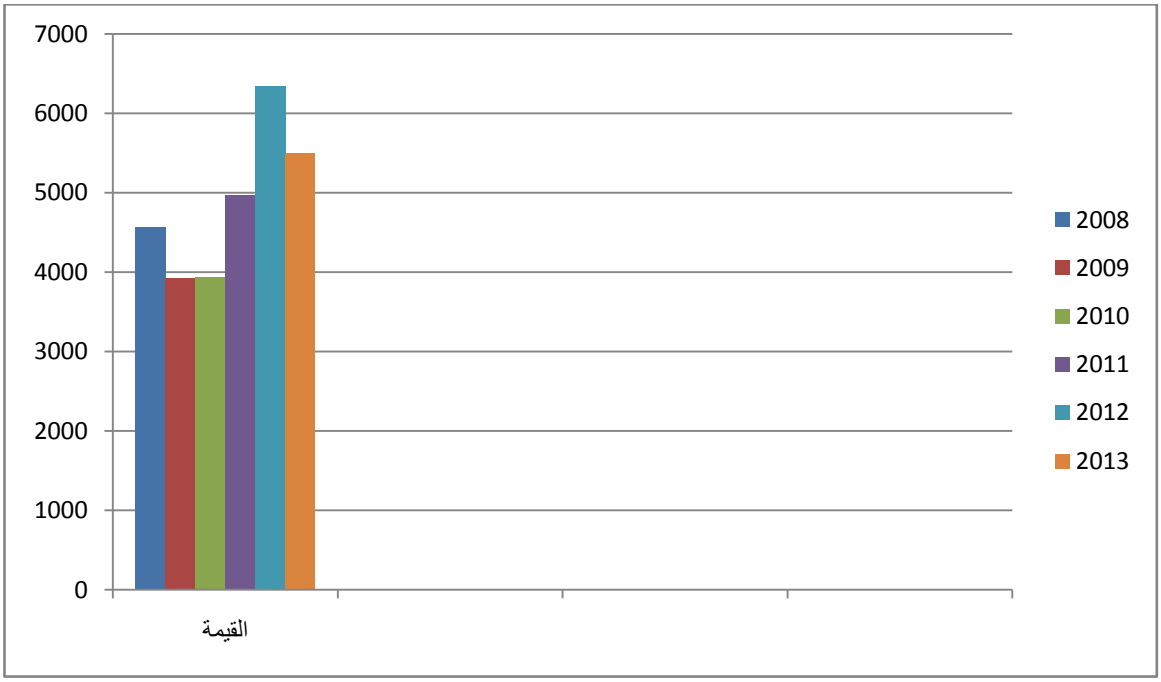

الجدول من إعداد الباحثه : ملحق رقم (07)

من خلال مؤشرات وإحصائيات قمنا بجمعها بناءا على تقارير بنك الجزائر 2013.

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه , هو بلوغ حصة الشركاء الأجانب **4,56 مليار دولار** في عام **2008** , و **3,92 مليار دولار في عام 2009** , ثم **3,93 في 2010 ثم 4,97 مليار** دولار , **وفي عام 2011** , و **6,34 مليار دولار في عام 2012** , وتبقى الشركات المتعددة الجنسية رغم مواضع مساهمتها , من بين أكبر المستفدين من إستغلال وإنتاج المحروقات وخاصة منها النفط .

1- تأثيرها على التقسيم الدولي للعمل :

يدعي نشاط الشركات الذي يجري خارج حدود بلد المنشأ , ويترك تأثيرا على تقسيم الدولي للعمل بالإنتاج الدولي , حيث بلغت قيمة الإنتاج الدولي للشركات متعددة الجنسية في أوائل السبعينات 330 مليار , ويتميز تأثير هذه الشركات بالتنافس الشديد , فهي من جهة تعرقل تطور التقسيم الدولي للعمل في الإنتقال من إستخدام الأسواق الخارجية بوصفها مجال التحقيق وإعادة توزيع فائض القيمة الوطنية , حيث أصبحت حركة رأس المال هي القوة الدافعة للإقتصاد الدولي , والواقع أن الإنتقال الدولي للعلم والتكنولوجيا محكوم إلى درجة كبيرة بقرارات الإستثمار الدولي[1] .

2- تأثيرها على التجارة وميزان المدفوعات :

تؤكد الإنتقادات الموجهة إلى الشركات متعددة الجنسيات على أنها لا تساعد في تحسين ميزان المدفوعات بقدر ما تساهم في زيادة المشاكل التي تعاني منها الدول النامية , فمثلا 79 % من فروع الشركات متعددة الجنسيات ممنوعة من تصدير إنتاجها من قبل الشركة الأم ,لأن هذه الأخيرة لا ترغب في التنافس مع الفروع الأخرى , بينما يرى المؤيدون لهذه الشركات بأنها تحسن في ميزان المدفوعات للدول النامية , عن طريق زيادة صادراتها وإنتاجها المحلي الذي سوف يستورد إن لم ينجح محليا ويستدلون بذلك بأن 40 % من مجموع الصادرات الإنتاجية من أمريكا اللاتينية , كان قد أنتج من طرف فروع الشركات الأمريكية عام 1968 , إلا أن أحد الردود على على هذا الرأي يذهب إلى مقارنة التدفقات المالية من وإلى الدول الفقيرة[2].

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي **مقدمة في المالية الدولية**, , دار المناهج ,عمان: 2000 , ص 262

[2] إسماعيل صبري عبد الله **الكوكبة** , , مجلة الطريق , [د, م, ن] : العدد 7 , 2014 , ص 55

ومن قوة الشركات العملاقة , أن شركة " **TOTAL** " النفطية الفرنسية إستثمرت عام 1998 حوالي 2 مليار دولار لتطوير حقول إقليم خوزستان الإيراني متحدية الكونغرس الأمريكي الذي سبق له أن أصدر في تسعينيات القرن الماضي **قانون داماتو** نسبة إلى واضعه السيناتور "**داماتو**" الذي يقضي بإنزال عقوبات على كل شركة قامت بإستثمار أكثر من 40 مليون دولار بكل من ليبيا وإيران , وقد حذت حذوها شركة " **سيترون** " الفرنسية لصناعة السيارات والتي إستثمرت في قطاع السيارات بإيران التي تنتج كل سنة 300,000 سيارة[1]

كانت الأداة المسيطرة لبعض الشركات مثل الشركة السويدية " **كوكاكولا** " "**coca cola**" التي تستثمر في أكثر من 100 بلد وكان هدف هذه الأخيرة هو الحرص على بقاء الكيان الصهيوني قويا ومتفوقا على جيرانه وتدفع 10 % من قيمة أرباحها المتحققة من نشاطها في الخليج العربي ومصر مقابل منع أي دولة عربية في محيطها من تحقيق أي نهضة علمية وإقتصادية وكان لدور الشركات المتعددة دورا في العراق حيث لما إجتاح العراق الكويت كانت الدبلوماسية الفرنسية نشيطة كي لا يشتعل فتيل الحرب نظرا لأهمية مصالحها بالعراق وحتى لا تنفرد أمريكا بقيادة العالم بعد نهاية الحرب لكن صناع السلاح بفرنسا دفعوا الرئيس" فرنسوا ميتران " إلى خوض الحرب إلى جانب بريطانيا وأمريكا , كما أن الشركات النفطية ال الأمريكية وكذا بريطانيا كانت لها اليد في تمديد الحصار الظالم المفروض على شعب العراق منذ منتصف عام 1990 إلى غاية 2003 , وهذا بسبب إحتياطات النفط الهائل لذلك ضغطت بقوة عن طريق البيت الأبيض الأمريكي من أجل إسقاط النظام الوطني العراقي وفرض نظام رجعي بديل يسهل لها وضع اليد على 20 % من الإحتياطي النفطي العالمي الذي يقدر ب 1121 [2]

---

[1] حسن البقالي , **ديناصورات العصر الشركات المتعددة الجنسيات**, دار الوطن للطباعة والنشر , الرباط ,المغرب,2012, ص

[2] زيد بن محمد الرماني , مرجع سابق , ص [3]

أدى نشاط هذه الشركات إلى نتائج سلبية في مختلف مجالات الحياة في هذه الدول , ونشير إلى أبرز إنعكاسات هذه الشركات على دول العالم الثالث وفق الآتي :

أ- السياسة الإقتصادية وعملية التنمية :

لقد كان للشركات المتعددة الجنسي ات دورا بارزا في تحقيق التنمية الشاملة في دول العالم الثالث من خلال خلق فرص للعمالة وتحسين جزئي في مستوى الدخل وكذا تحسين في الإنتاجية وبالإظافة إلى تنمية المنافسة المحلية بكسر حدة الإحتكار المحلي لبعض الشركات الوطنية , وبالتالي زيادة حجم المنافسة بين الشركات العالمية سواء كانت وطنية أم أجنبية , إلا أن تلك المساهمة في عملية التنمية لا ترتبط بتنمية فعلية في الإقتصاد , حيث أنها لاتطور النشاط الصناعي وتعرض الصناعات الوطنية الناشئة في هذه الدول للخطر[1].

إن إسهام هذه الإستثمارات في التنمية يتوقف عل طبيعة الصناعة أو المجال الذي تستثمر فيه وعلى مستوى التقدم والنمو الإقتصادي للدولة وقدرة هذه الأخيرة على توجيه وتنظيم تخطيط هذه الإستثمارات , وهذا ماأدى بإستنزاف مواردها الوطنية وإضعاف إمكانيات التنمية الذاتية فيها وإنخفاض معدل دخل أفرادها , بالإظافة لتراكم الديون على هذه الدول التي تسعى إلى تجاوز مأزق خدمة الديون وهذا بسبب زيادة إنتاج وتصدير المواد الخام التي تعتمد عليها للحصول على القطع الأجنبية , مما يسرع في تدهور أسعار هذه الصادرات وإنتعاش إقتصاديات الدول الصناعية المستوردة له[2].

---

[1] أحمد العثيم , "إستراتيجية التعامل بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة ", صحيفة الجزيرة , [د, د , ن] , العدد 1263, , 2010 , ص 4

[2] إسماعيل صبري عبدالله , مرجع سابق , ص 60

ظلت هذه الشركات هي المسيطرة على التجارة والتعامل في الموارد والخامات الثمينة وبالتالي فهي تستطيع التحكم في المنتج النهائي أو المنتجات الوسطى وكذلك الدول التي تبيع هذا المنتوج ماعدا البترول قبل حرب الخليج تقريبا نظرا لوجود منظمة الأوبك .

ب- تأثيرها على نقل التكنولوجيا : أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تسيطر على إنتاج وتوزيع التكنولوجيا , وهي العامل الأساسي للتقنيات الجديدة عبر العالم وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا إلى البلد سواء في صورة آلات وتجهيزات أو صورة طرق إنتاج وطرق تسيير الإنتاج والتسويق .... إلخ, مما أدت إلى نتائج سلبية على دول العالم الثالث منها التبيعية وخضوع هذه الدول إلى الدول المتقدمة , وبالتالي إستنزاف الثروات والسيطرة عليها دون رقابة القضاء على مبدأ السيادة على الثروات الطبيعية , , وتعمق الفارق بين الدول المتقدمة بالتقدم التكنولوجي , وأصبح نقل هذه التكنولوجيا من صلاحيات الشركات المتعددة الجنسية[2]

3- دور الشركات متعددة الجنسيات في الأزمات الدولية : نتيجة للنفوذ المتزايد لإدارة الشركات على الساحة العالمية في التسعينات والعقد الأول نت القرن الحادي والعشرين , أن تنفجر عدة أزمات شديدة الإرتباط بأداء هذه الشركات , مثل أزمة الطاقة وأسعار البترول , وما تبعها من إرتفاع أسعار النقل وأزمة التلوث البيئي , والأزمة المالية التي بدأت بأزمة الرهن العقاري الأمريكي الضالعة فيها البنوك والمؤسسات المالية الكبرى العالمية[3]

تمثل الشركات عابرة القومية إحدى أهم مؤسسات الكوكبة وتتجلي أدوارها في صورة الإستثمار الأجنبي المباشر عبر تنفيذ مشروعات عملاقة تملك وتسيطر على مرافق إنتاجية أو خدماتية .

---

[1] أحمد عبد العزيز وآخرون , مرجع سابق , ص 128.

[2] عبد السلام أبو قحف , **إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي** , دار الجامعة الجديدة , الإسكندرية : 2003 , ص 22.

[3] أسامة غيث , "الشركات المارقه وكوارث العالم المدمرة ", الأهرام , القاهرة : عدد 4454 ,2008 , ص

إن تطور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة الإقتصادية وبمساندة المنظمات الدولية – منظمة التجارة العالمية* – صندوق النقد الدولي* بالضغط على الدول النامية بخصخصة مشروعات القطاع العام الناجحة وإحالة العاملين بها إلى التقاعد عن طريق إنهاء خدمتهم بالتسوية " المعاش المبكر" , كذلك تدخلها من أجل أن تحد الدول الفقيرة من تدخلها للتأثير على مستوى الأسعار وأنماط الإستهلاك بما في ذلك إستهلاك السلع والخدمات الضرورية وإكتساب المجتمع أنماط وعادات غذائية إستهلاكية ليست لها أي قيمة , أي ماتلعبه الشركات متعددة الجنسيات في هذا الشأن هو ذاته ما كانت تقوم به الدول الإستعمارية من دور تخريبي وإستغلالي بإسم حرية التبادل كأحد أهداف العولمة[1] .

أدى الإستثمار لهذه الشركات وقوع الدول النامية إلى :

- فشل سياسة حماية الصناعات المحلية الناشئة والتي كانت في الأصل مبررا للقيود التجارية.
- إزدياد الإستهلاك المحلي وإنخفاض المدخرات والإستثمارات المحلية .

---

* منظمة التجارة العالمية : الواقع أن النقاش بشأن تأثير إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول , كان مرتكزا على نقطة هامة تتعلق بالحد من سيادة الدولة , من ناحية سلطة إتخاذ القرار وبعبارة أدق من ناحية سلطة إتخاذ القرار بين الدول وإتفاقيات منظمة التجارة المدعمة للشركات الضخمة الكاسحة لأسواق البلدان النامية , محاولة بذلك الضغط عليها والتدخل في سلطتها الداخلية خاصة وأن القانون الدولي التجاري لا يعترف بالحدود السياسيةوماشابه ذلك , بل يعترف فقط بالربح والخسارة والتدفقات الضخمة لرؤوس الأموال , ومايمكن أن تحمله من مخاطر لأصحاب الإقتصاديات الضعيفة سيما البلدان النامية (للمزيد أنظر إلى برزيق خالد : أثار إتفاقيات منظمة التجارة العالمية على سيادة الدول , مذكرة ماجستير , جامعة مولود معمري , تيزي وزوز , 2008 , ص [20])

* * صندوق النقد الدولي : تشير الدراسا أن صندوق النقد الدولي بمنحه قروض بمليارات الدولارات , هو في الحقيقة حبل مشنقة , حيث تضاعفت ديون دولة أوكرانيا على سبيل المثال التي وثقها البنك الدولي تجاوزت 135 مليار دولار بالنسبةإلى فوائد الديون فقط وعليها أن تدفع نحو 4,5 مليار دولار سنويا و هو ما سوف تضطلع به القروض الجديدة التي ستجبر كييف رفعها الديون الخارجية على تحرير الإقتصاد ببيع ماتبقى للخوصصة إلى الشركات متعددة الجنسية والبنوك الغربية (للمزيد أنظر إلى مانيلو دينوتشي : فن الحرب , شبكة فولتير , إيطاليا , 2015 , ص [2])

[1] أحمد سيد كردي , مرجع سابق ,ص [3]

- تدهور الميزان التجاري نتيجة لزيادة الواردات من السلع الوسيطة .
- تدفق خارجي صافي نتيجة لتحويل الأرباح من قبل فروع هذه الشركات .
- زيادة أسعار بعض المنتجات الزراعية نتيجة لزيادة الطلب العالمي إثر إلغاء القيود على الإستراد وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية وهذا ما أكدته إتفاقية منظمة التجارة**GATT**[1]
- الإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها المستثمرين الأجانب وعلى المدى الطويل تؤدي إلى تضييق نطاق الوعاء الضريبي في الدولة مما يعرض ميزان المدفوعات للخلل .
- خروج النقد الأجنبي بكميات كبيرة عن طريق إعادة رأس المال والأرباح إلى البلد المصدر للمال حيث يغلب النمط الخاص والجديد للإستثمار التجاري[2] .

4- تأثيرها على الإستثمار المحلي

فقد كان الأخير محصورا في مجالات الصناعات الإستخراجية وتصدير المواد الأولية ولكن النمط الجديد للإستثمار التجاري المباشر يتوجه بصورة رئيسية إلى مجالات المشاريع الإنتاجية التي تقوم بسد حاجة السوق الداخلية المتزايدة الطلب , وهذا ينعكس بالضرورة على الأرباح التي تحققها رؤوس الأموال المستثمرة في هذه المشاريع التي تزداد بإزدياد حجم السوق والطلب حيث أكدت الإحصائيات السنوية لعام **2010** التي جاء بها مؤتمر التنمية والتجارة للأمم

---

[1] بلعيد بعلوج , "الآثار المترتبة على الإستثمارات المباشرة للشركات المتعددة الجنسية في ظل العولمة" , مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر , بسكرة : العدد 3 ,2002 , ص [1] .

[2] أحمد حسين الفتلاوي , **آثار العولمة التجارية والمالية للشركات متعددة الجنسيات** , كلية الإدارة والإقتصاد , جامعة الكوفه بغداد: عدد21 ,2000 , ص [6]

المتحدة *(**U.N.C.T.A.D**)" إن واقع الإستثمارات الخارجية ومنها أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية خلال السقف الزمني , تشكل **27 %** من مجموع الإستثمارات الدولية حوالي **4367 مليون دولار** , وإن **73%** منها حوالي **11827 مليون دولار** وظفت في الدول المتقدمة , في حين أن الأرباح التي حققتها في الدول النامية تفوق إلى حد كبير الأرباح التي حققتها في الدول النامية , إذ بلغ المتوسط السنوي لتلك الأرباح في الدول النامية حوالي

1,365 مليون دولار , في مقابل **8865 مليون دولار** في الدول المتقدمة , الأمر الذي يظهر إلى حد يؤثر توظيف أرباح تلك الشركات في ميزان المدفوعات وحجم الديون الخارجية للدول النامية [1].

المطلب الثاني : إنعكاسات سياسية

إن خطر الشركات المتعددة الجنسيات لا يتوقف عند الجوانب الإقتصادية والإجتماعية , بل تعدى ذلك إلى الجوانب السياسية , وذلك من خلال التأثير على السيادة القومية , فتلجأ إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية .

1 دورها في تغيير الأنظمة السياسية :

إنعكس واقع الشركات المتعددة الجنسيات على الجانب السياسي لدول العالم الثالث وذلك من خلال توجيه سياسة البلد النامي بغية الإحتفاظ بإمتيازاتها , بالإظافة إلى ذلك توجيه سياسة تلك البلدان في إتجاه رجعي موالي لمصالح الإمبريالية [2] , وتساعد بنفوذها وأموالها رجال السياسة الذين يراعون مصالحها تروق سياستها لمراكز الهيمنة , ومن ذلك تقوم هذه الشركات

[1] أحمد حسين الفتلاوي , مرجع سابق , ص6

[2] لعيد بعلوج , مرجع سابق, ص [2].

بدور الجسر الذي يربط الحركات الإنقلابية في هذه الدول بمراكز الهيمنة وأصحاب المصالح الكبرى[1] .

والمثال الواضح على ذلك هي الشيلي في عهد الرئيس سلفادور أليندي وتدخل **الشركة الأمريكية للهاتف والبرق وشركة kennekon** وبالتعاون مع وكالة المخابرات الأمريكية , لقلب نظام الحكم هناك في بداية عام **1973** , وتؤكد بعض المصادر المقربة بأن الحملة ضد أليندي تمثلت في بعد تنصيبه , حيث شجعت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة بما في ذلك الأحزاب وبعض الإتحادات العمالية والمجموعات اليمينية المتطرفة [2]

كما إستعملت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها وقوتها الإنتخابية في المؤسسات الدولية الإقراضية لوضع الخناق على الإقراض للشيلي , وأخيرا كانت الشيلي في منتصف عام **1973** في وضعية إجتماعية وإقتصادية صعبة مما سهل قتل أليندي من طرف الجيش الذي إستولى على السلطة[1]

من المعارضة ومولتهم مجموعة حكومة الشيلي وهذا لأن الدول الديمقراطية السوق هو الذي يقود السياسة وليس العكس وبالتالي كلما إتسع السوق وأصبح عالميا إنتقلت مصادر السلطة والحكم من الحكومات الوطنية إلى الشركات العالمية وعن هذا يقول الكاتب" **وليم جرايد**" في كتاب "**Who Will Tell The people**"

من سيخبر الشعب " , " إن المصادر المالية الضخمة للشركات متعددة الجنسي ات وتعدد مصالحها والكفاءات التي تعمل لها تمثل ذخيرة تعمل في الوقت الحالي بكل طاقاته على توجيه سلطة الحكم على الوجهة التي تخدم برامجها المعلنة والخفية وأن هذه الحقيقة المؤسسة الجديدة

---

[1] أحمد حسين الفتلاوي , مرجع سابق , ص 7

[2] kenza-redha- blogspot.com/2011/11/blog.post9.0.htm.

[3] بلعيد بعلوج , مرجع سابق , ص 3

هو المحور الذي تطمح إليه المبادئ المعاصرة , فهذه الشركات وجدت لتضخم أرباحها لا أن تخدم طموحات المجتمع [1] .

وبذلك فإن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بالإضرار على الحياة السياسية لدول العالم الثالث وتعصف بمبدأ السيادة فيها بعد التدخل في شؤونها الداخلية بغية الحفاظ على مصالحها وأهدافها والتي تكون أداة للتدخل الأجنبي للدول الكبرى التي غالبا ما تكون مرتبطة بتلك الشركات التي تسعى إلى تحقيق المنافع والمصالح الخاصة [2]

أصدر المركز المصري للحقوق الإقتصادية والإجتماعية تقريرا بعنوان " **الشركات متعددة الجنسيات في مصر فوق الدولة** " للربط بين حقوق الإنسان والصالح العام والتنمية من جانب , وسياسات الإستثمار والضرائب من جانب الآخر , عبر تسليط الضوء على إنتهاكات الشركات متعددة الجنسيات في مصر والإفلات المحير من العقاب , الذي قال إن الدولة المصرية تستثمر في منحهم إياه , ويشير التقرير إلى أن أهم المستفيدين من تعديل قوانين الإستثمار وتعديل البنية التشريعية المنظمة له هي الشركات المتعددة الجنسيات , وذكر أنها الكيانات الضخمة التي لا تتقيد بقوانين دولة واحدة , موضحا بأنه عادة ما تختار القواعد التي تنطبق على إستثماراتها حيث قامت بتشجيع قطاعات معينة كالتصنيع , وتوفير فرص العمل , إلا أن قواعد الإستثمار التي فرضتها إتفاقيات الإستثمار الثنائية وطبقتها مصر على قوانينها المحلية , حيث أصبحت تعطي هذه الكيانات كافة الحريات في شراء وإقتناء الأراضي والممتلكات العامة , والحصول على الحوافز والإعفاءات الضريبية من دون قواعد تربط بين الحوافز ونوع الإستثمار والخدمات [1] إنتقل التأثير السياسي للشركات المتعددة الجنسي ات إلى

---

[2] ماجد صقر , " الشركات متعددة الجنسيات .. أداة الغرب (الهيمنة على إقتصاد الدول النامية) " شبكة الإعلام العربية , 2013 , ص2 , moheet.com/2013/04/13/08.02

[2] كنزة رضا, مرجع سابق, ص[3].

سلطة البلدان النامية والدول العربية بالخصوص هو ملف هائل لا ينتهي وإستحوذ مساحات كبيرة من الصحف العالمية عندما كانت شركة النفط العالمية العملاقة "**بريتش بتروليوم**" "**بي بي** " **البريطانية** والتي أقرت في بيان رسمي بأنها ضغطت على الحكومة البريطانية في عام **2007** لإبرام إتفاق لتبادل السجناء مع ليبيا **900 مليون دولار** وحجم أعمال " بريتش بتروليوم " في مصر منذ عام **1969** حتى **2005** فقد بلغ **11 مليار دولار** , والملف الأكثر سخونة هو مدى متابعة وإستعداد ونظرة الشركات متعددة الجنسية لعملية نقل السلطة في مصر مع العلم أن عددا كبيرا من مراكز الأبحاث بالولايات المتحدة الأمريكية المعنية بإجراء إستطلاعات وأبحاث حول مستقبل نقل السلطة في مصر والتي يسهم في تمويلها عدد من تلك الشركات [1] .

وفي إيران حيث أطاحت شركتين " **أرامكو وموبيل** " الأمريكيتان في إنقلاب عسكري برئيس وزراء الحكومة بعد قراره تأميم النفط والغاز الطبيعي , وفي الكونغو بعد إستقلالها عام **1960** عندما تولي السلطة الوزير الأول الإشتراكي " ***باتريس لومومبا*** " , تحالفت الشركات المستفيدة من ثروات الكونغو مع بعض ضباط الجيش وقامت بإغتياله في **17 جانفي 1961** , وعبرت

1أحمد عبد العزيز وآخرون, مرجع سابق , ص 4

* باتريس لومومبا: هو زعيم الكونغو الديمقراطية من مواليد 1925 بقرية " كاتاتا كوركومبي " بإقليم كاساي , وتلقى التعليم الأولي بالمدارس التبشيرية , في أغسطس عام 1958 تفرغ "لوموبا" للعمل السياسي , وقد كان مؤتمر" أكرا " في ديسمبر عام 1958 الممهد لمنظمة الوحدة الإفريقية بمثابة أول ظهور لشخصيته على الساحة الإفريقية , وبعده مباشرة أسس حزب الحركة الوطنية الكونغولية وذلك بعد سماح السلطات بالنشاط السياسي الوطني , حيث كان الإستعمار البلجيكي يأمل أن يأتي من خلالها بأشخاص يحكمون البلاد من أبناء البلاد ويكون ولائهم لبلجيكا , وكالعادة سياسية الإستعمار تجاه القيادات الوطنية تم إعتقاله عام 1959 , وفي أثناء وجوده في السجن عقدت السلطات الإنتخابات العامة وكانت المفاجاة الكبرى فوز لوموبا وحزبه بأعلى نسبة أصوات , أراد لوموبا أن يمنع إستغلال الإستعمار لأي جبهة وطنية فجمع جميع القوى الوطنية في حكومته التي إستمرت ثمانية أشهر , في 17 جانفي 1961 يختفي لومومبا وتظهر جثته حيث تم إغتياله.(للمزيد أنظر , مجلة إفريقيا قارتنا [د, م, ن] عدد 5 , 2013 , ص [2])

الحكومة البلجيكية عن إعتذارها وخالص أسفها للشعب الكونغولي رسميا عن الدور الذي قامت به في عملية إغتيال رئيس الحكومة الكونغولية في **5 فيفري عام 2003** .[1]

نماذج من تدخل الشركات متعددة الجنسيات في شؤون الدول الداخليه:

1- جنوب إفريقيا:

حيث قامت على هذه الشركات المتعددة الجنسيات على التغيير السلمي في **جنوب إفريقيا** من خلال إقامة حزب معارض لنظام الفصل العنصري لأن مصالحه كانت ستمس في حال ما أن إستمر الكفاح المسلح وما أسفر عنه , وقام بالإتفاق مع المؤتمر الوطني الإفريقي لتغيير برنامجه وإلغاء مسألة التأميم وإعتمد على التغيير السلمي , لأن قدرته على التغيير بالكفاح المسلح كانت ضعيفة وكان هنالك قدر من العنف ولكن بصورة ضئيلة في شكل تفجيرات وإغتيالات.[1]

2-الكونغو الديمقراطية :

هي تجربة "**الكونغو الديمقراطية** " حيث كانت هناك مقولة بأن الشركات المتعددة الجنسيات في حاجة إلى نظام سياسي مستقر حتى تستطيع ممارسة أعمالها في إستنزاف ثروات البلد ولكن هذه المقولة تغيرت منذ تسعينيات القرن الماضي بعد إنتهاء الحرب الباردة حيث أصبحت الفوضى والحروب الأهلية والعنف أكثر فائدة وثبتأنه يكفي أن تقوم شركة بتمويل فصيل متمرد بمرتبات وأسلحة وفي المقابل يمكنها أن تستولي وتسيطر على الثروة , وأصبحت هذه الشركات منذ التسعينيات تستأجر أمن خاص (بديل للمرتزقة) تكتسب صفة الشرعية حتى تقوم هذه الشركات بتأمين مصالحها من مناجم والأعمال التابعة لها.[2]

---

[1] زاهر فياض , **إستعمار إفريقية** , دار القومية للطباعة والنشر , بيروت : 1999 , ص 42

[2] صفية حمدي , مرجع سابق , ص 5

3-الصومال:

الصومال وما يجري فيها في الوقت الحال حيث ما يحدث فيها ليس بالقرصنة لأن هناك ثلاث شركات أمن متعددة الجنسيات , إحداهما كندية والثانية أمر يكية والثالثة فرنسية وهذه الشركات هي التي تقوم بتسليح تلك الفئة وتزودهم بأجهزة إتصالات ذات القدرة الفائقة لها على تتبع حركة السفن , وصاحبة المصلحة الأولى في إحداث القرصنة وما يحدث في الصومال هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تروج لذلك من أجل السيطرة على مضيق باب المندب لتصبح بذلك منطقة القرن الإفريقي* بالكامل تحت السيطرة الأمريكية [1]

المطلب الثالث : إنعكاسات إجتماعية

أدت سياسة الشركات المتعددة الجنسي ات التي تتعامل بها مع دول العالم الثالث إلى وجود أزمات إجتماعية , حيث الإستثمارات لهذه الشركات مع هذه الدول أدى إلى تقديم هذه الأخيرة تنازلات حول حقوق العمال وتقديم تسهيلات ضريبية وهذا ما يؤدي إلى إستغلال العمال بحصولهم على أجور لا تتجاوز الحد الأدنى, فمثلا **شركة NIKE** المختصة في إنتاج الأحذية والتي يصل سعرها إلى **150 دولار** في الولايات المتحدة الأمريكية

تؤكد الدراسات الإقتصادية أن الشركات المتعددة الجنسي ات لا ترتبط أعمالها بالصناعات الوطنية في البلدان النامية بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات مما إلى إستغلالهم بأجور زهيدة وما ي رتج عنه فروقات إجتماعية بين العاملين الأجانب وعمال الدول التي تستثمر فيها هذه الشركات .

---

[1] صفية حمدي , مرجع سابق , ص 6 .

*منطقة القرن الإفريقي : ذلك القرن النائي في شرق القارة الإفريقية , والذي يضم كلا من الصومال وجيبوتي وأثيوبيا وإريتريا, ويلحق به السودان وكينياوأوغندا وهو يحظي بإستراتيجية من حيث توفرهاعلى الموارد الطبيعية (للمزيد أنظر إلى جلال الدين محمد صالح : القرن الإفريقي)

وجاءفي تصريح حديث الأمين العام للأمم المتحدة " **بان كي مون** " "**Banki-mon** " يقول فيه " تحتاج الأعمال لإعطاء معني عملي والمبادئ التي توصل بين الثقافات والناس في كل في كا مكان" , هذا وقد جاءت المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة للشركات والأعمال, بما تمثله سلطة أخلاقية وقوة إقناعية للقطاع العام والخاص , متظمنة لمجموعة من معايير حقوق الإنسان فيما يخص العمل والبيئة والعمل ضد الفساد ومحاربته[1] .

1- تأثيرها على العمالة :

لدينا على سبيل المثال شركات متعددة الجنسيات في الجزائر وتأثيرها على العمال وهذا من خلال ممارسة أشكال مختلفة من الإستعباد في ظل غياب الرقابة القانونية على مثل هذه الممارسات وتتمثل هذه الإنتهاكات بحرمان العمال الجزائريين البسطاء من أبسط حقوقهم المكفولة قانونا والمنصوص عليها في قانون العمل , على غرار التأمين ومصاريف الإطعام[2] والنقل , بالإظافة إلى المنح المتعلقة بالمناوبة الليلية , منح الزواج أو تلك المرتبطة بالخبرة المهنية , في حين تقوم هذه الشركات بالتماطل في تسديد أجور العمال وأحيانا أخرى يصل الأمر حد توقيفهم عن العمل والتعسف في طردهم , وهذا مادفع عمال **شركة** "**إم أي الجزائر**"بحاسي مسعود بمطالبة مفتشية العمل من أجل التدخل لدى إدارة الشركة لمساعدتهم على إنشاء مجلس نقابي يدافع عن حقوقهم بعد تعرضهم للإظطهاد من طرف هذه الشركة عام **2008** , هذه الإنتهاكات التي كثيرا ما تدفع العمال إلى إختيار طريق الإضرابات من أجل إيصال مطالبهم وإسماع صوتهم للسلطات المختصة قصد حمايتهم والتدخل لإسترداد حقوقهم [1]

---

[1] غسان عيسى العمري , مرجع سابق , ص 15

[1] آسيا غريب,"الشركات الأجنبية بالجزائر تأكل عرق العمال وتستعبدهم" ,جريدة المقام , [د, د،ن],عدد112 ,2013 , ص 4

المهضومة مثل ما حدث عام **2012** , حيث دخل أزيد من **570 عامل** بفروع **شركة** *" **بريتش بتروليوم** " بمراكز ضخ الغاز بالأنابيب العابرة للصحراء في إضراب عن الطعام بسبب إستغلال الشركة لهم , وعدم الإستجابة لمطالبهم المشروعة .[1]

كما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإستقطاب العمالة ورفع أجورهم وتقديم حوافز ماديه وعينية عالية , بالمقارنة مع ماهو سائد في هذه الدول مما يكون له أثر سلبي على الوضع المالي , خاصة إذا أضطر القطاع العام والخاص لزيادة الأجور تماشيا مع الأجور التي تقدمها هذه الشركات للعاملين فيها , فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإلتزامات المالية عليها وبالتالي يتنامى إنفاقها الجاري مما يسبب إختلالات في الميزانيات المالية العامة والخاصة .[2]

وتشير الدراسات أن الشركات في التغلب على مشكل البطالة , من خلال تشغيل أكبر عدد ممكن من المواطنين العاطلين عن العمل وليس إستيراد العمالة الأجنبية بدلا من ذلك , مما يؤدي هذا إلى خلق جو من عدم الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي .

---

* **شركة بريتش بتروليوم :** وهي شركة النفط البريطانية هي إحدي أكبر شركات النفط والغاز في العالم إذ يعمل بها 80 ألف موظف وتزاول عملياتها في أكثر من 80 دولة في 6 قارات , وتشمل عملياتها الرئيسية مجالات إستكشاف وإنتاج النفط والغاز والتكرير والتسويق والإمداد والنقل , وتزود الشركة عملائها بالوقود الذي يستخدم لأغراض النقل وبالطاقة التي تستخدم لأغراض التدفئة والإنارة وبخدمات البيع بالتجزئة وبالمنتجات البتروكيماوية التي ترتبط بالإستعمالات اليومية , وتعود علاقة شركة النفط البريطانية بالإمارات العربية المتحدة إلى الثلاثينات من القرن الماضي , عندما أسست شركة خطوط بي بي الجوية محطة لإعادة التزود بالوقود في الشارقة خدمة للطائرات المائية أثناء طيرانها من المملكة المتحدة إلى الهند , وتم توقيع إتفاقية الإمتياز البحري في أبوظبي , وتعتبر دولة الإمارات مركز العمليات الإقليمي لشركة النفط البريطانية , حيث يتواجد فريق التكرير والتسويق خارج دبي , وتشتمل عمليات بي بي في أبو ظبي المشاريع المشتركة مع أدنوك ومساهمتها في شركة أبو ظبي العاملة في المناطق البحرية "أدما" , وتلتزم بي بي بالعمل مع مالكي الموارد ضمن شراكة تقوم على المنفعة الفعلية المشتركة بهدف تزويد العملاء بالطاقة .(للمزيد راجع موقع الشركة www.bp.com)

[1] آسيا غريب , مرجع سابق , ص 4

[2] مصطفى إبراهيم , **الشركات متعددة الجنسيات والوطن العربي** , المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم , معهد البحوث والدراسات العربية الخاصة , [د , م,ن], 1978, ص11

الجدول رقم : 08 يوضح حجم تدفق إستثمار الشركات المتعددة الجنسيات ونسبة البطالة في الجزائر مابين "1994-2012".

السنوات	حجم تدفق إستثمار الشركات المتعددة الجنسيات	نسبة البطالة %
1994	0	23,2
1995	0	24,4
1996	270	28,1
1997	260	28
1998	607	28
1999	292	28
2000	280	29,3
2001	1108	29,5
2002	1065	27,3
2003	634	25,7
2004	882	23,7
2005	1156	17,7
2006	1841	15,3
2007	1834	12,5
2008	2675	10,2
2009	3053	11,3
2010	2331	10,2
2011	2721	10
2012	1602	10

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات : ملحق رقم : (08)

يشير الجدول إلى حجم تدفقات إستثمار الشركات المتعددة الجنسيات بالجزائر , حيث نلاحظ تجمد في السنتين **1994 – 1995**, ويمكن إرجاع السبب في تلك الفترة إلى تدهور الأوضاع الأمنية أين شهدت فترة الإرهاب , وقفز حجم الإستثمارات عام **1996** إذ بلغ **270 دولار** مليون , بالمقابل نلاحظ إرتفاع في نسبة البطالة مابين السنوات **1994 – 2004** , لينخفض من **17,7%** **إلى 10%** , وهذا راجع لحاجة هذه الشركات لليد العاملة بسبب زيادة المشاريع

في كثير من ا لاحيان تعتمد الشركات متعددة الجنسي ات على الشكل الذي تحدده حكومات الدول المضيفة من أجل الدخول إلى السوق المحلي وبهذا الخصوص حاولت العديد من المدارس الفكرية البحث في الكيفية التي يمكن من خلالها الشركات متعددة الجنسية الولوج إلى الأسواق الخارجية , وضرورة الإندماج التدريجي للشركات الأجنبية في الأسواق الخارجية والدخول إلى السوق وتدويل أنشطتها بأقل تكلفـة , و بنقل الشركات المتعددة الجنسيات إنتاجها إلى البلدان الأشد فقرا , فهي بذلك لا تبحث عن يد عاملة رخيصة فحسب إن ضعف القوانين الإجتماعية والمتعلقة بالبيئة في البلدان العالم الثالث يحميها من الملاحقات القضائية , هذا الإفلات من العقاب يأتي بسبب عدم وجود هيئات دولية أو محاكم مختصة بهذه القضايا في البلدان المستهلكة [1].

حيث تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا في ترسيخ مفهوم الإنسان الإقتصادي وترسخ القيم الإستهلاكية والمعايير الأخلاقية التي تشجع على التفسخ الخلقي والفساد والميل إلى الإستهلاك لدى الفرد بطرق غير مشروعة , وتكريس الفجوة بين الشرائح الإجتماعية من خلال خلق فئة تعيش على حساب المجتمع .

[1] صفية حمدي , مرجع سابق , ص 7

إن توسيع قاعدة الإرتباط بمصالح الشركات المتعددة في السنوات الأخيرة دفع العالم الثالث وخاصة العربي إلى تبعية غذائية نتيجة تطور أنماط الإستهلاك وما تعممه ن عادات وقيم في المأكل والمشرب والملبس وما تقوم به من جهد على المستوى الإعلامي بسبب مكاتبها المنتشرة في أكثر من مئة دولة في أنحاء العالم وهي تلجأ إلى صرف المليارات من الدولارات على إعلاناتها بغية تسويق منتجاته ا, فترسل أحيانا إستثمارات تفصيلية إلى أساتذة الجامعات المختصين بالدراسات الإنتروبولوجية الثقافية والعلوم الإجتماعية والنفسية , تطلب فيها لحساب الشركات معلومات ذات فائدة منها (عادات الطعام , نماذج الإستهلاك عند العائلة) وذلك لمعرفة رغبات الناس وعاداتهم كي يستطيع مديرو الشركات تصميم منتجاتهم.

حيث قامت **شركة نستله** بإستغلال العمال في مزارع الكاكاو في ساحل العاج من حيث ساعات العمل الطويلة والظروف السيئة وباعتهم كالعبيد, ولم تكتفي بذلك إذ كشفت دراسات اليونسيف عام **2002** عن شحن وتشغيل **200000 طفل** في مزارع الكاكاو تم شحنهم من بلدان مثل **مالي وبوركينا فاسو** إلى **ساحل العاج** , وأجبرتهم الشركات على العمل تحت ظروف خطيرة في ورشات المبيدات الحشرية بدون توفير الأجهزة الواقية , كما تصدر بعض الشركات الأسلحة الثقيلة والخفيفة والكيميائية والجرثومية والنووية إلى بعض البلدان في الشرق الأوسط وإفريقيا , وإستخدام هذه البلدان وشعوبها كميدان معركة وحقل تجارب لإثبات نجاعتها وتبديد الثروات[2].

إن إفتعال الحروب فيها وقتل الملايين من أبنائها خير شاهد على المعضلات الأخلاقية التي تعاني منها المنظومة الأخلاقية للشركات ولبلدانها , بدعوى إستخدام التكنولوجيا المتقدمة والترويج لها وتمكين الدول من شرائها حتى ولو بددت المليارات من ثروتها.

---

[1] مصطفى إبراهيم , مرجع سابق , ص 15

[2] صفية حمدي , مرجع سابق , ص 7

يشير التقرير المصري أن الشركات المتعددة الجنسيات هي قائدة وشريكة في إنتهاكات حقوق الإنسان , وبأن هناك إنتهاكات مستمرة وحالات واضحة للإفلات من العقاب بحق العاملين , إذ ذكر أن الإحصائيات العالمية تظهر أن **18 عاملا** يموتون كل 15 ثانية نتيجة حادث عمل أو مرض , بينما يتعرض **160 عاملا** لحوادث أو إصابات عمل كل 15 ثانية ما يعني أن الدول النامية تنال نصيب الأسد من حالات الوفاة والإصابات والأمراض المهنية, نظرا لإنعدام الإهتمام بالأمن المهني وإنتشار المهن الخطرة , ونذكر مثال ذلك **شركة لافارج** للأسمنت والإنشاء الفرنسية الأصل التي إنتهكت حقوق العمال في أكثر من مناسبة , مشيرا إلى أن الشركة التي كانت مملوكة في الأصل لشركة أوراسكوم للإنشاء وإندمجت مع مجموعة ***لافارج الدولية** عام **2007** , وبأنه منذ ذلك الحين يشكو العمال من تعرضهم لإنتهاكات متعلقة بالأمن والسلامة المهنية[1]

2-دورها في زيادة الفقر:

تشير الدراسات إلى دور الشركات عابرة القومية في إستنزاف موارد البلاد النامية وإفقار شعوبها رغم غناها بالمواد الإقتصادية والمواد الخام , وأثر هذه الشركات في إزدياد الفقر في هذه البلدان ودراسة قام بها " **جون ميدلي** " والذي كان موظفا في عدد من الشركات متعددة الجنسيات , ثم تحول إلى صحفي إقتصادي , وبحكم خبرته في هذه الشركات على مدى نصف قرن , زار خلالها مايقرب على خمسين بلدا ناميا .[2]

---

* مجموعة لافارج : منذ عام 1997 أنشأت مجموعة لافارج عمليات لها في أكثر من 35 دولة جديدة مما عزز المجال أمام أعضاء فريقها الإداري للتنقل بين هذه الدول والإستفادة من فرص العمل لدى لافارج فيها ويعمل في المجموعة أكثر من 1200 موظف من دول أخرى , يتميز الهيكل التنظيمي للمجموعة بأنه لا مركزي ويعتمد بشكل أساسي على وحدات العمل الصغيرة (للمزيد راجع موقع المجموعة www.lafarge.com

[1] غسان عيسى العمري , مرجع سابق, ص12

[2] جون ميدلي , **نهب الفقراء** , ترجمة بدر الرفاعي , المركز القومي للترجمة , القاهرة :2011 , ص 202

أدرك تأثير هذه الشركات العملاقة على زيادة إفقار تلك الدول , حيث يؤكد أن مليارين من الناس لا يحصلون على الأدوية الأساسية للعلاج وعلى سبيل المثال تحصد الملاريا أرواح مليون شخص كل عام , ونصف حالات الإصابة بالسرطان وتتزايد حالات الإصابة بالربو **50%** كل عشر سنوات[1] .

ويمكن للشركات متعددة الجنسية القضاء على هذه الأمراض وأن تساهم في مساعدة هذه الفئة من خلال تعدد نشاطاتها خاصة مجال الأدوية , ولكن سجل أنها تعطي للأرباح الأولوية على حساب صحة شعوب الدول النامية .

تعتمد هذه الشركات على سياسة إقتصادية مرنة, ترتبط من خلالها مع الدول الكبرى في المجتمع الدولي , من أجل تجسيد سياسة تبعية الدول النامية للأسواق الدولية غذائيا من خلال أن الدول النامية التي لاتنتج غذاء كافيا أو التي تعتمد على معظم حاجاتها الغذائية من الخارج المجازفة بمعارضة الشركات متعددة الجنسيات أو الدول الكبرى , شأنها شأن التي تستورد سلاحها من الخارج وهذا يجعلها تحت رحمة الشروط المفروضة , والتي تمس بسيادتها الإقتصادية وإستقلالها السياسي.

تحتوي مقاطعة كاتانغا الواقعة في جنوب جمهورية الكونغو الديمقراطية (الزائيرسابقا) , لوحدها على **34%** من الإحتياطي العالمي من معدن الكوبالت , و **10%** من النحاس , ولغرض الفوز بجزء من هذا الإحتياطي الهام , إستثمرت **شركة** "**غلينكور**" جزء من رأسمالها في الشركات مثل " **كاموتوكوبر**" و" **موتاندا ماينينغ** " اللتان تقومان بإستغلال حوالي عشرة مناجم[2]

[1] جون ميدلي , مرجع سابق , ص 202

[2] ستيفانيا سومرماتر , **شركة غلينكور .. متعددة الجنسية** , مركز كوارت , سويسرا : 2012 , ص 3

ويمكن أن يجعل إستخراج وإستخلاص هذه المعادن من ***شركة "غلينكور"** أكبر منتج لمادتي الكوبالت والنحاس في جميع أنحاء القارة الإفريقية , هذه الثروة المهمة , لايبدو أن السكان المحليين هناك بصدد الإستفادة منها , ففي كاتانغا يعيش **70%** من السكان في فقر ولا يستطيع **80%** منهم الحصول على الماء الصالح للشرب , وتوجهت دراسة أنجزتها **حركة " الصوم والخبز للجميع "** السوسرية غير الحكومية , إتهامات لفروع الشركة بإرتكاب جرائم منها إنتهاك حقوق الإنسان وحقوق البيئة , وكذلك تشغيل الأطفال , والتهرب الضريبي , وتلويث مجاري المياه بمواد سامة .[1]

3- دورها في زيادة الإحتجاجات :

يحتل عنف الدولة ضد المعارضة السياسية مساحات متزايدة في الأخبار اليومية, ويبلغ عنف السلطات في بعض الدول النامية حد إستخدام قوات الأمن لإخماد معارضة الشعوب الأصلية وتسخيرهم في عمليات إستخراج الموارد في خدمة تحالف الحكام مع الشركات الكبرى [2].

تشير الدراسات أن عمليات طرد مستمرة تشهدها شعوب العالم خاصة دول العالم الثالث وهذا لصالح أنشطة قطاع إستغلال الموارد الطبيعية والمعدنية .

---

* **شركة غلينكور** : تعتبر غلينكور من بين الشركات متعددة الجنسية وواحدة من الشركات العالمية الكبرى المنتجة والمروجة للمواد الأولية , يوجد مقر هذه الشركة في, هي تدير مباشرة أو غير مباشرة أنشطة لإستغلال هذخ المواد الأولية في ما يقارب 10 بلدان توفر فرص عمل لما يقارب55.000عامل , في عام 2011 بلغت مبيعات هذه الشركة 186 مليار دولار أي بزيادة 28% عن حصيلة 2010 , من خلال الإستثمار وعمليات التوسعة , كثفت في السنوات الأخيرة من أنشطتها وأصبحت هذه الشركة تهيمن على عملية المتاجرة في المواد الأولية كانتون زوغ السوسرية , لدى هذه الشركة 50 شركة صغرى تابعة لها تنشط في أزيدمن 40 دولة , وتشغل أزيد من 2800 موظف , علاوة على ذلك .(للمزيد أنظر إلى ستيفانيا سومرماتر: نفس المرجع , ص[5])

[1] ستيفانيا سومرماتر, مرجع سابق , ص [3]

[2] كاثرين ويلسون , **حكومات تتحالف مع الشركات لإبعاد مواطنيها** , وكالة إنتريريس سيرفس , لندن : 2014 , ص [2]

فقد قامت قوات الشرطة إطلاق النار على **34 من عمال المناجم** المضربين في منجم البلاتين الذي تستغله شركة " لونمين" ومقرها بريطانيا في منطقة ماركيانا في جنوب إفريقيا في عام **2012** , لحظة فاصلة في سجل عنف الدولة والشركات ضد المواطنين , وفي نفس العام وفي بيرو هاجمت قوات الشرطة على تظاهرات شعبية ضد الأضرار البيئية الناتجة عن منجم النحاس " **تيانبا**" في مقاطعة إسبينار وهو المنجم الذي تملكه **شركة** " **إكستراتا** " السويسرية ما أسفر عن مقتل إثنين , وتكررت هذه الظاهرة في كثير من الأحيان في بايوا غينيا الجديدة , حيث يعيش **28%** من الشعب تحت الفقر , علما بأن قوات الشرطة المتنقلة قد تلقت عقود تمويل من الحكومة الأسترالية وهي التي تملك حصصا في مشاريع إستغلال الموارد مثل **شركة** "**إكسون موبيل** " , وهذا ما يجسد خدمة مصالح الليبرالية الجديدة للشركات متعددة الجنسيات وأصحاب المصالح الخارجية .[1]

وهذا ما أشارت إليه الدراسات حول تفاقم أزمة الفقر والإحتجاجات لدول العالم الثالث جراء إنتهاكات الشركات العالمية بهدف سيطرتها على ثروات هذه الدول .

وفي الدول العربية على سبيل المثال تجربة الجزائر مع التنقيب على الغاز الصخري في عين صالح والذي لقي إحتجاج من سكان الجنوب لما له من أضرار على البئية , حيث منحت عقود للتنقيب عن النفط الصخري للشركات الأجنبية متعددة الجنسيات كشركة " **ستات أويل** " النرويجية جنبا إلى جنب مع شركة " **رويال داتش شل** " البريطانية – الهولندية

إظافة إلى ذلك **شركة** " **إينل** " الإيطالية **وشركة** " **دراغون أويل** " مقرها في الإمارات العربية المتحدة , **وشركة** " **ريبسول أندشل** " الإسبانية وأشار التقرير أن الشركات النفطية الدولية[2]

[1] كاثرين ويلسون , مرجع سابق , ص [3]

[2] كارول نخلة , **تجربة الجزائر مع الغاز الصخري** , مركز كارينغي , بيروت : 2015 , ص [4]

تعمل هذه الشركات على التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية وهذا بهدف الحفاظ على مصالحها التي غالبا ما تتطابق مع مصالح وأهداف الدول الكبرى , فقد ذكرت "* **منظمة هيومان رايتس ووتش** "أن شركة شال تواطأت مع الشرطة والجيش في إنتهاكات حقوق الإنسان عندما قمعت "* **إحتجاجات سكان دلتا النيجر**",حيث أن السيادة الوطنية لدول العالم الثالث أصبحت بيد سلطة القوى الإقتصادية [1].

---

* منظمة هيومان رايتش ووتش : هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان مقرها مدينة نيويورك , تاسست في عام 1978 , لها مكاتب في لندن وبروكسل وموسكو وسان فرانسيسكو وهونغ كونغ وواشنطن ولوس أنجلس تحت عضويتها أكثر من 180 شخصا من الموظفين الذين يكرسون جهدهم للعمل على مراقبة حقوق الإنسان في شتى بقاع العالم وترصد المنظمة ماتقترفه الحكومات من أفعال في مجال حقوق الإنسان , بغض النظر عن توجهاتهم السياسية وتكتلاتهم الجغرافية ومذاهبهم العرقية والدينية , كما رصدت تقرير مايسمى مناطق الإضطراب في العالم , تلك التى نقول أنها تشهد أخطر إنتهاكات حقوق الإنسان , ومن بينها أوزبكستان , السودان , ميانهار , كوريا الشمالية , وتركمانستان وزيمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية .(للمزيد أنظر إلى موقع الجزيرة) / www.aljazera.net newz/international/2007/3.51htm .

* * إحتجاجات سكان دلتا النيجر : يتميز سكان الدلتا بتعدد الجماعات الإثنية واللغوية وغيرها , ويعد الإيجو أكبر هذه الجماعات , يعد النفط المورد الطبيعي لها , فيوجد بها بئر منتج للنفط بكميات تجارية , إكتشفت ذلك شركة" شل بي بي" عام 1956 ولكن الإنتاج الفعلي من ذلك لم يبدأ إلا في عام 1958 , حيث تم تصدير أول شحنة من النفط النيجيري الخام إلى أوروبا 5100 برميل , وتعد(شركة شل) أكبر الشركات النفط العاملة في دلتا النيجر وهناك شركات أخرى أهمها (شركة شيفرون), و(شركة موبيل الأمريكية) , حيث أثبتت الدراسات أن إرتباط مصلحي بين شركات النفط الأجنبية والحكومة النيجيرية , ونتيجة لهذا الإرتباطأصبحت الخطوط الفاصلة بين هذين الطرفين غير واضحة , وهو مادفع هذا التحالف بين عناصر النخبة الحاكمة النيجيرية وشركات النفط , من أجل المصالح السياسية والإقتصادية لأطراف هذا التحالف , تحملت جماعات دلتا النيجر الجزء الأكبر من مغارم صناعة النفط في بلادهم ', وفي مقدمة هذه المغارم تدمير البيئة وتهديد مصادر معيشة السكان , ومعاناتهم الفقر والحرمان على نطاق واسع , بالرغم من الثروة الطائلة المستخرجة من بلادهم النيجر , بسبب مظاهر البؤس والحرمان تنامت مشاعر السخط والكراهية لسكان دلتا النيجر حيث ظهرت حركات تنادي بالمطالب والضغط من أجل تحقيقها والتي تبنت الوسائل السلمية في مقابل العنف المسلح من قبل الدولة (للمزيد أنظر إلى صبحي قنصوه : النفط والسياسة في دلتا النيجر , مركز كوش للدراسات الإفريقية,[د.س] ,ص[7]) .

[1] رضا محمد هلال , مرجع سابق , ص [3]

خلاصة الفصل

إن ما تؤديه الشركات المتعددة الجنسيات في هذا الشأن هو ذاته ما كانت تقوم به الدول الإستعمارية من دور تخريبي وإستغلالي بإسم حرية التبادل كأحد أهداف العولمة , حيث كانت تجبر الدولة التي تقع تحت سيطرتها الإستعمارية من التخصص في الإنتاج الزراعي أو المواد الأولية , مما أدى هذا التركز إلى تخصص إقتصاد الدول الخاضعة للإستعمار في إنتاج سلعة واحدة أو سلعتين من المنتجات الزراعية وترك الثروات الطبيعية الأخرى.

يتبين أن العولمة أصبحت بديلا للإستعمار بل تتفنن بوضع أسس ومبادئ تحرير التجارة العالمية وحرية إنتقال رؤوس الأموال , وبدأت الحواجز التي كانت تضعها الدول النامية بعد إستقلالها تنهار تحت وطأة الهجوم المنظم من إملاءات الشركات المتعددة الجنسيات كخصخصة الشركات وتصفية القطاع العام , وتحرير التجارة الداخلية والخارجية , ورفع الحواجز الجمركية , وإلغاء كافة القيود على الإستثمارات الأجنبية وتحرير أسواق المال وحرية الأجانب في التملك , فضلا عن الدور الذي تلعبه منظمة التجارة العالمية بعد أن أصبحت مركز القرار في عملية تنظيم التبادل التجاري .

من خلال هذه الدراسة التي تناولنا فيها الإستعمار الجديد من خلال الشركات متعددة الجنسيات نستنتج مايلي :

يتضح لنا أن تحول الإستعمار من شكله التقليدي الذي سيطر فيه على الشعوب وإستغل ثرواتها بالطريقة المباشرة , لم يعد بإمكانه تحقيق ما تحقق له قبل فترة الحرب الباردة , وهذا للتحولات الراهنة ومع بروز نظام دولي جديد يركز فيه على البعد الإقتصادي , ومع إيجاد وسائل أخرى يمكن بها تحقيق غاية القوى الكبرى في بسط نفوذها , وهذا ماتجلى في تسميته بالإستعمار الجديد .

نتج عن سياسة الإستعمار الجديد مظاهر جسدت على أرض الواقع , منها الحروب الجديدة مايسمى بالحرب الأهلية التي أعتبرت اخطر نوع من السيطرة الإستعمارية غير المباشرة , والتي نتج عنها إنقلابات أدت إلى نقل السلطة في العديد من الدول العالم الثالث وخاصة الدول العربية .

إن الإستعمار الجديد نجح من خلال وسائله المختلفة منها الأسلوب الإقتصادي المتمثل في الشركات متعددة الجنسية وهي ظاهرة أصبحت من المواضيع الهامة لما لها من تأثيرات على دول العالم في مجال التنمية خاصة الدول النامية , التي يتم إستغلال ثرواتها الطبيعية .

إن القول بأن الشركات متعددة الجنسيات لها تأثيرات إيجابية على نقل عوامل الإنتاج إلى الدول النامية المضيفة , فهو حسب الدراسات غير صحيح , فقد أثبتت الوقائع النقل العكسي لعوامل الإنتاج , فعندما تنقل هذه الشركات مبالغ مالية إلى هذه الدول في صورة إستثمارات مباشرة ونقول حينئذ أنها ساهمت في نقل رؤوس الأموال , فإن النتيجة المتوقعة أنها ستقوم بتحويل أضعاف هذه المبالغ في صورة أرباح إلى الدول الأم على الرغم من مساهمتها في تطوير بعض القطاعات , وإن

القول بأن هذه الشركات تساهم في التقليل من نسب البطالة وهو أمر صحيح إلا أنها تنتقي أفضل القدرات والمهارات العمالية وتحفزها على الهجرة إلى دولها الأم.

تعتبر ظاهرة عولمة الإقتصاد بمثابة الأرضية الملائمة لتمكين الشركات متعددة الجنسيات من تدويل أنشطتها وبلوغ أهدافها الإستراتيجية التي ترتكز أساسا على تعظيم الأرباح في ظل شبكة عنكبوتية , نتج عنها نموا كبيرا في تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة , وذلك أصبح الإقتصاد العالمي رهينة ضمن هذه الشبكة التي حاكت خيوطها الشركات متعددة الجنسيات , التي ترجع أصولها إلى الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية , وذلك وفق ماسمته أساسية التحالف وفق المصالح المشتركة للشركات العملاقة وتنمية عمليات الإندماج والتملك عبر الحدود وفق المصالح المادية للإقتصاديات الكبرى .

إن المتأمل في السياسة التي وضعتها الشركات متعددة الجنسيات في ظل التوجهات الحديثة للإستثمار يظهر مدى تركيزها على الإستثمار في الدول النامية في القطاعات ذات الصلة بإستغلال الموارد الطبيعية وباطن الأرض بشكل يهدد إقتصادها , بينما ترتكز إستثماراتها في الدول المتقدمة على المشاريع ذات الصلة بالضخامة التحويلية وتسويق الخدمات .

ويمكن أن نستخلص أهم مظاهر الإستعمار الجديد من خلال الشركات متعددة الجنسيات من خلال النقاط التالية:

1 – إن حركة الإستعمار ورغبة السيطرة لا زالت إلى اليوم في إحياء أمجاد القوى العظمى .

2 – مايشهده العالم اليوم هو نتاج لتحول العالم من القطبية الثنائية إلى أحادي القطب وما أصبح مايسمى بالأمركة التي غيرت مفهوم الإستعمار من القديم التقليدى إلى الجديد المقنع .

3 – بروز العولمة كحتمية وماتجلى عنها من تكريس المفهوم الجديد للإستعمار وما نتج عنه من آثار جسدت على أرض الواقع .

4 – تغير معطيات الإستعمار وأساليبه ليصبح ذات بعد إقتصادي وما تجلي ذلك في الشركات متعددة الجنسيات .

5 – أصبحت الشركات متعددة الجنسيات القوة المحركة للنظام الإقتصادي من خلال سيطرتها على أهم النشاطات الإقتصادية في العالم .

6 – تدخل الشركات متعددة الجنسيات في شؤون دول العالم الثالث من خلال توجيه سياستها , مما أدى إلى إضعاف القرار السياسي ومانتج عنه نقل السلطة في بعض

نقدم بعض التوصيات والإقتراحات التي تمكن من تجاوز المخاطر والتهديدات الناتجة عن المساوئ التي تتمخض عن أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في ظل بيئة إستثمارية يسيرها منطق العولمة وذلك كمايلي :

وفي الأخير يمكن أن نقدم تصور للدراسة من خلال النقاط التالية:

المطلوب من حكومات الدول النامية هو ضرورة ضبط والتقيد وتوجيه أنشطة هذه الشركات , فعلى الرغم من صعوبة ذلك ميدانيا بإعتبارها شركات عملاقة وقوية وذات نفوذ كبير قادرة على تغيير نظام إقتصادي بأكمله , إلا أن المطلوب هو التعامل بمرونة مع هذا الوضع , وذلك عن طريق تشجيع التعامل مع الشركات ذات

الحجم المتوسط في إطار عقود الشراكة المحلية بها , وإكتساب الخبرة والدافع إلى توجيه إستثماراتها نحو الأسواق الدولية وهو ما سيساهم في تنمية تدفق الإستثمارات

إعادة النظر في العلاقات بين الدول النامية خاصة والشركات متعددة الجنسيات بحيث تصبح العلاقة محصورة في مجال إستيراد ما لايمكن إنتاجه في تلك الدول من سلع إستهلاكية .

تبني الدول لنظام رقابي على غرار ما تقوم به هيئة الأمم المتحدة على عمل تلك الشركات وذلك بهدف الحفاظ على ثرواتها وعلى سيادتها , وذلك بإنشاء مراكز متخصصة لإصدار البيانات والمعلومات عن نشاط هذه الشركات في الدول النامية.

توعية دول العالم الثالث بخطورة نشاط الشركات متعددة الجنسيات في كل أوجه الحياة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وإنعكاساتها على الأهداف التنموية والسيادة الوطنية

من خلال الدراسات التي أجريت على هذه الشركات في توفير نوع ما فرص عمل أكثر من الشركات الوطنية الجزائرية , فيجب عليها إتخاذ التدابير اللازمة من أجل تحسين مناخ الإستثمار لجلب هذا النوع من الشركات والإستفادة من تدفق الإستثمار ويكون لصالحها لا العكس .

قائمة الملاحق

عناوين الملاحق	الصفحة
الملحق رقم 01 : المصطلحات التي أطلقت على الشركات متعددة الجنسيات	34
الملحق رقم 02 : حجم مبيعات الشركات متعددة الجنسيات بالسنوات [1989 – 2001]	50
الملحق رقم 03 :عملية التصنيع التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة	56
الملحق رقم 04 : عدد الشركات للدول المتقدمة	59
الملحق رقم 05 : عدد الشركات العابرة للقارات في الدول النامية	63
الملحق رقم 06 : نموذج التخطيط الإستراتيجي للشركات متعددة الجنسيات	64
الملحق رقم 07 : مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر [2008 – 2013]	71
الملحق رقم 08 : حجم تدفق إستثمار الشركات متعددة الجنسيات ونسبة البطالة في الجزائر [1994 – 2012]	86

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

1- "الأثار الإقتصادية والإجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات" , مجلة الدفاع الوطني [د , عدد], وزارة الدفاع الوطني , بيروت , لبنان :1998

2 – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) **, تقرير الإستثمار العالمي للشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية** , جنيف: 2002 .

3- مجموعة مؤلفين , "علاقة الأمم المتحدة بالمجتمع المدني ", منظمة الأمم المتحدة , **الأثار الإقتصادية والإجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات** العدد 817 , نيويورك : 1998 .

الكتب العربية

1- أحمد أمين عاج , **إتفاقيات الشراكة الإقتصادية الأورو إفريقية (الإستعمار الجديد)** , مجمع الأفارقة , [د , س] .

2- أسامة الغزالي **, الأحزاب السياسية في العالم الثالث** , دار عالم المعرفة , الكويت : 1987.

3 – آمين السيد لطفي , **المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات**, الدار الجامعية , الإسكندرية , القاهرة : 2004 .

4 – إبراهيم خليل أحمد وعوني عبد الرحمان السبعاوي , **تاريخ العالم الثالث** , الموصل – بغداد : 1989 .

5- حازم الببلاوي , **النظام الإقتصادي الدولي المعاصر** , عالم المعرفة للنشر والتوزيع , الكويت : 1992 .

6- أحمد سرحال , **قانون العلاقات الدولية** , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر , بيروت – لبنان : 1990 .

7 – السيد ياسين , **العالمية والعولمة** , دار النهضة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة : 2002 .

8 – إسماعيل صبري عبد الله , **الشركات دولية النشاط** , سلسلة كتاب الأهرام الإقتصادي , القاهرة : 1990 .

9- برهان غليون , **تأثير العولمة على الوضع الإجتماعي في المنطقة العربية** , اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا , باريس – فرنسا : 2005 .

10 – بن عامر تونسي , **قانون المجتمع الدولي المعاصر** , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر : 2005 .

11- عبد الناصر جردات وآخرون, **قراءات في العولمة وأثرها على دول وشعوب العالم , المؤتمر الدولي**, جامعة الجنان , طرابلس – لبنان : 2012 .

12- جمال سالمي : **الإقتصاد الدولي وعولمة إقتصاد المعرفة** , دار العلوم للنشر والتوزيع , جامعة الجزائر: 2010 .

13- حسن البقالي **: ديناصورات العصر ... الشركات المتعدد الجنسيات** , دار الوطن للطباعة والنشر , الرباط – المغرب :2011.

14 – حسان خضر , **الإستثمار الأجنبي المباشر** , المعهد العربي للتخطيط , الكويت : 2004

15 – خليل حسين , **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية** , دار المنهل اللبناني للنشروالتوزيع , بيروت – لبنان: 2009 .

16 – صلاح الدين حافظ , **صراع القوى العظمى حول الفرن الإفريقي** , عالم المعرفة والتوزيع , الكويت : 2009 .

17– عبد السلام جمعة زاهود , **العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد** , دار زهران للنشر والتوزيع , عمان – الأردن : 2013 .

18 – عبد المطلب عبد الحميد , **النظام الإقتصادي والعالمي** , مكتبة النهضة المصرية , القاهرة : 1998 .

19 – عبد الناصر جردات وآخرون , **قراءات في العولمة وأثرها على دول وشعوب العالم** , المؤتمر العلمي الدولي , جامعة طرابلس , لبنان : 2012

20–عبد المالك خلف التميمي , **الإستطان الأجنبي في الوطن العربي** , عالم المعرفة الكويت : 1990.

21– عبد الله عويدات , **آثار العولمة على النظم في الوطن العربي** , جامعة عمان العربية للنشر والتوزيع , عمان – الأردن : 2014 .

22 – عبد السلام قحف , **الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية** , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية , القاهرة , 2000 .

23 – غسان عيسى العمري , **المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات المتعددة الجنسيات** : جامعة عمان العربية , الأردن : 2009 .

24 – سالم أحمد الفرجاني , **العولمة والدول النامية من منظور إستشاري** , دار الكتب الوطنية طرابلس : 2004 .

25 – شقير محمد لبيب , **الوحدة الإقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها** , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت : 1986 .

26 – مصطفى أحمد أبو الخير **النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي** , مركز دراسات الوحدة العربية , القاهرة :2010 .

27 – مصطفى إبراهيم , **الشركات متعددة الجنسيات والوطن العربي** , المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم , معهد البحوث والدراسات العربية الخاصة , [د, م ن] , 1978 .

28– محمد عزيز شكري , **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** , دار عالم المعرفة الكويت : 1990.

29– محمد صبحي الأتربي , **مدخل إلى دراسة الشركات الإحتكارية متعددة الجنسيات** , دار الثورة للصحافة والنشر , بغداد : 1977 .

30– محمد السيد سعيد , **الشركات عابرة القومية** , المجلس الوطني للثقافة والأدب , القاهرة : 1989 .

31 – محمد السيد سعيد , **الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الإقتصادية والإجتماعية** , الهيئة المصرية للكتاب , القاهرة : 1978 .

32 – ميسون سكرية , **من قاموس الإستعمار الجديد** , مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية , لندن : 2009 .

33 – محمد محمود الإمام وآخرون , **الشراكة الإقتصادية العربية** , دار الكنوز الأدبية [د , م ، ن] : 2000 .

34 – محسن شفيق, **مشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية** , مطبعة جامعة القاهرة , القاهرة : 1998.

35 – محي محمد مسعد , **ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق** , دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية – القاهرة : 2003 .

محمد عبد العزيز عبد الله , **الإستثمار الأجنبي المباشر** : دار الراية للنشر والتوزيع , 2001 .

36 – رضا عبد السلام **, إنهيار العولمة** , دار الإسلام للطباعة , [د , م , ن] : 1990 .

37– زاهر فياض , **إستعمار إفريقية** , الدار القومية للطباعة والنشر, القاهرة : 1990, عمان–الأردن : 2003 .

38 – ضياء مجيد الموسوي , **العولمة وإقتصاد السوق الحرة ,** ديوان المطبوعات الجامعية , بن عكنون , الجزائر : 2003

39– نزار إسماعيل الحيالي , **أروبا وأمريكا (فرضية التنافس على الهيمنة)** , سلسلة الدراسات الدولية , جامعة بغداد : 2000.

40 – نوال بهدين , **علاقة الدولة بباقي الفاعلين الدوليين (الشركات متعددة الجنسيات)** , مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية , القدس : 2013.

41 – نصيرة بوجمعة سعدي , **عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي** , ديوان المطبوعات الجامعية , بن عكنون , الجزائر , 1992 .

42 – نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي , **مقدمة في المالية الدولية** دار المناهج , عمان : 2000 .

43– صفية حمدي : **دور الشركات في نقل السلطة** , الدستور الأصلي للنشر والتوزيع . 2010

44 – نور الدين زمام , القوى السياسية والتنمية دراسة سسيولوجية العالم الثالث , دار الكتاب العربي , [د, م , ن] : 2003 .

القواميس

1 – آنيا لومبا , **في نظرية الإستعمار وما بعد الإستعمار** , ترجمة إبراهيم غرابية , معجم أكسفورد , [د , م ، ن] : 2012 .

2 – غراهام إيفانز و جيفري نوينهام , **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**

ترجمة مركز الخليج للأبحاث , ط 2 و, بنغوين للنشر والتوزيع , [د , م , ن]: .2000

3 – قاموس العربية , بيروت – لبنان : 2008

الموسوعات

1– كريم الربيعي , **الأحلاف الأمريكية الجديدة (الإستعمار الجديد)** , الموسوعة العربية , العدد 20 , 2014 .

الكتب الأجنبية

1- بيتر كالفرت و سوزان كالفرت , **السياسة والمجتمع في العالم الثالث** , ترجمة عبدالله بن جمعان الغامدي , مطابع جامعة الملك سعود , الرياض : 2002 .

2- جاك لوب , **العالم الثالث وتحديات البقاء** , ترجمة أحمد فؤاد بلبع, المجلس الوطني للثقافة , دار عالم المعرفة , [د, م , ن]1986 .

3- والتر رودني , **أروبا والتخلف في إفريقيا** , ترجمة أحمد القصير و إبراهيم عثمان دار عالم المعرفة , الكويت : 1998 .

4-هاتس بيتر مارتين و هارولد شومان , **فخ العولمة (الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية)** , دار عالم المعرفة , الكويت :1998 .

5- David Harvey , ABrief History of Neoliberalism ,oxford university press ,2005 .

6 – هوارد روثمان , **50 شركة غيرت العالم** , ترجمة بهاء شاهين , مجموعة النيل العربية , القاهرة : 2003 .

7 –جون ميدلي , **نهب الفقراء** , ترجمة بدر الرفاعي , المركز القومي للترجمة , القاهرة : 2011 .

8 – ستيفانيا سومر ماتر **, شركة غلينكور** ..متعددة الجنسيات , مركز كوارت , سويسرا : 2012.

9 – كاثرين ويلسون , **حكومات تتحالف مع الشركات لإبعاد مواطنيها** , وكالة إنتريريس سيرفس , لندن : 2014 .

المقالات

1- أحمد عبد العزيز وآخرون ," الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية" ,مجلة الإدارة والإقتصاد , [د , م, ن]: العدد 85 , 2010 .

2- إسماعيل صبري عبد الله , "الكوكبة ", مجلة الطريق , [د, م ن] : 2014 .

3 -أسامة غيث , "الشركات وكوارث العالم المدمرة ", الأهرام , القاهرة : العدد 4454 , 2008 .

4 - أحمد حسين الفتلاوي , " آثار العولمة التجارية والمالية للشركات متعددة الجنسيات", كلية الإدراة والإقتصاد , جامعة الكوفة , بغداد : 2000.

5 - آسيا غريب ," الشركات الأجنبية بالجزائر تأكل عرق العمال وتستعبدهم" , جريدة المقام , [د , د , ن] , العدد 112 , 2013 .

6 - أحمد العثيم , "إستراتيجية التعامل بين الشركات متعددة الجنسيات" , صحيفة الجزيرة , [د , د , ن] , 2010 .

7- بلعيد بعلوج , "الآثار المترتبة على الإستثمارت المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة ", مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر , بسكرة :العدد 3 , 2002 ..

8 – حميد الجميلي , "الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الإنتاج الدولي" , مجلة أخبار النفط والصناعة , العدد 401 , أبوظبي : 2004 .

9– علاء سالم , "ظاهرة الحرب الأهلية في إفريقيا ", مجلة السياسة الدولية , العدد 356 , 2014 .

10 –علاوي محمد لحسن , "إتفاقيات الشراكة الأوروبية (شراكة إقتصادية حقيقية .. أم شراكة واردات) ", مجلة الواحات للبحوث والدراسات , [د, د , ن] , العدد 16 , 2012.

11– عبد الحميد ملكاني ," دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة" , الحوار المتمدن , [د , م , ن] : العدد 1076 , 2005 .

12 – عاطف الغمري , "أروبا وأمريكا في النظام الدولي الجديد", ملفات الأهرام [د, د,ن],العدد 2467 , 2003

13– رضا محمد هلال, " الشركات المتعددة الجنسيات والديمقراطية في الدول النامية " ,مؤسسة **الأهرام,** القاهرة : [د، عدد] , 2014 .

14 – زيد محمد الرماني , "الشركات عابرة القارات ", شبكة الألوكة , [د, م , ن] : 2010 .

15- سعد الدين السيد صالح ," الإستعمار باسلوب المنح والقروض ", مجلة الدستور , [د , د, ن], العدد 8959 , 2012 .

16- سيف محمد المعمري ," نشأة الشركات المتعددة الجنسيات ", جريدة عمان للنشر والتوزيع ,الأردن : العدد 43 , 2009 .

17- سيار جميل , "مزامنات النظام الدولي ", جريدة الزمان ,[د, د, ن] ,عدد 1266 , 2002 .

18- سماح إدريس , " الشركات المتعددة الجنسيات ", مجلة دار الأدب , العدد 4 بيروت – لبنان : 2009.

19- سعاد خيري , "جبهة عالمية لتحرير العالم من القواعد العسكرية الأمريكية" , الحوار المتمدن , [د , د , ن] , العدد 1855 , 2010 .

20- مالك عوني ," السياسة الخارجية والأمنية المشتركة " , مجلة السياسة الدولية ,العدد 142 , مركز الهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية , القاهرة : 2000 .

21- محمد أحمدعلى مفتي و محمد السيد سليم , "الشركات المتعددة الجنسيات " , شبكة الألوكة , الرياض : عدد 223 , 1986 .

22- مصطفى هميس , "الإستعمار الجديد والحروب القادمة ", مجلة الخبر , [د, د, ن], العدد 4737 , 2010.

23- محمد السيد غنايم ,"القواعد العسكرية الأمريكية في العالم العرب", موقع الجزيرة, www.aljazira.net.news international-2014

24- محمد نبيل الهشيمي , "الشركات المتعددة الجنسيات وبنيان التجارة الخارجية لدول العالم الثالث " , وزارة التجارة الخارجية , [د, م، ن] : جريدة الحوار المتمدن , العدد 265 , 1990

25- محمود الفقي , "الأخلاق في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ", جريدة الوطن , السعودية : عدد 1778 ,2006 .

26 - محمد السعيد إدريس , "الخلافات الأمريكية الأوروبية" , مجلة السياسة الدولية , [د , عدد] , القاهرة : 2015 .

27 -محمد محمود الإمام , "إتفاقيات الشراكة الأوروبية وموقعها في الفكر التكاملي" , مجلة بحوث إقتصادية عربية , عدد 7 , الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية , القاهرة : 1997 .

28- كريم نعمة , ***أهمية الشركات متعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد*** , *قسم العلاقات الدولية الإقتصادية , جامعة فيليكو ترنفو - بلغاريا: (د, س) .*

29 - كارول نخلة , "تجربة الجزائر مع الغاز الصخري" , مركز كارينغي , [د, عدد] , بيروت : 2015 .

30- هايل عبد المولى طشطوش , **العلاقات الدولية** , قسم العلوم السياسية , جامعة اليرموك , الأردن :2010 .

40- طلال زغبة وعبد الحميد برحومة , "الأشكال الجديدة لتدفقات الإستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال وأثرها على التنمية الإقتصادية في الدول النامية", مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية , جامعة مسيلة : عدد 11 , 2014 .

41- زيد بن محمد الرماني, "الشركات عابرة القارات ", شبكة الألوكة, [د , د , ن], العدد 1301 , 2010 .

الدراسات غير المنشورة

1- إبراهيم محسن عجيل , **الشركات المتعددة الجنسيات وسيادة الدول** , أطروحة ماجستير , إشراف , إعتصام الشكرجي , الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك , كلية القانون والسياسة , الدانمارك : 2009 .

2- إيمان أحمد أحمد رمضان , **سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في أزمة الإقتصاد الرأسمالي** , إشراف , زينب عوض الله, جامعة الإسكندرية – كلية الحقوق , 2011 .

3- بوبكربعداش : مظاهر الشركات العولمة من خلال متعددة الجنسيات , أطروحة دكتوراه , إشراف طواهر محمد التهامي , جامعة الجزائر: 2009 .

4- حسين عثماني , إستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الإقتصاد ,إشراف صالح عمر فلاحي , جامعة الحاج لخضر – باتنة : 2003 .

5- عنتر ليلى, مدى تحفيز إستثمارات الشركات متعددة الجنسيات في القانون الجزائري , أطروحة ماجستير , إشراف زوايمية رشيد , جامعة محمد بوقرة – بومرداس : 2006

6-على بن سالم البادى , التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات , إشراف , هانى سرى الدين , جامعة القاهرة : (د , س) .

7- سيف هشام الفخرى , الشركات متعددة الجنسيات وأبعادها السياسية والإقتصادية , إشراف عبد الحميد الطالب , كلية الإقتصاد , جامعة حلب : 2010 .

المواقع الإلكترونية

1- http : // pulpit. alwatanvoice.com/ articles/2010/09/21/2099 / 10:54.htm .

2- kenana online . com / users/ahmedkordy/posts/19266 /10.23

3- www.aljazira. net. news intarnational.

4- www. arabenewal. info/ 36705/2012-1-27 / 9:43htm.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ- ط
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة	01
تمهيد الفصل الأول	01
المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للإستعمار الجديد	02
المطلب الأول : مفهوم االإستعمار الجديد الجديد	02
المطلب الثاني : أسباب ظهور الإستعمار الجديد	05
المطلب الثالث : مظاهر الإستعمار الجديد	18
المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للشركات متعددة الجنسيات	30
المطلب الأول : مفهوم الشركات متعددة الجنسيات	30
المطلب الثاني : نشأة الشركات متعددة الجنسيات	35
المطلب الثالث : خصائص الشركات متعددة الجنسيات	39
خلاصة الفصل الأول	52
الفصل الثاني : علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالإستعمار الجديد	53
تمهيد الفصل الثاني	53
المبحث الأول : آليات السيطرة للشركات متعددة الجنسيات	54
المطلب الأول : آليات إقتصادية	54
المطلب الثاني : آليات سياسية	65
المطلب الثالث : آليات ثقافية	68

المبحث الثاني : إنعكاسات الشركات متعددة الجنسيات على دول العالم الثالث	70
المطلب الأول : إنعكاسات إقتصادية	70
المطلب الثاني : أليات سياسية	78
المطلب الثالث : إنعكاسات إجتماعية	83
خلاصة الفصل الثاني	94
خاتمة	95
قائمة الملاحق	99
قائمة المصادر والمراجع	100
فهرس المحتويات	113